

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٦٩٩**

الخميس ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد فام بينه مينه/السيد دانغ	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد راينسالو
	ألمانيا	السيدة مونتفيرنغ
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	تونس	السيد البعتي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فينسن وجرينادين	السيد غونزالفيس
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

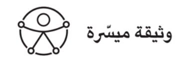
صون السلام والأمن الدوليين

التمسك بميثاق الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة (S/2020/1)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

التمسك بميثاق الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة (S/2020/1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حاراً بالأمين العام ورؤساء الحكومات والوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

ووفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، وأرمينيا، وإريتريا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوروندي، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جورجيا، جيبوتي، رواندا، رومانيا، سري لانكا، سلوفينيا، سنغافورة، سويسرا، سيراليون، طاجيكستان، العراق، عمان، غواتيمالا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيجي، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوستاريكا، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، النرويج، النمسا، نيبال، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن واليونان للاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيدة ماري روبنسون، رئيسة مجلس الحكماء، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا الأشخاص التالية أسماؤهم إلى المشاركة في الجلسة: سعادة السيد أولوف سكوغ رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، السيد روبرت مارديني المراقب الدائم عن لجنة الصليب الأحمر الدولية لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/1، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

ومعروض على المجلس نص بيان رئاسي مقدم باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. أشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيّمة في هذا البيان. ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، سأعتبر أنَّ أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان، الذي سيصدر بصفته وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2020/1.

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الفييتنامية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت. وأهنئ فييت نام على توليها رئاسة مجلس الأمن في بداية فترة عضويتها فيه.

وأرحب أيضا بحضور رئيسة مجلس الحكماء، السيدة ماري روبنسون. ويسرني أن نبدأ العام الذي تصادف فيه الذكرى الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة بمناقشة بشأن وثيقته التأسيسية.

إن السلام هو أثمن قيمنا وهو جوهر عملنا. فكل ما نسعى إلى تحقيقه كأسرة بشرية يتوقف على السلام. ولكن تحقيق السلام يعتمد علينا. وللأسف، بدأت السنة الجديدة مع حدوث اضطرابات جديدة ومعاناة طويلة الأمد. وقد بلغت التوترات الجيوسياسية مستويات خطيرة، كان آخرها في منطقة الخليج، أضف إلى ذلك المخاطر من التهديدات العسكرية التقليدية إلى الاقتصاد، إلى الفضاء الإلكتروني. والنزاعات الطاحنة التي لا ينتصر فيها أحد والتي تستمر من ليبيا وسوريا إلى أفغانستان ومنطقة الساحل.

ومع ازدياد الاضطرابات، تهتز الثقة فيما بين الدول وداخلها. ونرى هذا الانعدام في الثقة في الشوارع في جميع أنحاء العالم، حيث ينفس الناس عن إحباطاتهم ويعبرون عن شعورهم بأن المؤسسات السياسية في حالة انعزال، أو هي عاجزة عن إنجاز مهمتها أو غير راغبة في ذلك. ونرى ذلك في عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، عندما تكافح الدول الأعضاء لإيجاد أرضية مشتركة معقولة أو تفشل في ذلك. وفي خضم هذا الفراغ، فإن أزمة المناخ تحدق بنا الآن بنقمة متزايدة باستمرار، دون أن تستثني أحدا. والتعاون الدولي يقف عند مفترق طرق. وكل ذلك يشكل اختبارا خطيرا لتعددية الأطراف. وهو يشكل تحديا لمجلس الأمن الذي يتحمل، بموجب الميثاق، المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وهو يؤكد، أكثر من أي وقت مضى، على محور تركيز الجلسة اليوم، ألا وهو، التمسك بميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذه المرحلة التي نشهد فيها انقسامات واضطرابات عالمية، لا يزال الميثاق هو إطارنا المشترك للتعاون الدولي من أجل الصالح العام. وفي عصر تنتشر فيه الكراهية والإفلات من العقاب، يُذكرنا الميثاق بأولوية سيادة القانون والكرامة الإنسانية. وفي مرحلة تشهد تغيرات تكنولوجية وتحولات متسارعة، فإن قيم وأهداف الميثاق باقية. وهي تشمل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. وعدم التدخل وتقرير المصير والمساواة في السيادة بين الدول الأعضاء. والقواعد الواضحة التي تحكم استخدام القوة، على النحو المبين في الفقرة ٤ من المادة ٢ في الفصل السابع من الميثاق. ولك المبادئ ليست من صنائع المعروف ولا تشكل تنازلات. إنها الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية. وهي في صميم السلام والقانون الدولي. وقد أنقذت أرواحا ونهضت بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وحالت، وهذا أمر حاسم الأهمية، دون انزلاقنا نحو حرب عالمية أخرى. ولكن عندما انتُهكت تلك المبادئ أو نُحيت جانبا أو طُبقت بشكل انتقائي، كانت النتيجة كارثية: نزاع وفوضى وموت وشعور بالخذلان وانعدام ثقة. ويتمثل التحدي المشترك الذي يواجهنا في أن نقوم بعمل أفضل بكثير في التمسك بقيم الميثاق والوفاء بوعده للأجيال القادمة.

وبينما لا يزال الميثاق ومقاصده ومبادئه وجيهة كما كانت دائما، فإن أدواتنا يجب أن تتكيف مع الحقائق الجديدة. ويجب أن نستخدمها بمزيد من العزم والإبداع. ويشمل ذلك كفالة تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن، عملا بالمادة ٢٥ من الميثاق. ويتمثل أحد أنجع السبل لإثبات تأثيرنا في الاستثمار في مجال الوقاية. فنحن ننفق وقتا وموارد على إدارة الأزمات والاستجابة لها تفوق كثيرا ما ننفقه من وقت وموارد لمنع نشوبها. ويتعين استعادة التوازن في نهجنا. فقد ركز مؤسسو الأمم المتحدة بوضوح شديد على الوقاية لدى صياغة الميثاق، بدءا من الكلمات الافتتاحية لديباجته وانتهاء بتكريس فصل كامل للتسوية السلمية للمنازعات. ويبين الفصل السادس الأدوات المتاحة العديدة، بما في ذلك التفاوض والتحقيق والوساطة

والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية. ولدينا أدلة وافرة على أن هذه الأدوات يمكن أن تكون فعالة عندما تُستخدم بتصميم ووحدة. وأدعو المجلس إلى زيادة استخدام الصلاحيات الممنوحة له بموجب الميثاق، بما في ذلك إجراء تحقيقات في المنازعات وفقا للفصل السادس وإحالة المسائل القانونية إلى محكمة العدل الدولية لطلب فتاوى وفقا للمادة ٩٦ من الميثاق.

وعلينا أن ندرك أيضا أن أهداف التنمية المستدامة، وهي أهداف في حد ذاتها، من بين أفضل الأدوات الوقائية المتاحة لنا. وأحث جميع الدول الأعضاء على ضخ مزيد من الاستثمارات في خطة عام ٢٠٣٠، وخاصة في مجال المساواة بين الجنسين والإدماج والتماسك الاجتماعي والحكم الرشيد وفي بناء عولمة عادلة تعزز حقوق الجميع وتطلق مواهب الجميع وتجعل للجميع نصيبا في المجتمع.

وبالإضافة إلى الوقاية، فإن واضعي الميثاق كانوا ذوي رؤية في تصور قيام عالم تعمل فيه الأمم المتحدة بصورة دينامية مع المنظمات الإقليمية من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن الفصل الثامن يعود إلى ما قبل ظهور معظم شركائنا الإقليميين، فإنه يضع إطارا للتعاون وتقسيم العمل. ونحن نستثمر في الشراكات الإقليمية بوسائل جديدة بالغة الأهمية. وأنا أركز بشكل كبير على بناء شراكة استراتيجية مع الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال مبادرته لإسكات البنادق وخطته لعام ٢٠٦٣. ويواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعم قوي لمختلف بنود جدول أعمالنا. وفي الوقت نفسه، فإننا نعمل من أجل تعزيز الروابط مع جميع المنظمات الإقليمية الأخرى. ومن بينها، بطبيعة الحال، رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي ترأسها باقتدار في هذا العام رئيسة المجلس، فييت نام.

وعلى مدار تاريخه، ما فتئ مجلس الأمن يكيف عمله استنادا إلى الطابع المتغير للنزاعات ويعزز التعاون المتعدد الأطراف في مجالي السلام والأمن. وحفظ السلام غير مذكور في الميثاق، غير أنه راسخ في مثله العليا وهو يجسد ذلك العمل الجماعي من أجل السلام الذي توخاه الميثاق. واليوم، يتولى نحو ١٠٠ ٠٠٠ من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة حماية المدنيين وتعزيز السلام في العديد من مناطق العالم الأكثر اضطرابا. ولا تزال أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام تشكل استثمارا حيويا وفعالا من حيث التكلفة في السلام والأمن العالميين. ولكن حفظ السلام الفعال يتطلب دعما دوليا قويا. وتؤكد مبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“ التزامنا المشترك بجعل بعثاتنا لحفظ السلام أقوى وأكثر أمانا وملاءمة للمستقبل.

أخيرا، وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أود توجيه رسالة خاصة إلى مجلس الأمن. إن امتياز العضوية ينطوي على مسؤوليات حيوية تتمثل في التمسك بمبادئ الميثاق وقيمه، ولا سيما في مجال الوقاية ومعالجة النزاعات. وينبغي ألا تكون خلافات الحاضر والماضي عقبة أمام اتخاذ إجراءات بشأن التهديدات التي نواجهها اليوم. ويجب تجنب المعايير المزدوجة؛ ولكن التصورات المتعلقة بازدواجية المعايير يجب ألا تُتخذ كذريعة للتخلي عن المعايير تماما. إن الحرب ليست قدرا محتوما على الإطلاق؛ إنها مسألة اختيار، وكثيرا ما تنتج عن سوء التقدير ببساطة. والسلام، أيضا، ليس قدرا محتوما على الإطلاق؛ إنه نتاج عمل شاق، ويجب ألا نعتبره أبدا أمرا مسلما به.

وفي هذا الوقت الذي توشك فيه بؤر التوتر العالمية على الانفجار، يجب أن نعود إلى المبادئ الأساسية. ويجب أن نعود إلى الإطار الذي حافظ على وحدتنا. ولا بد لنا من العودة إلى ميثاق الأمم المتحدة. ولا يزال تعزيز التزامنا بتلك الوثيقة الاستشرافية والمرنة والقادرة على التكيف، وبالتالي بمفهوم التعاون الدولي ذاته، هو السبيل الأكثر فعالية للتصدي بشكل جماعي للتحديات العالمية التي تواجهنا في هذه اللحظة الخطيرة ولمواجهة العقد الذي ينتظرنا. إن الميثاق يفرض علينا بذل كل

ما في وسعنا من أجل إنقاذ الشعوب من ويلات الحرب والظلم. وبينما نواجه تهديدات جديدة، ولكن أمامنا أيضا فرص جديد لبناء عالم أفضل، فإن ذلك هو العمل الذي يجب أن يكون السمة المميزة لسنة الذكرى الخامسة والسبعين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة روبنسون.

السيدة روبنسون (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن مرة أخرى بصفتي رئيسة مجلس الحكماء في هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأشكر حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية على الدعوة.

إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لوضع ميثاق الأمم المتحدة، أتمنى لو أن مؤسس مجلس الحكماء، نيلسون مانديلا، كان قادرا على مخاطبة المجلس بصوته القوي والمقنع وبما يمتلكه من رؤية وإرادة قويتين. وبدلا من ذلك، يجدني المجلس أمامه بلهجتي الأيرلندية وسأحاول أن أكون على مستوى الحدث. ويجب علينا أن نكون على مستوى الحدث. وفي بداية سنة جديدة وعقد جديد، يرى مجلس الحكماء بوضوح أن العالم يواجه تهديدين وجوديين متمايزين: الانتشار النووي وأزمة المناخ.

والتصدي لهذين التهديدين أمر بالغ الأهمية، ولكنه يزداد صعوبة في وقت تقوض فيه الشعبوية والنزعة القومية التعاون المتعدد الأطراف. وقد أصدر مجلس الحكماء بيانا في أوائل كانون الأول/ديسمبر، حث فيه جميع زعماء العالم على الاعتراف بأن تعددية الأطراف الفعالة تصب في مصالحهم الوطنية، بغض النظر عن حجم دولهم أو قوتها. إن دفع الآخرين إلى التعاون من خلال الآليات المتفق عليها دوليا أقل تكلفة وأكثر موثوقية من استخدام القوة بشكل أحادي. ويكمن هذا النهج التعاوني في صميم ميثاق الأمم المتحدة وهو الطريقة الوحيدة التي يمكننا أن نأمل من خلالها في التصدي لتحديات من قبيل أزمة المناخ والانتشار النووي.

كما أننا بحاجة إلى روح التعاون هذه فيما يسعى العالم إلى معالجة ما يشهده الشرق الأوسط مؤخرا من تصاعد في التوترات بصورة مثيرة للقلق. وفي الواقع، أفهم أنه كان من المقرر أن يخاطب وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف المجلس اليوم. وكان سيتكلم عن دور ميثاق الأمم المتحدة في دعم السلام والأمن الدوليين، ولكنه مُنع من القيام بذلك مع ارتفاع حدة التوترات بين إيران والولايات المتحدة. وهذا أمر مؤسف للغاية. ففي أوقات كهذه تحديدا، نحن بحاجة إلى سماع أصوات جميع الأطراف المعنية.

وكما ذكرنا الأمين العام، فإن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة يتطلب من أطراف أي نزاع يهدد السلم والأمن الدوليين إجراء مفاوضات أو استخدام وسائل سلمية أخرى لحل نزاعهم. إن خطورة الحالة الراهنة في الشرق الأوسط تعني أن هناك حاجة ماسة إلى الحوار والمفاوضات، وأحث الممثلين في القاعة على النظر فيما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة لإحضارهم إلى الطاولة وفقا لروح ميثاقها.

ما نحتاج إليه اليوم هو رؤية جديدة وإحساس جريء بالهدف حول الكيفية التي سنتعامل بها مع ويلات الحرب. فيما يتعلق بتحديد الأسلحة النووية، تكلم الحكماء بوضوح وبقوة عن ضرورة أن تكون جميع القوى النووية جادة بشأن نزع السلاح وأن تتبع سياسات خفض الأسلحة النووية إلى الحد الأدنى من أجل الحفاظ على السلام للأجيال المقبلة. إننا نوجزها في أربعة عناصر: العقيدة – فيجب على كل دولة نووية أن تعلن بشكل لا لبس فيه عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية؛ وإلغاء حالة التأهب – فيجب إلغاء حالة التأهب القصوى لجميع الرؤوس الحربية تقريبًا؛ والنشر – أي الخفض الكبير لربع جميع الرؤوس الحربية النووية المنصوبة حالياً والجاهزة للعمليات؛

والخفض – أي خفض عدد الأسلحة النووية الموجودة بشكل كبير، مع خفض الولايات المتحدة وروسيا لأسلحتهما بما لا يزيد عن ٥٠٠ سلاح لكل منهما. ويأمل الحكماء في أن نشهد في عام ٢٠٢٠ معاهدة جديدة لمنع انتشار الأسلحة النووية واتفاقية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها حتى عام ٢٠٢٦، وذلك بدلاً من أن نشهد سباقا جديدا للتسلح.

فيما يتعلق بأزمة المناخ، يدرك الحكماء الحاجة إلى مبادرة جديدة جريئة. إن النتيجة المخيبة للآمال للدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مدريد تبين أنه لا تزال هناك إرادة سياسية غير كافية لاتخاذ إجراءات جماعية عاجلة لتجنب وقوع الكارثة. نحن بحاجة إلى عقلية جديدة. وهناك، على سبيل المثال، أولئك الذين يدعون إلى البدء بالعمل على معاهدة جديدة لمنع انتشار الوقود الأحفوري، وهي فكرة جريئة ومبتكرة تسعى إلى تحقيق الشفافية والمساءلة والاتفاق على وقف إنتاج الوقود الأحفوري بطريقة تدعم فرص العمل وسبل العيش. هناك حاجة إلى أفكار جديدة كهذه.

نحتاج إلى عقلية جديدة تدرك الطابع الملح للتحدي الذي طرحه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقريره المعنون ''الاحترار العالمي البالغ ١,٥ درجة مئوية''. نحتاج إلى أفكار جديدة تنبثق من فهم مشترك بأنه يتعين علينا خفض انبعاثات الكربون العالمية بنسبة ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون طرفاً رئيسياً في تشكيل تلك العقلية الجديدة، لكن لسوء الحظ يرى كثيرون أنه هدف غير مناسب. هناك عدد كبير جدًا من الأعضاء، لا سيما الذين يتحملون المسؤولية الخاصة النابعة من شغلهم لمقاعد دائمة، ممن يعاملون المجلس بوصفه منتدى لتعزيز مصالحهم الضيقة بدلاً من كونه وسيلة لمواجهة التحديات المشتركة.

أخاطب المجلس اليوم بصفتي امرأة، وبصفتي جدة في حقيقة الأمر. وأعتقد أنه لو كانت للمرأة اليوم سلطة متساوية في هذا العالم لكانت لدينا طريقة مختلفة تمامًا في حل المشكلات للتعامل مع التحديات التي نواجهها. لقد وضعت النساء برنامج عمل رائعا في بيجين قبل ٢٥ عامًا، ولكن لم يتم إحراز تقدم كافٍ منذ ذلك الحين في المناصرة الحقيقية للمساواة، وتواجه النساء الآن ردة فعل عنيفة بمناسبة هذه الذكرى السنوية داخل الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء.

إنني أطلب من مجلس الأمن بشكل خاص إعطاء أولوية أكبر للمشكلة الرهيبة المتمثلة في العنف والتمييز المنهجي ضد النساء والفتيات، والتي تتسبب في معاناة هائلة. أدعو المجلس إلى تنفيذ قراراته العديدة التي تتناول عدم المساواة بين الجنسين وبتمويل كامل. ينبغي أن يبدأ ذلك بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي سنحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين له.

كما أحث المجلس على الاستماع إلى الأطفال والشباب الذين اجتمعوا بالملايين في حركة إضراب تُسمى ''أيام الجمعة من أجل المستقبل''. لقد أدركوا أهمية التفكير على المستوى العالمي والعمل على المستوى المحلي. إن ما يربطهم معًا هو الخطر الذي يرونه بسبب حالة الطوارئ المناخية. وقد مكّنهم هذا الرابط من التواصل في تضامن، وحتى بالحب، مع أضعف الفئات وأكثرها تضررا وأقلها مسؤولية عن مسببات أزمة المناخ. إنهم لا يطلبون منا أن نستمع إليهم بل أن نستمع إلى العلم. يجب علينا جميعًا الانتباه. إن علم أزمة المناخ يقتضي بالضرورة أن ننفذ بالكامل الالتزامات الطوعية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بأهدافها الـ ١٧ للتنمية المستدامة، والتزامات اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

نحتاج إلى رؤية جديدة جريئة تلتزم فيها كل دولة ومدينة ومؤسسة بأن تكون محايدة كربونياً بحلول عام ٢٠٥٠. نحتاج إلى تغيير في العقلية لكفالة الانتقال العادل إلى طاقة نظيفة

بطريقة تسمح لنا بالبقاء عند ١,٥ درجة مئوية من الاحترار أو أقل. يجب أن نضع سعرا مناسبا على الكربون. ويتعين على كل بلد أن يأخذ على محمل الجد تقرير اللجنة العالمية المعنية بالتكيف، المعنون ”التكيف الآن: دعوة عالمية للقيادة بشأن التكيف مع المناخ“، وبناء القدرة على التكيف في المجتمعات من أجل الوضع الطبيعي الجديد الذي نشهده – وهي تجربة تجسدها حرائق الغابات الرهيبة في أستراليا .

الدعوات من أجل العمل تزداد. المجتمع المدني يوحد الجهود لصالح دعوة ”الناس والكوكب“ من أجل العمل في عام ٢٠٢٠ في ٢٠ كانون الثاني/يناير، ومن المتوقع أن تشهد الذكرى السنوية الخمسون ليوم الأرض في نيسان/أبريل أكبر حشد في تاريخ البشرية. عندما خاطب نيلسون مانديلا الجمعية العامة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (انظر A/49/PV.14) بصفته رئيس جنوب أفريقيا، طرح السؤال التالي. بالنظر إلى الترابط بين دول العالم، ما الذي يمكننا فعله ويجب علينا القيام به لضمان أن تسود الديمقراطية والسلام والازدهار في كل مكان؟ ورداً على ذلك، أوعز هو بأن هناك حاجة إلى مبادرة جديدة – يجب أن تلهم البشرية جمعاء بسبب جدية مقصدها. لقد حان الآن الوقت لمثل هذه المبادرة لحماية الناس والكوكب. لن تنسى الأجيال القادمة ولن تسامح إذا أهدرنا هذه الفرصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة روبنسون على إحاطتها الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام.

قبل ٧٥ عاما وضع مؤسسو الأمم المتحدة في الميثاق أملهم وطموحهم في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. لقد كرسوا في الميثاق مبادئ المساواة في السيادة، واحترام الاستقلال السياسي وسلامة أراضي جميع الدول، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وأصبحت هذه المبادئ الجوهرية أساس القانون الدولي المعاصر، وهي توجه العلاقات الودية والتعاون بين الأمم، وقد حفزت على وضع مجموعة شاملة من نصوص القانون الدولي التي تنظم جميع المجالات، من عدم الانتشار ونزع السلاح وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إلى التجارة والبيئة وتغير المناخ.

إن تاريخ الأمم المتحدة دليل حي على القيمة الحقيقية للميثاق. لقد كان احترام ميثاق الأمم المتحدة عاملاً محوريًا في منع نشوب حرب عالمية أخرى، وفي تشجيع الحلول السلمية للنزاعات في جميع أنحاء العالم والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إن الأحداث الأخيرة المثيرة للقلق في الشرق الأوسط تؤكد أكثر من أي وقت مضى الأهمية القصوى لدعم الميثاق، وخاصة مبادئ عدم استخدام القوة واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها والتسوية السلمية للمنازعات.

من ناحية أخرى، كان عدم احترام الميثاق والقانون الدولي يشكل تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين والإقليميين ويشكل تحديا لأهمية الأمم المتحدة وشرعيتها. إن التحديات العالمية الناشئة والمعقدة اليوم تجعل من المستحيل على الدول أن تتصدى لها فرادى. عدم المساواة في الفرص والانفرادية والتخلي عن الجهود المتعددة الأطراف هي من بين الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة الممتدة. إن سياسات القوة، أو استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، أو الإكراه، أو التدخل، أو الأعمال العدوانية ضد سيادة الدول الأخرى وسلامة أراضيها، تفاقم التوترات في العديد من المناطق.

وفي هذه الأوقات العصيبة، يثبت ميثاق الأمم المتحدة أنه أكثر أهمية وضرورة من أي وقت مضى. ويجب علينا أن نعمل لضمان أن تجسد الأمم المتحدة وإجراءاتها المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء. ويجب أن نعزز تعددية الأطراف والعلاقات المنصفة بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة. فذلك

هو السبيل الوحيد لصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية المستدامة والتصدي لتغير المناخ وتيسير إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع من أجل عالم أفضل وأكثر سلما وعدلا.

وترى فييت نام أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز وضمان الامتثال لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتقيد بهما على جميع المستويات. كما نرى أنه يجب على مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الذي أناط به الميثاق المسؤولة الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يكون في الطليعة لضمان احترام مقاصد الميثاق ومبادئه، وأنه يجب على أعضاء المجلس أن يأخذوا زمام المبادرة بأن يكونوا هم أنفسهم قدوة. وفي ذلك السياق، أود أن أشدد بشكل خاص على ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن نعزز التزامنا بتعددية الأطراف، التي تكون الأمم المتحدة في صميمها. وينبغي للدول أن تستفيد إلى أقصى حد من الأدوات المتاحة لها بموجب الميثاق، ولا سيما في مجالي منع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وأشاطر الأمين العام تماما رأيه، في ذلك الصدد، بأن منع نشوب النزاعات والوساطة من بين أهم الوسائل لتخفيف المعاناة الإنسانية.

ثانيا، ينبغي لنا أن نعزز دور المنظمات الإقليمية وأن نوسع نطاق تعاونها مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن في صون السلم والأمن، كل في منطقتها وخارجها. وفي جنوب شرق آسيا، كان ميثاق الأمم المتحدة مصدر إلهام لميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي أصبح الإطار القانوني لجماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وجعلها أقوى وأكثر تماسكا. وقد أكدت الرابطة اليوم دورها المركزي الذي لا غنى عنه في هيكل الأمن الإقليمي وفي التصدي للتحديات الإقليمية وصون السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ثالثا، نحن بحاجة إلى ضمان تقيد جميع الدول، كبيرها وصغيرها، بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في تخطيط وتنفيذ جميع الاستراتيجيات الإنمائية والأمنية والدفاعية، فضلا عن السياسات الخارجية. ويجب علينا أن نغرس ثقافة وعقلية الالتزام الذي يشكل، كما يشير التاريخ، السبيل الوحيد للحفاظ على السلام. وقبل ٧٥ عاما وفي الوقت الذي برزت فيه الأمم المتحدة إلى حيز الوجود، أعلنت فييت نام استقلالها، آخذة قيم الميثاق الهائلة في الاعتبار. وأعربت فييت نام مرارا، منذ أيام استقلالها الأولى، عن رغبتها في أن تكون عضوا في الأمم المتحدة وعن استعدادها للتمسك بمقاصد الميثاق ومبادئه والالتزام والتقيد بها. ولدى فييت نام، بوصفها أمة تضررت بشدة من الحرب وتسير الآن على طريق الإصلاح والتنمية والتكامل الدولي، فهم عميق للأهمية القصوى لدعم الميثاق في كفالة تحقيق السلام الدائم وبناء نظام دولي يقوم على القانون الدولي وتعزيز العلاقات الودية والمتساوية بين الدول.

وتلتزم فييت نام التزاما قويا، بصفتها عضوا غير دائم في المجلس وعضوا في الأمم المتحدة، بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة. ولن ندخر جهدا، بروح الشراكة من أجل السلام المستدام، في الإسهام في مساعي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لكفالة التقيد الفعال بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة من أجل بلوغ الهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لرئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلم بالإنكليزية*): إن التعقيدات والتناقضات والتحديات المتعددة الجوانب، التي تتجلى في الاقتصاد السياسي العالمي وفي نظام العلاقات الدولية، تستدعي مجتمعة، أكثر من أي وقت مضى، تكييف الأمم المتحدة لتصبح صالحة لغرض كفالة بناء نظام دولي متعدد الأطراف يقوم على القواعد ويحقق السلام والأمن والرخاء والتنمية المستدامة للبشرية جمعاء. وبالفعل فإننا

– في بلد مثل سانت فنسنت وجزر غرينادين، وهو نموذج لاستثنائية الجزر الصغيرة، تثقل كاهله مجموعة تاريخية من التركات المُنهِكة والمشجعة ويواجه العوائق والإمكانات المعاصرة لحضارتنا الكاريبية – نرى ضرورة واستصواب إيجاد أمم متحدة نابضة بالحياة وحسنة الأداء باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية قصوى. ونُدلل على ذلك بحضوري.

وقد شكل ووضع حجر الأساس للمنظمة، المعروف باسم ميثاق الأمم المتحدة، أشخاص رؤيويون وواقعيون بارزون لتلبية المقتضيات الفورية للحالة العالمية التي أعقبت الحرب العالمية والإمكانات التي تلوح في المستقبل المنظور لتطور مجتمع من الدول مدعوة إلى التعايش بصورة تعاونية على الأقل، وإن لم يكن في وحدة دائما، سعيا إلى تحقيق السلام والأمن والازدهار.

ويواجه كل جيل دائما، في سعيه إلى حياة أفضل، تحديات موروثة وجديدة. وبالتالي، فإن كل جيل لديه ميزة القيام بمهمة استمرارية وتغيير ولكن هذه المهمة تثقله أيضا، تبعا للظروف. وفي مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وفي العام الخامس والسبعين لوجود الأمم المتحدة، يجدر بنا – وهو أمر حكيم أيضا – أن نُذكر أنفسنا بالمقاصد والمبادئ الأساسية الدائمة للأمم المتحدة وأن نجدد التزامنا بها وأن نعيد بصورة معقولة تشكيل منظمتنا، الأمم المتحدة، وأن نصلحها بطرق مناسبة لتحسين تنفيذها لولاياتها في ظل نظام عالمي سريع التغير. ولكن ما يجب علينا ألا نفعله هو أن نرفض أو نفكك حجر الأساس الذي وضعه البناؤون الأصليون بعناية فائقة والذي حافظ عليه خلفهم الموقرون وعززوه بشق الأنفس. وفي هذا الصدد، تشيد سانت فنسنت وجزر غرينادين بفييت نام لقيادتها مبادرة عقد مناقشة اليوم. ونؤيد البيان الرئاسي (S/PRST/2020/1) الذي اعتُمد للتو. وأنا أؤيد وأتبنى كلمات الأمين العام ورئيسة مجلس الحكماء.

وقد كان ميثاق الأمم المتحدة في الأساس بمثابة تدوين وإنشاء لإطار قانوني دولي فعال لتنظيم العلاقات بين الدول ذات السيادة على نحو رشيد وقائم على المبادئ، وذلك من أجل صون وتعزيز النظام الدولي لصالح البشرية جمعاء. وهذا الإطار القانوني الدولي متعدد الأطراف بطابعه. ومن البديهي أنه لا يمكن أن تكون هناك أمم متحدة أحادية الجانب. فذلك سينطوي في حد ذاته على تناقض. ويجب أن يكون جوهر الأمم المتحدة متعدد الأطراف. وقد اعتمد الآباء المؤسسون، بإعلائهم للقانون الدولي المنعقد على تعميق تعددية الأطراف، على المنطق السليم والخبرة وشرعوا في تدوين ووضع النظم الأساسية والقواعد والأعراف والمعايير اللازمة لاتخاذ قرارات ذات حجية.

ويعرف كل عضو في الأمم المتحدة تماما ما هو مقبول أو غير مقبول بوضوح في إطار أحكام الميثاق والقانون الدولي. ومما لا شك فيه أن هناك دائما مجالات تنشأ فيها خلافات حقيقية ومحادثات تثير الجدل بسبب المصالح الوطنية أو التفسير التقني. ومع ذلك، كثيرا ما يميل عدد كبير جدا من الدول الأعضاء إلى عرض ما هو طالح بوضوح على أنه صالح، والعكس بالعكس.

ونعلم جميعا أنه من غير المقبول أن تنتهك دولة أو مجموعة من الدول ذات التفكير المماثل المبادئ الأساسية المتمثلة في السيادة والاستقلال والمساواة بين الدول وعدم التدخل والتسوية السلمية للمنازعات. وبالمثل، نعلم جميعا أنه من غير المقبول تماما أن تسعى أي دولة أو مجموعة من الدول إلى الهيمنة أو أن تشارك بصورة انفرادية في تسليح التجارة الدولية أو المعاملات التجارية أو المالية أو المصرفية. ونعلم جميعا أن الحق الثمين في الدفاع عن النفس لا يمكن ممارسته على نحو غير متناسب أو خارج حدود القانون الدولي. ونعلم جميعا أيضا أنه من غير المقبول دعم أو إيواء الإرهابيين والمجرمين الدوليين، أو تيسير انتشار واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، أو حرمان الناس من حقوق الإنسان الأساسية. بيد أن هناك في هذه القاعات الموقرة لأممنا المتحدة نظاما يوميا لتبرير ما هو طالح أو غير مقبول على نحو واضح. ويجب علينا أن نعقد العزم، في هذا العام الجديد، على الكف عن هذا التبرير.

وأحد الإسهامات الأساسية التي يتعين أن تقدمها الدول الصغيرة مثل دولتنا هو الدفاع بلا كلل عن المبادئ الخالدة المكرسة في القانون الدولي. وبما أنه ليست لدينا أي مصلحة أيديولوجية أو جيواستراتيجية نريد الدفاع عنها، فإننا نعتبر أن من واجبنا الرسمي ألا نعلن بوضوح عن هذه المبادئ فحسب، بل أن نكفل تطبيقها بصورة متسقة وتأييدها في المجتمع الدولي بوصفها حقائق عالمية، لا أدوات انتقائية غير متكافئة ولا يمكن التنبؤ بها لتعزيز طموحات القوة المهيمنة أو القوة العظمى.

كما أن ميثاق الأمم المتحدة يعدنا بالتنمية والرفاه الاقتصادي، اللذين يؤثران على السلم والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، تتطلب أفضل جهودنا الجماعية معالجة مسائل التخلف وانعدام الأمن الاقتصادي والضعف والصدمات الخارجية بغية الحد من النزاعات والصراعات التي لا داعي لها. وبالمثل، يجب أن نعترف بالعواقب الأمنية لتغير المناخ وإساءة استخدام موارد الأرض، بما في ذلك قاع البحار، وتسليح الفضاء الخارجي، وأن نتخذ إجراء لمعالجتها.

وختاما، أود أن أدلي ببعض الملاحظات البسيطة والمباشرة. إن غطرسة القوة، مهما كان مصدرها، كثيرا ما تذكي في البشر والدول القومية إحساسا بأن القيود المفروضة عليهم غير مقبولة. وهذه السلطة المُفْسِدة سلطة مشينة، تحرم الأقوياء ببطء، بل بشكل غير محسوس، من جزء كبير من فضيلتهم. والعجز أيضا يمكن أن يكون مُوهنا، بل غالبا ما يكون كذلك. والعجز يؤدي إلى الجبن وانتهازية الضعفاء؛ كما أنه حافز قوي على التضامن. وفي نهاية المطاف، إن انعدام الفضيلة والميل إلى البذاءة وعدم المسؤولية والنفاق السافر مخاطر واضحة وداهمة تُؤثر على الأقوياء والضعفاء، وإن لم يكن ذلك بنفس القدر. والحظ يحالف الأقوياء؛ وبالتالي، فإننا نتوقع الكثير ممن يحظون بالكثير. ومن أجل أضعف الضعفاء بيننا، فلنكن ثابتين في التزامنا بالمبادئ والقيم الأساسية لأممنا المتحدة ولنكن ضميرا في هذا العالم الجامح والفوضوي الذي يبشر بالكثير من الوعود. ونأمل أن تأخذنا الفضيلة المتجددة في أممنا المتحدة إلى مكان أفضل وأكثر سلما وأمنا وازدهارا للبشرية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية إستونيا.

السيد رينسالو (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن إستونيا، أود أن أشكر حكومة فييت نام على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن دور ميثاق الأمم المتحدة، وأشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

بادىء ذي بدء، أعرب عن أعمق تعازينا لأحباء ضحايا تحطم الطائرة الأوكرانية بالقرب من طهران. وآمل أن يتم التحقيق في ظروف تلك المأساة على وجه السرعة وبصورة كاملة ومستقلة.

إن نظامنا المتعدد الأطراف الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية شبكة من الاتفاقات والمنظمات التي ولدت لإنقاذ الأجيال المقبلة من المعاناة الخطيرة والحروب التي لا نهاية لها. ويعتقد على نطاق واسع أن التعاون الدولي المؤسسي يوفر قدرا نسبيا من الاستقرار والأمن وإمكانية التنبؤ. وإذا فشل ذلك التعاون، يزداد احتمال نشوب النزاعات ونعجز عن الوقف الجماعي لأعمال العدوان والإرهاب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

إننا نعيش في أوقات مضطربة ومتقلبة. والتوترات الأخيرة في الشرق الأوسط تثير قلقنا الشديد. وقد أدنت الهجمات على سفارة الولايات المتحدة في بغداد وأدين الهجمات الصاروخية على القاعدتين في العراق اللتين تؤويان أيضا القوات الإستونية. وعلى الرغم من بعض المؤشرات الأخيرة على تخفيف التوتر، فإن الحالة لا تزال متوترة. وأدعو إلى إجراء مفاوضات جادة بين الأطراف لتخفيف حدة التوترات وتجنب الانتشار النووي.

وعندما يتعلق الأمر بالتعاون العالمي، لا توجد منظمة أخرى مثل الأمم المتحدة. فهي ما يسمى بالهيكل الرئيسي للتعاون العالمي. ويستند دعمنا للأمم المتحدة وميثاقها إلى افتراض أن العديد من المشاكل يمكن حلها، أو حلها على نحو أفضل، معا بدلا من أن تحل على الصعيد الثنائي أو بصورة انفرادية. وهذا التعاون ينتج منافع عامة عالمية، مثل تحسين الصحة والأمن والمعرفة. وميثاق الأمم المتحدة بمثابة دستور لهذا التعاون ولن يكون مصدرا للسلام والاستقرار إلا إذا تم التمسك بمبادئه.

وفي هذا السياق، نلاحظ بقلق كيف أن انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، جارية في قارتنا، أوروبا. وقد وجه مجلس الأمن الانتباه إلى الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي ضد أوكرانيا وجورجيا. وفي الوقت نفسه، اتخذت الجمعية العامة قرارات تعرب فيها عن بالغ قلقها إزاء الإجراءات المتخذة ضد السيادة والاستقلال السياسي والوحدة والسلامة الإقليمية داخل الحدود المعترف بها دوليا لأوكرانيا وجورجيا. وهذه شواغل نتشاطرها بكل إخلاص.

ووفقا للميثاق، فإن مجلس الأمن مسؤول عن دعم القانون الدولي وتعزيزه. إن الذين صاغوا الميثاق شددوا أيضا على احترام حقوق الإنسان. ونعلم أن الدول التي تحترم حقوق الإنسان وكرامته أكثر استقرارا، سواء داخل حدودها الوطنية أو في علاقاتها بالدول الأخرى. وبالتالي، لا يزال من الأهمية بمكان أن يشارك مجلس الأمن ويتخذ الإجراءات في حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. ولم يكن الأمر كذلك فيما يتعلق بالمأساة في سورية، حيث استخدم حق النقض مرارا وتكرارا. ولذلك نعلم أن أبناء الشعب السوري يدفعون أغلى ثمن ممكن.

وقد ذكّرنا الأمين العام بأنه على الرغم من أن مبادئ الميثاق لا تزال وجيهة اليوم أكثر من أي وقت مضى، يجب علينا أن نواصل استكمال أدواته، ويجب علينا أن نستخدم تلك الأدوات بمزيد من التصميم. وهذه كلمات حكيمة جداً. والذين يملكون أدوات وامتيازات خاصة يمنحها الميثاق يتحملون أيضا مسؤولية خاصة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بحق النقض. وتعتقد إستونيا أنه يجب أن تمتنع الدول عن التصويت ضد أي مبادرات تهدف إلى منع أو وقف الفظائع الجماعية. ويجب أن يكون مجلس الأمن مثالاً يحتذى به.

بدأت إستونيا عضويتها في مجلس الأمن هذا الشهر. وأود أن أشكر كل من وضع ثقته فينا. إنها مسؤولية كبيرة وفرصة لممارسة هذه المسؤولية العالمية. ونحن نتطلع إلى التحدث مع الجميع، ومنفتحون للاستماع إلى شواغلكم وأفكاركم. وإن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي ستوجه عملنا في هذا المجلس أيضا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الدولة في المكتب الاتحادي لألمانيا.

السيدة مونتفيرينج (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، أود أن أشكر الأمين العام والسيدة روبنسون على بيانيهما.

كما أهنئ فييت نام على انضمامها إلى مجلس الأمن وتولى الرئاسة خلال هذا الشهر. وينبغي لنا جميعا أن نشيد بفييت نام لاختيارها موضوع مناقشة اليوم. وأنا أفعل ذلك بالتأكيد، لأن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان هما في الواقع السبب الأساسي لعملنا هنا في الأمم المتحدة. ونحن نسترشد بهما في تعايشنا السلمي كأمم كبيرة وصغيرة. وبعد خمسة وسبعين عاما من اعتمادهما، ليس من الواضح كيف لنا أن ننقل هذا التقدم الملموس للبشرية إلى القرن القادم. كيف سيكون شكل العالم بعد ٧٥ سنة أخرى من الآن، ونحن على أعتاب القرن الثاني والعشرين؟ إن الميثاق، الذي كتب في نهاية أحلك الأيام في تاريخ البشرية، يمثل أملا جديدا لشعوب العالم. والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن كان من المفترض معالجتها بعد ذلك من خلال قوة القانون وليس قانون القوة.

لقد أصبحت ألمانيا عضواً في الأمم المتحدة في عام ١٩٧٣. وبانضمامنا إلى الأمم المتحدة، حتى بعد أقل من ٣٠ عاما من أهوال الحرب العالمية الثانية، مُنح بلدي مقعدا على طاولة الأمم من جديد. ماضينا رسخ فينا مسؤولية خاصة في الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكعضو في مجلس الأمن، فإننا نسترشد أيضا بالإرادة للدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد وتعزيزه وكذلك تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان. ونؤمن إيمانا راسخا بأن احترام الميثاق والقواعد الدولية المتفق عليها بشكل عام هو أفضل وسيلة للمساعدة في تعزيز السلام والأمن ورفاه جميع الأمم والشعوب.

وإنني أتوجه اليوم بالنداء لجميع الممثلين حول هذه الطاولة وفي الأمم المتحدة الأوسع للعودة إلى جذور هذه المنظمة، التي بنيت على أساس تشارك القوة والاحترام المتبادل والمسؤولية المشتركة. وهذه القوة المشتركة مستمدة من موقف قوة، من الدروس المستقاة والاقتناع. وفي حديثها عن الآباء والأمهات المؤسسين، قالت إليانور روزفلت:

> ”لا يكفي الحديث عن السلام. يجب أن يؤمن المرء به. ولا يكفي أن نؤمن به. بل يجب أن نعمل على تحقيقه.“

لقد علّمنا النزاع بعد النزاع في الماضي – من الساحل إلى البلقان، ومن آسيا إلى شمال إفريقيا – الدرس لهذا اليوم، أن السلام والأمن الدائمين لا يمكن أن يتحققا بالوسائل العسكرية أبدا. ويجب إعطاء الأولوية للوقاية والنظر في الدوافع الطويلة الأجل للنزاع. فبدون احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدماج الاجتماعي، سيظل السلام بعيد المنال. ومجلس الأمن يتبنى بشكل متزايد تقدم حقوق الإنسان كعنصر رئيسي لتعزيز السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات والفظائع. وألمانيا تولي أهمية كبيرة لذلك.

ويمثل برنامج المرأة والسلام والأمن أولوية أيضا بالنسبة لعضوية ألمانيا في مجلس الأمن. وبحلول الذكرى السنوية العشرين المرتقبة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، سيكون هذا العام بالغ الأهمية للتعجيل بتنفيذ هذا البرنامج، بما في ذلك القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، بشأن إنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي عامها الثاني في مجلس الأمن، تواصل ألمانيا الدعوة إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك قانون البحار والقانون الإنساني الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان وإعلائها. وسنواصل الدفع قدماً بجدول أعمال نزع السلاح وسنحارب من أجل المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الفظائع والجرائم ضد الإنسانية.

إن التعاون المتعدد الأطراف يمثل حجر الزاوية لسياستنا الخارجية، وتعزيز النظام العالمي القائم على القواعد ووجود الأمم المتحدة في صلبه هو في صميم مصالحنا. ولهذا السبب، شارك وزير الخارجية الألماني هيكو ماس ونظيره الفرنسي السيد جان إيف لو دريان وشركاء آخرون في تأسيس التحالف من أجل تعددية الأطراف في العام الماضي. وهدف هذا التحالف هو دعم وتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد مع وضع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الآخر في صميمه. ويعمل أكثر من ٥٠ بلداً بالفعل في هذا الإطار، مع الأمم المتحدة وداخلها على السواء. وسنسعى جاهدين لمواجهة التهديدات الناشئة من خلال وضع قواعد ومبادئ جديدة متعددة الأطراف متفق عليها. ومن أمثلة ذلك الدعوة الإنسانية للعمل والمبادئ المتفق عليها في جنيف بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية الدفع. سنسعى أيضا إلى تعزيز القواعد والمبادئ الرامية للحفاظ على الاستقرار في الفضاء الإلكتروني

وفي هذا السياق، نشجع مجلس الأمن، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، على التصدي للتهديدات الجديدة التي يتعرض لها السلام والأمن، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وآثار تغير المناخ والمخاطر الناشئة عن التكنولوجيات الجديدة، التي كثيرا ما تكون دافعا للنزاع.

إن الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط مؤخرا تثير قلقنا الشديد. فالأمن والاستقرار الإقليميان أصبحا على المحك. والمواجهة العسكرية، ناهيك عن الحرب المفتوحة، ستكون لها عواقب وخيمة على حياة الناس في الشرق الأوسط وخارجه. ونحن نشعر بالارتياح لرؤية علامات التراجع والدعوة إلى أقصى درجات ضبط النفس. لقد تأسست الأمم المتحدة على الطموح المركزي لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ويجب أن نكون واضحين – إن النزاعات لا يمكن أن تحل إلا بالوسائل السياسية.

والأمر يعود إلينا إذا ما كان أحفادنا سيتذكروننا بكل فخر وأمل في مستقبل أفضل بينما نحتفل اليوم بعمل الرواد الذين أسسوا الأمم المتحدة، لأن قوة العدالة هي عدالة القوة.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه أول مناقشة مفتوحة لعام ٢٠٢٠، تود جنوب أفريقيا أن تغتنم هذه الفرصة للترحيب بالأعضاء المنتخبين الجدد – إستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفييت نام والنيجر – في مجلس الأمن. نتمنى لهم كل التوفيق خلال فترة السنتين. ولا يساورنا أدنى شك في أن الأعضاء المنتخبين الجدد سيقومون بدور بناء في عمل المجلس، ونتطلع إلى العمل معهم لتحقيق هذه الغاية..

كما نشكر الأعضاء المنتخبين المنتهية ولايتهم – بولندا وبيرو وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار والكويت – على إسهاماتهم الإيجابية في عمل المجلس. أخيرا، نشكركم، سيدي الرئيس، على تكريسكم للمناقشة المواضيعية الأولى، خلال هذه السنة التاريخية السابعة والسبعين للمنظمة، لميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكل أساس وجود المنظمة ذاته وعملنا المستمر..

وكعضو مؤسس في الأمم المتحدة، شاركت جنوب إفريقيا – مع زملائها من الدول الأفريقية إثيوبيا وليبريا ومصر – في صياغة واعتماد الميثاق في سان فرانسيسكو. وجنوب أفريقيا أودعت صك التصديق في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥.

نحيط علما مع الأسف بأن وزير خارجية إيران لم يُمنح تأشيرة دخول لحضور هذا الاجتماع، مما يحرم طرفا فاعلا مهما في منطقة الخليج المضطربة من فرصة للتعبير عن آراء بلده بشأن السلام والأمن في سياق نقاش حول ميثاق الأمم المتحدة. إن رفض دخول الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – في الحالة هذه دولة شاركت في صياغة الميثاق وأودعت صك تصديقها في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥– للمشاركة في مناقشة للأمم المتحدة يتعارض مع اتفاقية الاستضافة لعام ١٩٤٧ ويقوض حل النزاعات من خلال الحوار البناء.

لقد كان التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ لحظة هامة في العلاقات بين الدول وأثار شعورا بالوحدة لأجل قضية مشتركة، لحظة وصفها الأمين العام الثاني، داغ همرشولد فيما بعد بأن ”الآمال التي بعثتها آنذاك في قلوب الكثيرين قد تجاوزت حدود طبيعة النفس البشرية“ (انظر SG/382) وكان التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة وما زال تعبيرا عن الأمل في إمكانية أن تعيش شعوب العالم في ظل السلام والرخاء وفي جو من الحرية أفسح.

ويعتبر ميثاق الأمم المتحدة إطارا معياريا وتعاقديا للقيم التي نتطلع إليها نحن الأمم ونعتزم الامتثال بها. وعقب فشل عهد عصبة الأمم في تهيئة بيئة تحول دون نشوب حرب عالمية أخرى، نجح ميثاق الأمم المتحدة في إنشاء نظام متعدد الأطراف للحوكمة كفل قدرة البلدان على عقد الاجتماعات في بيئة وإطار قائمين على القواعد لمناقشة وتعزيز مسائل السلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

ونسلم بأن الميثاق قد أدى منذ وضعه دورا هام في تنظيم العلاقات بين الدول الأعضاء عن طريق حظر التهديد باستعمال

القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي من الدول، والدعوة إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وإذ يعزز الميثاق احترام سيادة الدول، فإنه يدعو في المادة ٣٣ جميع الدول إلى السعي الجماعي إلى اتباع نهج توافقي يحقق المنفعة المتبادلة في علاقاتها الدولية.

وبالرغم من التطلعات النبيلة للميثاق وأثره الإيجابي، ما تزال بعض الدول الأعضاء تنتهك بعض مبادئه الأساسية. وتؤكد المادة ٢,١ من الميثاق أن الأمم المتحدة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها. ومع ذلك لا تزال الإجراءات الانفرادية وتجاهل القانون الدولي مستمرة إلى يومنا هذا.

ويجب علينا أن نؤكد أن الميثاق اتفاق أقرت الدول الأعضاء الامتثال له طوعيا بما يحقق المنفعة المتبادلة. ولا مجال لأن يكون الالتزام بالميثاق انتقائيا، لأن من شأن ذلك أن يقوض مصداقية الاتفاق نفسه. فالتنفيذ الانتقائي للميثاق يقوض المنظمة الدولية ونظام الحوكمة الدولي الذي وضعناه لما بعد الحرب العالمية الثانية.

ويوضح الميثاق بجلاء أن مجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة المنوط بها الإذن باستخدام القوة. وعلاة على ذلك ينص الميثاق على أنه يجوز للدول أن تتصرف دفاعا عن النفس، بما في ذلك مواجهة التهديدات الوشيكة. ولكن يجب أن تكون تلك التهديدات حقيقية ويمكن التحقق منها موضوعيا لكي يكون استخدام القوة بدون إذن من مجلس الأمن مبررا.

ومع ذلك ترى جنوب أفريقيا أن التمسك بالقصد الأصلي للميثاق والقائم على السلام في نهاية المطاف يقتضي طرح الحالات التي تتوفر فيها أدلة حقيقية على وجود مثل تلك التهديدات أو تبرر اللجوء إلى استخدام القوة على أساس الدفاع عن النفس، على مجلس الأمن حتى يأذن بذلك. فالميثاق يسعى إلى منع استخدام القوة في نهاية المطاف. ولذلك، فإن المسألة لا تقتصر على ما إذا كان استخدام القوة قانونيا أم لا، بل تشمل السؤال حول ما إذا كان استخدامها يسهم في تحقيق رؤية الميثاق الرامية إلى بناء عالم أكثر سلاما ورخاء.

وينص الميثاق على وجوب التمسك بالمساواة بين الدول والاحترام المتبادل والامتثال للقانون إن أردنا حل النزاعات الحالية بواسطة التسويات التفاوضية والحيلولة دون نشوب مزيد من النزاعات. وهذا النهج ضروري في سياق التهديدات الناشئة للسلام والأمن الدوليين مثل تزايد النزاعات داخل الدول والنزاعات العابرة، وتزايد عدد الجهات الفاعلة من غير الدول، والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وغير ذلك من التهديدات العالمية الكبيرة. ويجب علينا عدم السماح بأن يقوض تضارب المصالح السياسية احترام القانون الدولي وتقرير المصير في بعض الحالات من قبيل الصحراء الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة.

والميثاق صريح فيما يتعلق بدور المنظمات الإقليمية على النحو المبين في الفصل الثامن الذي يتضمن أحكاما بشأن الترتيبات الإقليمية لمعالجة المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين. ويدل ذلك على رؤية واضعي الميثاق لا سيما وأن المنظمات الإقليمية لم تكن على استعداد للتصدي لمسائل السلم والأمن في ذلك الوقت كما هي اليوم.

ويكتسي الفصل الثامن من الميثاق أهمية أكبر فيما يتعلق بالمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في القارة الأفريقية، إذ أنه أنشأ آليات لصون السلام والأمن، بما فيها المعنية بمسائل الوساطة وحفظ السلام وبنائه. ويجب علينا بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة أن نواصل جهودنا لتعزيز التعاون والتنسيق مع الترتيبات الإقليمية لضمان تكامل جهودنا وتعزيز بعضها بعضا.

وفي حين لا يزال الميثاق يحتفظ بأهميته، يجب علينا الإقرار بأن العالم اليوم يختلف كثيرا عما كان عليه قبل ٧٥ عاما عند التوقيع عليه. فلم يزد عدد الدول الأعضاء حينها على ٥١ دولة. ولم تكن غالبية الدول الأعضاء من أفريقيا وآسيا التي

أصبحت اليوم من بين الـ ١٩٣ من الدول الأعضاء قد نالت استقلالها من الاستعمار بعد.

وفي حين لا ينبغي تغيير القيم التي ترتكز عليها المنظمة، فلا بد من إدخال تعديلات على الميثاق حتى يكون مواكبا للواقع العالمي الراهن. وفي غضون السنوات الأولى من نشأة المنظمة كانت الدول الأعضاء راغبة في إدخال التعديلات اللازمة على الميثاق. وبالفعل استوعبت التعديلات الخمسة التي أدخلت عليه تنامي العضوية في الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فقد مرت ٤٧ عاما على آخر تعديل للميثاق. ولكي تكون المنظمة فعالة وتحافظ على أهميتها فلا بد لها من أن تعبر عن الوضع في عالم اليوم. ويجب علينا أن نكون على استعداد لإحداث التغييرات اللازمة لكفالة التمثيل الكافي للدول الأعضاء في جميع الأجهزة الرئيسية، بما فيها مجلس الأمن.

وعلينا الاستفادة من الفرصة التي يتيحها الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للتوقيع على الميثاق ونشأة الأمم المتحدة نفسها وأن نلتزم مرة أخرى بتحقيق التطلعات التي وقّعنا عليها. ويقتضي ذلك منا أن نجدد الالتزام بتأييد الميثاق والتمسك به وبمبادئه الأساسية نصا وروحا، وهي المبادئ التي نسعى من خلالها إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين، فضلا عن مواصلة السعي إلى تحقيق المنفعة والتنمية المتبادلتين للجميع. وليس ذلك نهج اختياري بل ضرورة وشرطا أساسيا لصون السلم والأمن الدوليين ولبناء عالم يسلّم بتعاضد مصالح جميع الأمم مع بعضها بعضا.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تعرب الصين عن تقديرها لمبادرة فييت نام بعقد المناقشة المفتوحة اليوم. ويسرنا أن نراكم، معالي السيد فام بينه مينه، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وأنتم تتولون رئاسة الجلسة. ونشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش على إحاطته التي تضمنت مجموعة من الملاحظات والأفكار الهامة الجديدة بأن نتمعن فيها جميعا. وتشكر الصين أيضا السيدة ماري روبنسون على عرضها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص التعازي في وفاة ركاب من مختلف البلدان في تحطم الطائرة الأوكرانية في إيران، وأعرب عن تعازي القلبية لأسر الضحايا.

وقبل خمسة وسبعين عاما، دخل ميثاق الأمم المتحدة رسميا حيز النفاذ بوصفه مؤشرا على نشأة الأمم المتحدة وفتح صفحة جديدة في التاريخ الإنساني. إن ميثاق الأمم المتحدة نص تاريخي عظيم خُط في القرن العشرين بوصفه ركيزة أساسية للتعددية. وينص الميثاق على القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية اليوم، ويضع المبادئ المتعارف عليها عموما في القانون الدولي ويرسم الخرائط الطريق لمضي المجتمع البشري قدما.

وعلى مدى الـ ٧٥ عاما الماضية أصبحت الأغراض الأربعة والمبادئ السبعة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة المعيار الأساسي لتفاعل الدول مع بعضها البعض. وقد رسخت تلك المبادئ التي من بينها المساواة في السيادة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها واحترام الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية في قلوب وعقول الناس وأسهمت إسهاما كبيرا في بناء عالم يسوده السلام والتنمية.

وإذا نظرنا إلى العالم اليوم، فإن السلام العالمي لا يزال بعيد المنال. فالنزعة الانفرادية آخذة في الازدياد، وتضرب بشدة سيادة القانون والنظام على الصعيد الدولي. ونتيجة لانتشار الحمائية، يعاني الاقتصاد العالمي من أوجه عدم اليقين. ويتفاقم ذلك بفعل أعمال الترهيب، حيث أصبحت آثارها ملموسة في جميع أنحاء العالم وتعرض السلام والاستقرار العالميين للخطر. وقد أدى التوتر المفاجئ في الآونة الأخيرة في الحالة في منطقة الخليج العربي إلى زيادة كبيرة في خطر الحرب. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق السلام والأمن، لأن عالم اليوم يجعل التمسك بالميثاق ضروريا أكثر من أي وقت مضى.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وتذكر روح الميثاق أفضل سبيل للاحتفال

بعيد ميلاد المنظمة الخامس والسبعين، وأنها ذات أهمية خاصة بالنظر إلى السياق الحالي. ولا يحتاج المرء سوى لفتح الميثاق ليجد رسالته القاطعة الواردة في الفقرة الأولى من الديباجة، وهي:

”إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف“.

هذا هو التطلع الذي تأسست عليه الأمم المتحدة، والأهم من ذلك، أنه مهمة الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها ١٩٣ دولة. وبعد خمسة وسبعين عاما، يجب أن نسأل أنفسنا: هل نجحنا حقا؟ هل سيتم إنقاذ هذه الأجيال والأجيال المقبلة من ويلات الحرب؟ وسيرتهن الجواب، الذي لا يزال غير معروف حتى الآن، بما إذا كانت كل دولة تضع في اعتبارها التطلعات التأسيسية المعلنة في الميثاق وتحترم المهمة المكرسة فيه.

وفي إطار التمسك بالميثاق، يجب أن نسعى إلى التعاون الذي يعود بالمنفعة المتبادلة. فالعالم يمر بأكثر التحولات حدة خلال قرن من الزمان. ولا يمكن لأي بلد أن يتصدى بمفرده للتحديات التي تواجه البشرية. ولا يمكن لأي بلد أن يتحمل العودة إلى العزلة الاختيارية. ومن الضروري إيجاد المزيد من الفرص من خلال التعاون، والتغلب على المخاطر والتحديات، وتحقيق التنمية المشتركة. كما أنه من الضروري السعي إلى تحقيق نتائج مفيدة للجميع على قدم المساواة، والامتناع عن اتباع نهج المنفعة الفردية، حتى يتسنى لجميع البلدان التمتع بحقوق متساوية والاستفادة من الفرص المتكافئة في أجواء تكفل تكافؤ الفرص.

ولدى التمسك بالميثاق، يجب أن نسترشد بسيادة القانون على الصعيد الدولي. ويجب على البلدان أن تتفاعل بنزاهة وحسن نية، ويجب ألا تتردد أو تتراجع عن كلمتها. ويجب أن يرتكز التعاون الدولي على القواعد، مما يعني أنه يجب ألا يكون بوسع المرء أن يفعل ما يريد. ويجب أن نعارض بشدة الممارسة المتمثلة في وضع المصالح الذاتية لأحد البلدان على حساب مصالح بلدان أخرى، وأن نعارض الإساءة الصارخة لتفسير القانون الدولي، وأن نعارض منطق الهيمنة في تطبيقه الانتقائي، وأن نعارض العقوبات الانفرادية والولاية القضائية الطويلة الأمد.

ولدى التمسك بالميثاق، يجب أن نتمسك بمبادئ الإنصاف والعدالة. والإنصاف يعني أنه ينبغي علينا جميعا مناقشة المسائل ذات الطابع الدولي وإدارتها؛ وأن جميع البلدان متساوية بغض النظر عن حجمها؛ وأن البلدان الكبرى يجب عليها مساعدة البلدان الصغيرة، شأنها في ذلك شأن البلدان الغنية والبلدان الأكثر فقرا. وتتجلى العدالة في الاحترام المتبادل لسيادة كل منها واستقلاله وسلامته الإقليمية. كما تتجلى في احترام اختيار كل بلد بشكل مستقل للطريق المؤدي إلى تحقيق التنمية، وحقها في السعي من أجل تحقيق حياة أفضل وتوفير حيز من أجل تحقيق التنمية.

ولدى التمسك بالميثاق، يجب أن نتخذ تدابير فعالة. وينبغي ألا يقتصر عمل الميثاق على تزيين المكتبة وألا يستخدم في الغرض المخصص له. فينبغي أن يوضع موضع التنفيذ في الميدان لتحقيق نتائج ملموسة. ويعهد الميثاق إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. تلك هي المهمة المقدسة للدول الأعضاء الخمسة عشر في المجلس. ويجب أن نعمل دائما من أجل تحقيق الصالح العام، ألا وهو صون السلام العالمي. ويجب أن نعزز الثقة المتبادلة، وندعم الوحدة، ونتجنب تسييس بعض المسائل، ونظل ملتزمين بنزع فتيل النزاعات ومنع الحروب ليتسنى لنا إيجاد عالم أكثر أمانا وأمنا.

ففي الوقت الراهن، أدت المغامرة العسكرية الانفرادية التي قامت بها الولايات المتحدة إلى زيادة توتر الحالة في منطقة الخليج العربي. وتؤيد الصين دعوة الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى تحقيق السلام. وما برحنا نشارك بنشاط في الجهود الدبلوماسية، ونحن ملتزمون بالاضطلاع بدور مسؤول وبناء في صون القانون الدولي، والإنصاف، والعدل، والسلام والاستقرار الإقليميين.

وندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والعودة إلى الحوار والمشاورات دون تأخير، والعمل معا من أجل تهدئة الحالة، وتقديم دعم جماعي لخطة العمل الشاملة المشتركة. فإن خرجت الحالة في المنطقة عن نطاق السيطرة لن تخدم مصالح أي طرف. وتكتسي استعادة السلام أهمية بالغة بالنسبة للعالم بأسره. وينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي واجبه المنبثق عن الميثاق فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

لقد كانت الصين أول بلد يوقع على الميثاق. وقد دأبت على التقيد بدقة بمقاصد الميثاق ومبادئه، ولم تتوقف الصين عن دعم الجهود الرامية إلى الدفاع عن سلطة الأمم المتحدة ومهامها. وقد أوضح الرئيس شي جينبينغ بشكل منهجي، في عام ٢٠١٥، أمام الجمعية العامة (انظر A/70/PV.13)، أهمية بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية، وهو استمرار لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وارتقاء به.

وفي مواجهة الحقبة الجديدة والحالات الجديدة، فإن التزام الصين بالميثاق ثابت، وستفي الصين بكل وعد قطعته بدعم الأمم المتحدة. وستتمسك الصين بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، وستؤدي دورها الهام بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، وستظل ملتزمة باتخاذ موقف محايد بشأن المسائل الدولية والإقليمية الساخنة، وستقترح حلولا بناءة لضمان تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وستتمسك الصين بالمساواة في السيادة بين جميع الدول، واستقلالها السياسي، وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وهي على استعداد لتشاطر خبرتها في مجال التنمية وتقديم المساعدة اللازمة إلى البلدان التي تحتاج إليها. بيد أن الصين لن تفرض أي نماذج أو تعلق أي قيود سياسية على مساعدتها.

وستتمسك الصين بمبدأي عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها. وما برحت التنمية السلمية مكرسة منذ فترة طويلة في دستور الصين. وبصرف النظر عن المرحلة التي وصلت إليها الصين في التنمية، فإنها لن تسعى أبدا إلى الهيمنة أو التوسع. وستفي الصين بإخلاص بالتزاماتها بموجب الميثاق، وستشارك بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وستفي على نحو جدي بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة، وستدعم الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الشؤون المتعددة الأطراف.

وستعمل الصين بنشاط على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستكون الصين قد قضت تماما على الفقر المدقع وبنت مجتمعا ميسورا بطريقة شاملة بحلول عام ٢٠٢٠. وستعزز الصين البناء المشترك عالي الجودة لمبادرة الحزام والطريق حتى تعود عوائد التنمية في الصين على جميع بلدان العالم.

إن العالم الذي نعيش فيه مفعم بالأمل. كما أنه مليء بالتحديات. ويجب ألا نتخلى عن أحلامنا لمجرد أن الواقع معقد. ويجب ألا نتخلى عن مساعينا لمجرد أن مثلنا العليا ليست في متناول اليد. فدعونا نعمل معا بلا كلل لتحقيق مقاصد الميثاق ومبادئه وبناء مجتمع له مستقبل مشترك.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الرئاسة الفيتنامية على عقد هذه المناقشة بشأن التمسك بميثاق الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين. كما أرحب بمشاركة الأمين العام والسيدة ماري روبنسن، ونشكرهما على إحاطتيهما. ويجب الاستماع إلى رسالتهما، وهي أننا لن نمنع الحروب ولن نوقفها إلا من خلال العودة إلى الحوار والتفاوض والتعاون. وهذا هو سبب وجود مجلس الأمن والأمم المتحدة.

وعلى نحو ما ذكر الرئيس ماكرون في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ (انظر A/74/PV.3)، فإنمن مسؤوليانا، في عالم أصبح متعدد الأقطاب، أن نعيد ابتكار نظاما قويا لتعدد الأطراف تسود فيه روح ميثاق الأمم المتحدة والدبلوماسية على الانعزالية الوطنية، وتحترم فيه الدول التزاماتها

دون قيد أو شرط، ويعمل فيه مجلس الأمن على استعادة السلام والأمن. وهذا أمر ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى في الشرق الأوسط، نظرا للتوترات الحالية وخطر نشوب نزاع. ففي الوقت الذي يعاني فيه السكان المدنيون هناك كثيرا من ويلات الحرب والإرهاب، حان الوقت أخيرا لاتخاذ إجراء نحو تخفيف التوتر.

وفي إطار تعددية الأطراف القوية تلك، نؤمن بالحاجة الملحة لتفضيل قناة التفاوض السياسي من أجل وضع حد للنزاعات التي يسود فيها المنطق العسكري ومنطق العنف، كما هو الحال في ليبيا وسورية واليمن ومنطقة الساحل والسودان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويؤدي الأمين العام وممثلوه الخاصون دوراً بارزاً في هذا الصدد، ويجب علينا دعم جهودهم ومواكبتها.

ولكي تكون تعددية الإطراف هذه قوية، فإنها يجب أن تتصدى لتحديات عصرنا، سواء أكانت مكافحة عدم المساواة أو تغير المناخ أو التمييز ضد المرأة. وفي عام ٢٠٢٠، من الضروري أن تعزز جميع الدول الالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. كما يجب أن نأخذ في الاعتبار آثار تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين. ونأمل أن يقدم الأمين العام تقارير منتظمة عن هذه المخاطر وأن يقترح اتخاذ تدابير لمنع مصادر النزاع المستقبلية تلك.

إن الأمم المتحدة بحاجة إلى دعم الجميع – المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال – لمواجهة هذه التحديات. ولهذا السبب، ستطلق فرنسا بالتعاون مع المكسيك وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تحالفات تضم الجهات الفاعلة الملتزمة التزاما ثابتا بتحرير المرأة خلال ''منتدى المساواة بين الأجيال'' الذي يُعقد في مكسيكو وباريس في عام ٢٠٢٠. وبعد ٢٥ عاما على انعقاد مؤتمر بيجين، لا بد لمجلس الأمن أن يسهم أيضا في هذا الأمر في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ويجب أن ننفذ إجراءاتنا لصالح السلم والأمن الدوليين في إطار القواعد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن التشكيك في الطابع العالمي لحقوق الإنسان الذي تستند إليه منظمتنا باسم الخصوصيات الوطنية أو الثقافية أو الدينية.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل صامتا في مواجهة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان. ولهذا السبب، دعت فرنسا والمكسيك في عام ٢٠١٣ إلى تعليق حق النقض في حالة ارتكاب فظائع جماعية في شكل التزام سياسي وطوعي وجماعي من جانب الأعضاء الخمسة الدائمين. وحتى الآن، انضمت ١٠٥ دول أعضاء إلى هذه المبادرة. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إليها.

إن مكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي لضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات وتحقيق العدالة للضحايا. وفي هذا الصدد، ندعو إلى التصديق العالمي على نظام روما الأساسي.

أخيرا يجب على المجلس مواصلة جهوده الرامية إلى الاستفادة الكاملة من الأدوات التي يتيحها لنا الميثاق. وعلى رأسها الأدوات المتاحة للتسوية السلمية للمنازعات. ونرحب بإنشاء الأمين العام ''المجلسَ الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة''. وعندما لا تسمح وسائل أخرى لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية بذلك، فإن اللجوء إلى الأساليب القضائية للتسوية قد يساعد الدول على التوصل إلى حل. وعندما تقتضي الظروف ذلك، يجب على المجلس أن يستخدم المجموعة الكاملة من الأدوات المتاحة له، ولا سيما عمليات حفظ السلام والجزاءات.

ونرحب بالتزام الأمين العام بإصلاح عمليات حفظ السلام، من خلال مبادرته بشأن ''العمل من أجل حفظ السلام''، لكفالة أن تكون هذه الأداة قادرة على التصدي للتحديات المعاصرة. ويجب أن نعزز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وأن نقدم الدعم لعمليات السلام الأفريقية.

إن تحديث منظمتنا أمر بالغ الأهمية لجعلها أكثر كفاءة. وتؤيد فرنسا الإصلاحات التي بدأها الأمين العام. وثمة حاجة ملحة إلى إصلاح مجلس الأمن ليجسّد واقع العالم المعاصر.

في الختام، أود أن أُذكر بأن بناء السلام يتطلب شجاعة. ويحدونا الأمل في أن تكون هذه الشجاعة وهذه المسؤولية مصدر إلهام لنا خلال السنة المقبلة. فهذا يصب في مصلحتنا المشتركة.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أرحب بكم، سيدي، على رأس هذه الهيئة. ونرحب أيضا في المجلس برئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين وسائر أصحاب المعالي الوزراء.

وأشكر الأمين العام والسيدة ماري روبنسون، رئيسة مجلس الحكماء، على إحاطتيهما. وتكرر إندونيسيا دعوتها إلى إعادة تأكيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتجدد التزامها بالتشجيع على التسوية السلمية للمنازعات.

وتؤيد إندونيسيا البيانين اللذين سيدلي بهما لاحقا ممثل أذربيجان بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل الفلبين بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

يجسد ميثاق الأمم المتحدة أملنا الجماعي في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وتصميمنا على ذلك. وفي الوقت نفسه، فإنه يوفر منبرا للحوار والتعاون قائما على القواعد، إذ يجمع بين الدول، كبيرها وصغيرها، على أساس المساواة في السيادة. وقد مر ثلاثة أرباع قرن على اعتماد الميثاق، ومما يحزننا أننا نشهد لجوءا متزايدا إلى الأعمال الانفرادية وانسحاب بلدان من التزامات متفق عليها دوليا، وزيادة استخدام التدابير القسرية لتحقيق أهداف السياسة الوطنية. وشهدنا هذه الأنشطة في الآونة الأخيرة في الشرق الأوسط وفي أنحاء عديدة من العالم.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لوضع ميثاق الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠، من المفارقات أننا نبدأ العام أيضا على نحو كئيب جدا. فالميثاق ذاته الذي نعتز به معرضٌ للخطر. إذ يجري انتهاكه مرارا وتكرارا. ولا يسعنا أن نصبح متفرجين وندع جهودنا الجماعية التي بذلناها على مدى ثلاثة أرباع قرن من الزمن تُنسى أو أن نرى أجيالنا المقبلة تضيع بسبب ويلات الحرب – وهو الشيء ذاته الذي التزمنا نحن، شعوب الأمم المتحدة، بتجنبه. ومن الضروري أن نتخذ إجراءات.

أولا، يجب أن نوقف الأعمال الانفرادية التي تنتهك الميثاق. وبدلا من ذلك، ينبغي أن نعزز الحوار والتسوية السلمية للمنازعات. فاستخدام القوة لم يكن قطّ حلا ولن يكون كذلك أبدا. وتدعو إندونيسيا جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى التقيد التام بالميثاق وتنفيذه. وبالنسبة لأولئك الذين لا يمتثلون، فإننا نؤيد الأمين العام في الرسالة الواضحة التي بعث بها مؤخرا: ”أوقفوا التصعيد ومارسوا أقصى درجات ضبط النفس واستأنفوا الحوار وجددوا التعاون الدولي“.

ثانيا، علينا أن ننفذ الميثاق تنفيذا كاملا ومخلصا من خلال تجديد التزامنا بتعددية الأطراف. فلا يمكن لأي دولة، مهما كانت قوتها، أن تتصدى بفعالية للتحديات العالمية بمفردها. وإننا بحاجة إلى تعاون وحوار بين الدول يشملان الجميع ويعودان بمنفعة متبادلة، فضلا عن تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وكي نعزز تعددية الأطراف، فإننا بحاجة أيضا إلى مواصلة النهوض بدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فبلدان الجوار هي الأعلم بشؤون منطقتها.

وتماشيا مع الفصل الثامن من الميثاق، نسلم بالدور المهم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، حيث نسعى جاهدين إلى القيام بذلك في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونحن بحاجة إلى ضمان التنفيذ الأمين لجميع الاتفاقات والقرارات والمقررات والإعلانات التي اتفقنا عليها كأسرة جماعية من الأمم، سواء كانت تتعلق بالقضايا

الاقتصادية والاجتماعية أو بتغير المناخ أو بقضية فلسطين. ولا يمكن أن تكون هناك استثناءات. ولا يمكننا أن نتحدث عن احترام ميثاق الأمم المتحدة إذا لم نعالج قضية فلسطين. ويجري الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء منظمتنا في أماكن عديدة، ولكن ليس في فلسطين التي لا تزال تفتقر إلى وطن. ويزيد شيوع عدم احترام القانون الدولي ومبادئ الميثاق من تقليص فرص تحقيق رؤية الدولتين لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة.

ثالثا، علينا أن نؤكد من جديد دعمنا الجماعي للأمم المتحدة وركائزها الثلاث: السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان.

يجب تعزيزها جميعًا بالتساوي ودفعها قدمًا بنفس الوتيرة. لكل جهاز في الأمم المتحدة ولايته الفريدة الخاصة به والقائمة على الميثاق للقيام بذلك. إننا نواصل دعم إصلاح الأمم المتحدة، حيث من الأهمية ضمان أن تظل المنظمة مناسبة وملائمة للوفاء بالغرض وأن تظل ذات تأثير على أرض الواقع.

في الختام، يجب تذكير مجلس الأمن ليس بالتزاماتنا السياسية فحسب بل وأيضًا بواجبنا نحو تنفيذ تلك الالتزامات، وذلك لضمان أولوية سلامة الإنسان وأمنه. لقد تأسست الأمم المتحدة بناء على ولاية

''نحن، شعوب الأمم المتحدة''. فلا يمكننا أن نخذل شعوبنا.

السيد البعتي (تونس): يرحب وفد بلادي بكم، سيدي الرئيس، وبالسادة الوزراء، ويثمن اختيار رئاسة المجلس لموضوع جلستنا اليوم، الذي يكتسي أهمية بالغة باعتباره يتمحور حول المهمة الأساسية لمجلس الأمن، وهي تحقيق الأمن والسلم والحفاظ عليهما من خلال التمسك بميثاق الأمم المتحدة الذي نحتفل هذه السنة بمرور ٧٥ سنة على اعتماده. كما أشكر السيد الأمين العام والسيدة ماري روبنسون على إحاطتيهما القيمتين.

لقد تمت صياغة الميثاق واعتماده بعد ما شهد العالم ويلات ومآسي حربين عالميتين خلفتا ملايين الضحايا ودمارا غير مسبوق، ومثل الميثاق بالمبادئ والقيم التي قام عليها عنوانا لاجتماع كلمة شعوب العالم وانعكاسا لرغبتها المشتركة في وضع إطار مؤسساتي وقانوني لتنظيم العلاقات بين البلدان وضمانات للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ومنع انجرار العالم مرة أخرى نحو الحروب والاقتتال.

وقد مرت اليوم أكثر من سبعة عقود على تأسيس المنظمة الأممية، شهد خلالها العالم ولا يزال عديد الأحداث والتحولات المتسارعة، وكذلك النزاعات والصراعات والمآسي الإنسانية التي كنا نعتقد أنها لن تعود مجددا، وبرزت خلالها تحديات ناشئة ومستجدة، تشمل التطرف العنيف والإرهاب والتغيرات المناخية والانتشار النووي والإرهاب السيبراني وتهجير عشرات الملايين من اللاجئين، وكلها تهدد بشكل جدي الأمن والسلم العالميين، كما تؤثر سلباً في مستويات التنمية والرفاه.

إن هذا الأمر والوضع مرتبطان بابتعادنا عن تحقيق رؤية الميثاق وتنفيذ مقاصده. ونعتقد أن التمسك بالميثاق كوثيقة مرجعية جامعة وملزمة من شأنه إضفاء فعالية أكبر على معالجتنا لمختلف الأوضاع وعلى أداء مجلس الأمن باعتباره الجهاز الرئيسي في تحقيق رؤية الميثاق، خاصة في مجالات السلم والأمن. فالمبادئ التي أسس لها الميثاق، ولا سيما عدم استخدام القوة وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحق تقرير المصير والمساواة في السيادة بين الدول، ما زالت كما كانت دوما تمثل ركائز رئيسية لتنظيم العلاقات الدولية. كما أن القيم التي قام عليها، ولا سيما المساواة في الحقوق وعدم التمييز والتسامح وحسن الجوار، تظل عوامل توجيهية لتحقيق الوئام والاستقرار العالميين والحفاظ عليهما.

ومن هذا المنطلق، فإن تونس جعلت التمسك بالشرعية الدولية واحترام ميثاق الأمم المتحدة من الثوابت الرئيسية في

سياستها الخارجية. كما استلهمت من مبادئه في تأسيس تشريعاتها الوطنية وحرصت خاصةً في أعقاب ثورة الحرية والكرامة وبناء مسارها الديمقراطي على مزيد من مطابقة هذه التشريعات والسياسات مع توجهات الميثاق.

وتعود تونس اليوم بعد ٢٠ سنة إلى مجلس الأمن، للمرة الرابعة في تاريخها، بذات الالتزام وبنفس العزم، حاملة نفس المبادئ التي طالما طبعت سياستها الخارجية في إطار التزامها الثابت ومساهماتها المتواصلة في الجهود الرامية إلى توطيد مقومات السلم والأمن الدوليين، وتعزيز دور الدبلوماسية الوقائية والدبلوماسية المتعددة الأطراف، وتكريس لغة الحوار والتفاوض السلمي لحل النزاعات بدل منطق القوة والصدام.

ومن هذا المنطلق فإن وفد بلادي يدعو إلى تفعيل التدابير التي يوفرها الميثاق لمجلس الأمن لتمكينه من التعاطي الناجع والفاعل مع مختلف التحديات الماثلة والاضطلاع بدوره في إيجاد حلول لجميع النزاعات والأزمات القائمة بالوسائل السلمية، وكذلك لمنع نشوب أخرى جديدة وتعزيز إجراءات الحفاظ على السلام والاستقرار. وباعتبار أهمية العمل الوقائي والاستباقي في الحفاظ على السلم والأمن، فإننا ندعو إلى تعاطي مجلس الأمن مع الأزمات منذ مراحلها الأولى والاستفادة بشكل كامل من الفصل الثامن من الميثاق، من خلال تشجيع دور المنظمات الإقليمية في نشوب الصراعات وتسوية الأزمات.

وفي هذا السياق، فإننا نثمن الاجتماعات المنتظمة والدورية بين مجلس الأمن ومجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقي. كما ندعو إلى توسيع نطاق هذا التعاون في هذا المجال مع بقية المنظمات الإقليمية الأخرى، على غرار جامعة الدول العربية. ومن جهة أخرى، يدعو وفد بلادي إلى التركيز في خطط الحفاظ على السلم والأمن على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان، ذلك أن انتهاكات هذه الحقوق من أهم الدوافع الأولى لاندلاع الصراعات. كما أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية، كالفقر والبطالة والتهميش والإقصاء والتغيرات المناخية وغياب التنمية المستدامة، تساهم بدورها في نشوب الأزمات والنزاعات.

نجاح مجلس الأمن في تحقيق مهمته الأساسية المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن يبقى معتمدا بشكل كبير على وحدته وتوافق أعضائه. غير أن تجارب العقود الماضية أظهرت ضعفا واضحا في هذا المجال، انعكس سلبا على صورة المجلس ومصداقيته. ولا أدل على ذلك من المشهد الدولي اليوم المتسم بتعدد بؤر التوتر والنزاعات وبقاء عديد القضايا والأزمات دون حلول رغم تأثيراتها المباشرة على الأمن والاستقرار في العالم، ورغم ما تتسبب فيه من مآس إنسانية ومعاناة لعديد الشعوب، خاصة في المنطقة العربية والقارة الأفريقية.

من منطلق تمسكها بالشرعية الدولية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وحرصها على دور أكثر فاعلية لمجلس الأمن وتأكيدا لالتزامها بمناصرة القضايا العادلة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، تجدد تونس بمناسبة هذه الجلسة المطالبة باحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما يؤدي إلى تسوية عادلة وشاملة تعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وتمكنه من إقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الوزير، على قدومكم إلى هنا لتكونوا معنا. كما أشكر جميع الوزراء الآخرين الذين شرفوا مجلس الأمن بحضورهم اليوم. وأود أن أقول كم هو لطيف أن تكون معنا مرة أخرى ماري روبنسون، التي تمثل الحكماء. أشكرها على كل ما أنجزه الحكماء من عمل لدعم ميثاق الأمم المتحدة.

إننا نرحب ترحيبا حارا بروح التعاون التي بثتها في هذه المهمة البعثة الدائمة لفييت نام، بما في ذلك البيان الرئاسي S/PRST/2020/1، الذي اعتمده المجلس اليوم.

لقد سمعنا الكثير من الاقتباسات المأخوذة من الميثاق. ولا يمكن لأحد أن يتهم الأعضاء المؤسسين بعدم الطموح عند صياغتهم الميثاق. غير أنه كثيرا ما عانت الأمم المتحدة، في بعض الأوقات، من فجوة تكاد تستعصي على الردم بين قوة رؤيتها المركزية والإجراءات الفعلية التي تمكنت من تنفيذها. وأنا لا أقصد بعبارة ”الأمم المتحدة“، هيئات الأمم المتحدة فقط، بل أعني أيضا، نحن الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة تتخذ إجراءات تؤثر تأثيرا مباشرا على حياة الملايين من المواطنين العاديين.

فللأمم المتحدة ١٣ بعثة لحفظ السلام تعمل في مناطق تضم ١,٨ بليون نسمة. ويوصل برنامج الأغذية العالمي الغذاء إلى ما يقرب من ٨٧ مليون شخص في ٨٣ بلدا، ويقدم ١٥ بليون وجبة. وفي عام ٢٠١٨، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الدعم إلى ٢٠,٤ مليون من اللاجئين، وتدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ٥,٥ ملايين فلسطيني إضافيين. وتقوم منظمة الصحة العالمية بتطعيم مئات الملايين من الناس. ففي عام ٢٠١٨، قامت بتطعيم ما يقرب من نصف أطفال العالم، وقضت على الجدري وتقترب من القضاء على شلل الأطفال – فالعالم خال منه بنسبة ٩٨ في المائة.

وإن لم تكن الأمم المتحدة موجودة، لتعين علينا أن ننشئها. والميثاق يركز بوضوح تام على تعاون الدول في تنسيق الإجراءات لتحقيق الغايات المشتركة. وآمل في أن نتمكن من تذكر تلك المادة من الميثاق ونحن نتعامل مع بعض هذه المسائل المستعصية المتعلقة بالسلام والأمن في مجلس الأمن.

لقد تأثرت جدا بما قاله السيد كوفي عنان في خطابه الوداعي للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦. فقد قال:

”لقد قمنا معا برفع بعض الصخور الضخمة إلى قمة الجبل، بصرف النظر عما انزلق منها وتدحرج إلى أسفله. ولكن هذا الجبل ورياحه المثيرة للنشاط ومنظره المطل على العالم هو أفضل مكان على وجه الأرض“. (A/61/PV.10، الصفحة ٤)

إن النظام الدولي القائم على القواعد، الذي يجسده الميثاق، هو أفضل وصفة لتلك الرياح المثيرة للنشاط والصخور المتدحرجة إلى أسفل الجبل.

وتتشرف المملكة المتحدة بأن تكون عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، شأنها في ذلك شأن بعض الأعضاء الآخرين هنا اليوم. ونحن نتشاطر الإيمان بالنظام الدولي القائم على القواعد ودور الأمم المتحدة على قمة هذا النظام. وإذ نغادر الاتحاد الأوروبي، فإن المملكة المتحدة تتطلع إلى أن تكون الأمم المتحدة مسرحا أكثر أهم للسياسة الخارجية البريطانية، كقوة نشطة ومستقلة، ويحدونا أمل كبير، كما قال وزير خارجية بلدي، كقوة من أجل الخير حتى نتمكن من التعاون مع الزملاء الآخرين لتعزيز الأمن والازدهار اللذين ساعد إنشاء الأمم المتحدة على تحقيقهما على مدى العقود الأخيرة.

وينبغي أن ينظر إلى الميثاق، في عالم يمضي فيه التغيير بوتيرة متزايدة، بوصفه إطارا يمكننا أن ننظم حوله استجاباتنا لتلك التحديات. وينبغي له أن يكون عاملا تمكينيا، ونقطة مرجعية، ومصدرا ثابتا نلجأ إليه في عالم مثقل بكمٍّ متزايد من التعقيدات وعدم اليقين. ويعطينا الميثاق، إذا استُخدم على هذا النحو، كما سمعنا من الأمين العام وآخرين اليوم، الوسائل التي نحتاج إليها لمساعدتنا على مواجهة الأزمات والتخفيف من حدة المواجهات وإبداء استجابات فعالة للنزاعات. ومرة أخرى، أسترعي انتباه زملائنا إلى المسائل التي نصارعها في المجلس، ولا سيما ليبيا واليمن وسورية والتوترات في الخليج.

فينبغي لنا ألا نعتبر الميثاق قيدا. ونريد أن تكون لدينا خيارات للتعاون والعمل. ولا نريد أن نقلل من تلك الخيارات بصورة مصطنعة، لأننا إذا فعلنا ذلك فإننا لن نُلحق سوى

الأذى بالناس الذين نمثلهم ونخدمهم. لقد أبرز الأمين العام وغيره من الزملاء حفظ السلام. وإذا جاز لي ذلك، أود أن أشيد هنا ببرايان أوركهارت، الذي سيبلغ من العمر مائة عام وعاما واحدا الشهر المقبل. لقد بذل جهدا أكثر من العديد من الناس لوضع ترتيبات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وذلك أمر، مثل البعثات السياسية الخاصة، لا يرد في الميثاق؛ بل هو خير مثال على عمل الدول الأعضاء معا في إطار الميثاق وفي سياق مجلس الأمن لمواجهة تحديات الأمس واليوم.

ونحن نؤمن بضرورة الإبقاء على هذه الروح التطلعية إذ نتطلع إلى أفكار لمواجهة تحديات الغد، مثل ظهور أشكال جديدة ن التكنولوجيا، وهو ما أشار إليه رئيس وزراء بلدي في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/74/PV.4)، أو التحديات التي تطرحها مقاومة الجراثيم للمضادات الحيوية أو آثار تغير المناخ. فتلك لم يكن يتوقعها واضعو الميثاق، غير أنها تظل في أذهاننا.

وإذ نواجه تهديدات جديدة لم يرها مؤسسو الأمم المتحدة، فإن المسؤولية التي تتحملها جميع أجزاء الأمم المتحدة لا تزال قائمة، وقد لفت الأمين العام الانتباه إلى ذلك أيضا. إنها عبارة مستهلكة، لكن القوى العظمى تتحمل مسؤوليات عظمى، وتلك حقيقة ينبغي في رأيي أن تظل نصب أعيننا. فعلى عاتق مجلس الأمن تقع المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، غير أن الآخرين، بمن فيهم الأمين العام، من خلال المادة ٩٩ من الميثاق، يضطلعون بدور حيوي. وأود أن أردد ما قاله الأمين العام عن المادة ٢٥ والحاجة إلى التمسك بقرارات مجلس الأمن في ذلك السياق.

وقد ذكر بعض الناس مسألة الإصلاح وإصلاح حق النقض. ولذلك أود أن أبين موقف المملكة المتحدة. ونحن من الموقعين على مدونة قواعد السلوك للمساءلة والاتساق والشفافية، التي تلزمنا بعدم التصويت ضد الإجراءات الجديدة بالثقة التي يتخذها مجلس الأمن لوقف الفظائع الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ولكن ينبغي ألا يمنعنا عدم اتفاقنا جميعا على حق النقض من إحراز التقدم في مجالات أخرى من إصلاح مجلس الأمن.

وأود أن أقول كلمة عن سيادة الدول واحترام المساواة وسيادة الدول ومبدأ تساوي جميع البلدان وضرورة قيام البلدان الأقوى بمساعدة البلدان الأضعف. ولا يمكن استخدام ذلك كذريعة لعدم التصدي للنزاعات أو انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. إن ما يهدد سيادة الدول هو العنف والنزاع، وليس محاولاتنا لمساعدة الدول الأعضاء على منعهما. وهنا ألفت انتباه زملائي إلى المادة ٢ من الميثاق، التي توضح أنه لا ينبغي لأي أمر أن يخل بالحقوق الأساسية التي ينص عليها الميثاق.

وأود أن أُكمل، إذا جاز لي، بالإشارة إلى الحالة الراهنة في الشرق الأوسط، طالما أن ذلك ورد في مناقشتنا اليوم. فقد زار وزير خارجية بلدي واشنطن العاصمة مؤخرا، وأود أن أكرر ما قاله هناك. فقد قال إننا ندرك الخطر والتهديد الذي تشكله إيران على الشرق الأوسط، ونحن نعترف بالحق في الدفاع عن النفس. وفي الوقت نفسه، نريد أن نرى خفضا في التوترات. إننا نريد أن نجد سبيلا دبلوماسيا، ولذلك فالملاحظات التي سمعناها مؤخرا عن حل دبلوماسي تكتسي أهمية بالغة. ويعني كذلك أنه ينبغي لحكومة إيران أن تكون على استعداد لقبول الحل الدبلوماسي وأن تلتزم به كذلك. ويمكنني أن أتعهد بأن المملكة المتحدة على استعداد للمساعدة في أي جهود دبلوماسية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بكم في نيويورك، السيد الرئيس، ويسرنا أن نراكم تترأسون مجلس الأمن. كما نعرب عن امتناننا للأمين العام والسيدة روبنسون على إحاطتيهما.

سنحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لنهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة. فقد سنحت

الظروف، قبل خمسة وسبعين عاما، لإقامة نظام عالمي في فترة ما بعد الحرب، وكان الهيكل الذي يحمل ذلك هو الأمم المتحدة بوصفها حجر الزاوية في نظام العلاقات الدولية وتعددية الأطراف.

إن جميع مبادئ تعددية الأطراف مكرسة ضمن ميثاق الأمم المتحدة. ومقاصده ومبادئه تتمتع بوضع القواعد الحتمية للقانون الدولي. وتتضمن أحكام الميثاق عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة وضرورة التسوية السلمية للمنازعات. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لعدم الامتثال للميثاق، تحت أي ظرف من الظروف. وأساس ذلك الهيكل هو نظام الأمن الجماعي، الذي يديره مجلس الأمن. وأود التأكيد على لفظ "الجماعي". ويُبرز الميثاق بأكمله مفهوم الجماعية وتعزيز العلاقات الودية والتعاون. إضافة إلى ذلك، يحدد الميثاق المبدأ الأساسي للمساواة السيادية لجميع الدول، كبيرها وصغيرها.

إن عملية إقامة عالم متعدد الأقطاب أصبحت لا رجعة فيها وليس الجميع سعداء بها. وغالبا ما تتنكر محاولات التحريف في مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة في مغلفات جميلة. والمفهوم المألوف اليوم للنظام القائم على القواعد هو المثال الأكثر وضوحا. إذ يتم انتقاء هذه القواعد واستخدامها حسب الحاجة. والغرض من هذا المفهوم هو الاستعاضة عن الصكوك والآليات القانونية الدولية المتفق عليها عالمياً بأشكال ضيقة يتم فيها وضع حلول بديلة لا تستند إلى توافق في الآراء للتحايل على الأطر المتعددة الأطراف المشروعة. وأساسا، نحن نتعامل مع محاولات مجموعة صغيرة من الدول لاغتصاب عملية اتخاذ القرارات بتوافق الآراء بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الدولي أثناء استخدام هذا المفهوم كغطاء.

والأمر الخطير للغاية هو أن أنصار مفهوم النظام القائم على القواعد يوجهون الأنظار إلى الصلاحيات الحصرية لمجلس الأمن دون تردد. وسأقدم بعض الأمثلة.

في أعقاب المحاولة الفاشلة لفرض حلول مسيسة من خلال مجلس الأمن – باتهام السلطات السورية، دون إثبات، باستخدام مواد سامة محظورة – فإن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عملية تلاعب صارخ وفي انتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، قد مُنِحت سلطة تحديد من المسؤول عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وأقل ما يمكن أن يقال عن ذلك أنه تعدٍ على سلطات مجلس الأمن.

مثال آخر على تجاهل سلطة مجلس الأمن تمثل في إنشاء ما يسمى الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية، بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وللأسف، هناك عدد متزايد باستمرار من هذه الأمثلة على تحريف القانون الدولي. وقد شهدنا في الآونة الأخيرة الإضعاف المستمر لآلية نزع السلاح – نسف معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، والانسحاب من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى والتهديدات لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونواجه اليوم خطر تفكيك هيكل المعاهدة الذي يغطي الحد من أسلحة الصواريخ النووية بأكمله.

ونحن نعتقد أن أي إجراء يسعى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول لغرض الإطاحة بحكوماتها الشرعية أمر غير مقبول. إننا نعارض استخدام التدابير القسرية الأحادية في غياب قرارات مجلس الأمن المناظرة أو بالإضافة إلى التدابير التي اتخذها المجلس، الأمر الذي يقوض دور المجلس في صون السلم والأمن الدوليين ويتعارض مع الميثاق ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا، بما في ذلك التسوية السلمية للمنازعات الدولية، والمساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ولسنوات عديدة حتى الآن، فإن تشويه قواعد القانون الدولي والتدخل الأخرق يتسببان في معاناة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر من المناطق الأخرى. وعدم وجود تسوية

للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، والتدخل غير المشروع في العراق، والعنف الذي لا نهاية له في أفغانستان، ومقتل زعيم ليبيا وتدمير البلد، ومحاولات الإطاحة بالسلطات الشرعية في سوريا والقتل خارج نطاق القضاء لمسؤول من دولة ذات سيادة في بلد ثالث ما هي إلا أمثلة قليلة على أفعال تركت جروحا في جسم القانون والنظام الدوليين.

كان جوهر تلك التطورات المؤسفة انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني التي وافق عليها مجلس الأمن وهي ذات أهمية أساسية لعدم انتشار الأسلحة النووية. ونتيجة للمواجهة المتزايدة، أصبحت المنطقة بل والعالم بأسره على شفا صراع لا يمكن التنبؤ بعواقبه. ونحن ندعو إلى وقف التصعيد على الفور. فخطر الصراع كبير جدا والثمن فادح للغاية.

ويجب أن نلاحظ أيضا حدوث انتهاك آخر للقانون الدولي وعدم امتثال لالتزاماته غير المشروطة من جانب البلد المضيف لمقر الأمم المتحدة. ولطالما تحدثنا عن هذه المسألة. وأحدث مثال لهذه الأزمة المصطنعة هو رفض منح تأشيرة دخول لوزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، الذي كان من المفترض أن يتحدث في جلسة اليوم.

والاتحاد الروسي يعتبر أن الامتثال الصارم لميثاق الأمم المتحدة هو السبيل الوحيد للحفاظ على السلام. وفي هذا الصدد، نذكر أنه ما من بديل لصون وتعزيز نظام العلاقات الدولية، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا والمستمدة منه. وعلى الرغم من كل التعقيدات والتناقضات في العالم الحديث، تظل الأمم المتحدة بالنسبة لنا ولغالبية الدول هي العمود الفقري للعلاقات الدولية والأداة العالمية المشروعة التي تتيح لنا البحث جماعيا عن الاستجابة للأزمات والتحديات. ولديها ولاية فريدة لمعالجة القضايا الدولية الرئيسية والحفاظ على السلام والأمن الدوليين وسوف نستمر في التمسك بها.

وإن بناء ثقافة السلام عن طريق تعزيز الميثاق أداة وقائية مفيدة وتستطيع الدول أن تنفذها بصورة واقعية بالتعاون مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية التابعة لهذا المجتمع الدولي.

فالأمم المتحدة هي الدار المشتركة لجميع الأمم وحيث يجب منع نشوب النزاعات وحلها لبعث أمل شعوبنا في مستقبل خال من الحروب. ولدينا هنا جميعا نقطة انطلاق مشتركة نحو بناء عالم أفضل. ولدينا في الميثاق دليل للتعايش السلمي. فلنواصل إذن الدفاع عنه واحترامه وتعزيزه.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى عبارات بيدرو إنريكيز أورينيا، وهو مواطن دومنيكي ذو نزعة إنسانية وشهرة قارية، وقد نوه إلى أن المثل الأعلى للحضارة ليس هو الوحدة الكاملة لجميع الناس والبلدان، بل الحفاظ المتناغم على تبايناتهم.

السيد بيكستين دو بوتسوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر فييت نام على تنظيم هذه المناقشة. وأشكر أيضا الأمين العام والسيدة ماري روبنسون، على إحاطتيهما الملهمتين.

وكما ذكر الكثيرون قبلي، فقد نهضت منظمتنا قبل ٧٥ عاما من رماد حربين عالميتين. وانطلاقا من ذكرياتهم المشتركة لتلك الفظائع التي يعجز عنها الوصف، رمى واضعو ميثاق الأمم المتحدة إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ويجب علينا اليوم أن نعيد تأكيد هذا الهدف إلى جانب التفكير أيضا في المبادئ الرئيسية للعلاقات الدولية والتي أهمها تعددية الأطراف. فهي عامل لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار والديمقراطية والرخاء على الصعيد الدولي. وهي من صميم ميثاق الأمم المتحدة.

وبالنسبة لبلجيكا فإن تعددية الأطراف لم تعد تقتصر أكثر من ذي قبل على مجرد حلو الكلام خلال خلال الأسبوع الوزاري هذا للجمعية العامة. ويجب تحويل تعددية الأطراف على أساس يومي إلى إجراءات ملموسة، مع الاستفادة من

المؤسسات المنشأة بموجب الميثاق. ولذلك يرى بلدي أن دور مجلس الأمن بالغ الأهمية في الحالات التي يهدَد فيها السلم والأمن الدوليان.

وفي عام ١٩٤٥ وقّع ٥١ بلدا من بلداننا على الميثاق وانضمت إلى المنظمة الجديدة. ومنذ ذلك الحين تضاعفت أسرة الأمم المتحدة التي ننتمي إليها أربع مرات تقريبا. بيد أن الانضمام إلى تلك الأسرة يعني قبول الالتزامات لتحقيق هدف أسمى. وتمكنا خلال العقود الأخيرة من تطوير وسائل لتنفيذ الميثاق، بما في ذلك إنشاء المحاكم الجنائية الدولية وتعزيز ولايات عمليات حفظ السلام لحماية المدنيين، وفرض الجزاءات المحددة الأهداف. ولننوه أيضا بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتيسير التسوية السلمية للنزاعات عن طريق مساعيه الحميدة. وبالمثل تؤدي المنظمات الإقليمية دورا لا غنى عنه ولا يزال متعاظما لا سيما في مجالي الوقاية والإنذار المبكر.

غير أننا لم نتمكن من حماية جميع السكان من ويلات الحرب. ويكفي إلقاء نظرة سريعة على خريطة العالم لنرى مدى هشاشة السلام وبالإضافة إلى ذلك، ما تزال التحديات الجديدة تختبر قدرتنا على الصمود بوصفنا المجتمع الدولي. ومنها على سبيل المثال تعدد الجهات الفاعلة من غير الدول التي تهدد أمننا وخطر حدوث سباق تسلح وتغير المناخ وتأثيره على الأمن. ولأجل التصدي لهذه التحديات، يتعين علينا جعل المنظومة التي أنشأناها أكثر فاعلية. وهناك عدد من المبادرات الملموسة الرامية إلى تحقيق ذلك.

ولا جدال أن مكافحة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية هي مسؤولية أساسية لفرادى الدول بلا استثناء. بيد أن مسؤولية التصرف في الوقت المناسب تقع على عاتق مجلس الأمن أيضا، من قبيل إحالة الحالات التي يعتقد فيها وقوع إحدى هذه الجرائم أو أكثر فيما يبدو إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبالرغم من جميع الأدوات والوسائل المتاحة لنا، فكثيرا ما نستجيب ببطء شديد، بل وبعد فوات الأوان أحيانا. وتباطأنا أيضا في الاتفاق على كيفية تفسير مؤشرات الإنذار بحدوث الأزمات مثل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وكيفية الاستجابة لها بشكل جماعي.

ويؤكد الميثاق أيضا أولوية الوقاية والتسوية السلمية للنزاعات. وتؤدي محكمة العدل الدولية دورا بالغ الأهمية في ذلك الصدد، وخصوصا عن طريق فتاواها. بيد أن المحكمة لن تؤدي دورها بفعالية كاملة إلا بقبول جميع الدول لولايتها القضائية الإجبارية.

وأخيرا، ترى بلجيكا أن الإصلاحات ضرورية لتعزيز شرعية المجلس وتمثيله وفعاليته. ولذلك فإننا نؤيد تأييدا كاملا مدونة قواعد السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، فضلا عن تأييدنا لمبادرة فرنسا والمكسيك المتعلقة بتنظيم حق النقض. ولا يمكننا على وجه الخصوص تجاهل مبدأ سيادة القانون في إجراءاتنا وأساليب عملنا. تحقيقا للاتساق، يجب على مجلس الأمن أن يكفل حق الأفراد في المحاكمة وفق الأصول القانونية، فضلا عن حقهم في أن تكون إجراءات الجزاءات المتخذة بحقهم عادلة وواضحة.

ختاما، ما تزال بلجيكا بصفتها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة ملتزمة بالميثاق نصا وروحا قبل كل شيء. ونتمنى أن يترجم ذلك الالتزام إلى إجراءات ملموسة.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): نحن مسرورون للغاية بحضوركم معنا اليوم، سيدي الرئيس. وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها لتركيز الحدث الرئيسي لرئاسة فييت نام لمجلس الأمن على الأهمية الدائمة لميثاق الأمم المتحدة. ونشكر أيضا الأمين العام أنطونيو غوتيريش ورئيسة مجلس الحكماء، السيدة ماري روبنسون، على ملاحظاتها.

لقد اجتمعت دول العالم قبل خمسة وسبعين عاما لصياغة ميثاق قصد منه أن يصمد أمام اختبار الزمن. واليوم، نسلم

بالأهمية الدائمة للميثاق على وجه التحديد لأنه يستند إلى إيماننا بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان وكرامة جميع الأفراد وعزتهم، فضلا عن الحقوق المتساوية للجميع. وقد حظيت هذه المفاهيم الأساسية للديمقراطية الأمريكية بالقبول على نطاق واسع على مر الزمن.

ونحن فخورون بأن اضطلعنا بدور أساسي في إنشاء هذه المؤسسة وتأييد القيم التي تسترشد بها مقاصدها الجوهرية. ويعبر الميثاق عن التزام بتعددية تحترم السيادة الوطنية بتهيئة المجال لكي تجتمع الدول ذات السيادة وتتحاور فيما بينها. وسعى الأعضاء المؤسسون للأمم المتحدة إلى مساعدتنا في التغلب على الخلافات وتحقيق قدر أكبر من السلام والأمن للأسرة الإنسانية.

ويؤسفني أن أكرر سؤالا طرحه وزير الخارجية بومبيو في العام الماضي، ويجب أن نوجهه إلى أنفسنا اليوم: هل ما تزال الأمم المتحدة تؤدي مهمتها بإخلاص؟ وكما علقتُ كثيرا خلال رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن في الشهر الماضي، فإنه يجب على مجلس الأمن أن يقر بأن تقاعسه وتعنته وتكرار أساليب عمله قد تسببت جميعا في تآكل مصداقيته. وبوصفه الهيئة التي أنيطت بها المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن مجلس الأمن بحاجة إلى استشعار وحدته وهدفه.

عليه، وإذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين، يجب علينا أن نقف معا لكي نؤكد مجددا التزامنا بتأييد المبادئ الأساسية للميثاق. وتفخر الولايات المتحدة بكونها بلدا شريكا وقائدا ومضيفا للأمم المتحدة. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بهذه المبادئ. بيد أنه ينبغي أن يلاحظ الأعضاء أن تجديد الالتزام بالميثاق يعني الأخذ على محمل الجد بمسؤوليتنا تجاه الفعل وليس مجرد القول، وأن نلتزم بمبادئ الميثاق حقا وليس مجرد الحديث عن تأييدها. في الكثير جدا من المناسبات، شهدنا دولا أطرافا في الميثاق تقمع حقوق الإنسان، وتقوض سيادة جيرانها، وتؤذي مواطنيها، بل تنكر حق دول أخرى في الوجود. إن هذا النوع من النفاق شديد الإضرار بمصداقية الأمم المتحدة ككل، وبهذه الهيئة على وجه التحديد. وستتركز أنظار العالم على الأمم المتحدة في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها – وبالتالي ثمة حاجة ملحة بشكل خاص إلى تعزيز مصداقية المجلس.

يمكن للمجلس، من خلال الإجراءات المركزة والمتواصلة، أن يواصل تعزيز المساءلة في أماكن مثل سورية – ساعيا لضمان مساءلة الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية ضد أبناء شعبهم، في جملة أهداف أخرى، ومساءلة من يجبرون الآلاف من السكان على الفرار من بلدانهم، ووقف الذين يهددون العالم بالأسلحة النووية. وهذا العمل يتطلب وقتا وتركيزا والتزاما، ولكنه ضروري. وستواصل الولايات المتحدة أخذ زمام المبادرة بشأن هذه المسائل، والسعي إلى إقامة شراكات وثيقة داخل المجلس وفي المجتمع الأوسع نطاقا للأمم المتحدة.

ونسلم أيضا بالحاجة إلى إصلاح العديد من أجزاء الأمم المتحدة لكفالة وفائها بولايتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بفعالية وكفاءة. ولا يزال إصلاح الأمم المتحدة أولوية عليا للولايات المتحدة، لأن تحقيقه تحقيقا كاملاً سيكفل قدرة المنظمة على الوفاء بالغرض المنشود منها في جميع الركائز الثلاث الحيوية، وهي السلام والأمن، والتنمية، والإدارة.

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة، يمكننا أن نرسل إشارة هامة إلى العالم – مفادها أننا لا نزال نؤمن بحقوق الإنسان والمساواة الإنسانية كما آمن بها الذين وقعوا على الميثاق عام ١٩٤٥، وأننا سنواصل العمل استنادا إلى تلك النية على أمل تحقيق المزيد من السلام والأمن لجميع الشعوب. وآمل أن ينضم زملائي إلينا في التأكيد مجددا على الالتزام بذلك قولا وفعلا.

وأود الآن أن أتطرق إلى الأحداث الأخيرة التي ترتبط بمناقشتنا لأهمية احترام ميثاق الأمم المتحدة. ففي الأسبوع

الماضي، اتخذت الولايات المتحدة إجراء عسكريا دفاعيا ضد التهديدات الإيرانية. وقد جاء قرار الرئيس ترامب استجابة مباشرة للتصاعد في شن سلسلة من الهجمات المسلحة في الأشهر الأخيرة من جانب إيران والميليشيات المدعومة من إيران على قوات الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة. وترد تفاصيل تلك الهجمات في الرسالة التي قدمناها أمس بموجب المادة ٥١ من الميثاق. ولم يُتخذ هذا القرار باستخفاف. فقد هددت إيران والمليشيات المدعومة من إيران في المنطقة حياة الأمريكيين، على مدى سنوات، وأظهرت ازدراء متعنتا لمرجعية الأمم المتحدة.

وقد أوضح الرئيس ترامب أن أعلى واجباته الرسمية وأكثرها جدية هو الدفاع عن الوطن والمواطنين. ولذلك فإننا سنتصرف بحزم في إطار ممارسة الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس لحماية الأمريكيين عند الاقتضاء، على النحو المعترف به بموجب الميثاق. وكما أوضح الرئيس ترامب في الملاحظات التي أدلى بها بالأمس، فإننا نريد مستقبلا – مستقبلا عظيما – لإيران. إنه مستقبل يستحقه الشعب الإيراني، مستقبل من الازدهار في الداخل والانسجام مع دول العالم. ولذلك أود أن أؤكد اليوم من جديد على أن الولايات المتحدة مستعدة للعمل على تحقيق تلك الغاية واحتضان جميع الأشخاص الذين ينضمون إلينا في السعي إلى ذلك. واستشرافا لآفاق المستقبل، يحدونا الأمل في أن نجد الشركاء الراغبين في ذلك العمل.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أعتذر بالنيابة عن وزيرنا الذي لم يتمكن، نظرا لضيق الوقت، من السفر إلى نيويورك لحضور هذه المناقشة الهامة.

وباسم حكومة النيجر، أود أيضا أن أهنئ مرة أخرى جمهورية فييت نام الاشتراكية على انتخابها عضوا في مجلس الأمن، وهي فترة عضوية بدأت بمسؤولية كبيرة في رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. كما أود أن أهنئ إستونيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وتونس، على انتخابهم كأعضاء جدد في المجلس إلى جانب بلدي النيجر.

أخيرا، أود أن أعرب عن خالص امتناني للأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته وعلى التزامه المستمر بالمثل العليا المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي، بالسلام والأمن الدوليين.

لقد دعا الرئيس إلى عقد هذه المناقشة بشأن موضوع ”احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بوصفه عنصرا أساسيا في صون السلام والأمن الدوليين“، وهو موضوع ينبغي بيان أهميته، لأنه يستحضر الأهداف الرئيسية لمنظمتنا.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠، تغدو هذه المناقشة فرصة لنتذكر أولوياتنا في مواجهة الأزمات والتحديات العديدة في جميع أنحاء العالم واقتراح الآليات المناسبة للتصدي لها. ولذلك يُحسب لكم، سيدي الرئيس، أنكم قد وضعتم ميثاق الأمم المتحدة في صميم شواغلنا.

تتيح لنا هذه المناقشة فرصة لتجديد التزامنا بتعددية الأطراف سعيا لتحقيق الأهداف النبيلة التي وضعناها قبل ٧٥ عاما وأن نأخذ في الاعتبار بصورة أكثر فعالية مقتضيات معينة في تنفيذ الميثاق من أجل منع تكرار المآسي التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥.

ولحسن الحظ، وعلى الرغم من كثرة الأزمات التي اندلعت في عدد من المناطق، تمكنا عموما من صون السلام والأمن الدوليين وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة – رغم أننا لم نتمكن من اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء تهديدات للسلام وإزالتها، وقمع أعمال العدوان أو غيرها من وجوه الإخلال بالسلام، على النحو المنصوص عليه في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي السنوات الـ ٧٥ التي مضت منذ توقيع الميثاق في سان فرانسيسكو، لم يكن إنهاء الحروب الكبرى مرادفا لاستعادة السلام في العالم. بل على العكس من ذلك، تفاقمت نزاعات

متفاوتة الشدة بسبب تهديدات من نوع جديد، مثل الإرهاب والجريمة الإلكترونية والأوبئة الخطيرة والآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ، على سبيل المثال لا الحصر. وبالإضافة إلى فداحة الخسائر البشرية التي سببتها هذه التهديدات، فقد ألحقت بالسكان المدنيين معاناة لا توصف، ولا سيما بالنساء والأطفال، في جميع أنحاء العالم. كما نجمت عنها حالات نزوح هائلة للسكان بمستوى نادرا ما كان له مثيل في تاريخ البشرية وتسببت في موجات من الهجرة أسفرت عن نتائج مأساوية غنية عن التعريف.

وقد أصبح الإرهاب أحد أسوأ الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين اليوم. وهو يستحق منا اهتماما خاصا لأنه، بالإضافة إلى ما يوقعه من خسائر في الأرواح، يقوض أسس الدول الأممية. وهذا ينطبق بشكل خاص على منطقتي – الساحل الأفريقي – التي شهدت في السنوات الأخيرة استخدام الجماعات الإرهابية للحرب غير المتناظرة لقتل المدنيين الأبرياء، وإثارة النزاعات القبلية، بل إنها لا تتوانى عن مهاجمة قوات الدفاع والأمن للدول بصورة مباشرة.

وفي هذا المجال وغيره، ينبغي للمجتمع الدولي أن يظهر التضامن. وهذا ينطبق بصورة خاصة على مجلس الأمن الذي يتحمل، بموجب الميثاق، المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وفيما نجتمع اليوم، تهاجم قطعان الإرهابيين معسكرا للنيجر يبعد ٤٠ كيلومترا عن الحدود مع مالي.

إن الفصل الأول من الميثاق، الذي يتضمن المبادئ التي تقوم عليها تعددية الأطراف ويلتزم بها بلدي التزاما راسخا، يهيب بالدول الأعضاء التشجيع على اتخاذ التدابير الجماعية لمنع وإزالة الأخطار التي تهدد السلام واحترام التساوي في السيادة بين الدول الأعضاء. وكما ذكر رئيس جمهورية النيجر، صاحب الفخامة محمدو إيسوفو، في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين:

”لم تحرز تعددية الأطراف تقدما إلا في أعقاب نزاعات دموية، كما كان الحال بالنسبة لمعاهدة وستفاليا لعام ١٦٤٨ ومعاهدة فيينا التي أسست النظم الأوروبية المتعاقبة بعد حرب الثلاثين عاما وحرب الثمانين عاما وحروب نابليون. وينطبق ذلك أيضا على محاولة إنشاء عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى وإنشاء الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ففي كل مرة، كان الهدف هو إرساء قواعد ومؤسسات قادرة على إنشاء نظام يؤدي إلى إقامة علاقات دولية سلمية وتحكمه سيادة القانون، والذي قد يمكننا من الخروج من حالة الطبيعة التي تكفل لكل دولة مطلق الحرية في اللجوء إلى القوة“ (A/74/PV.4، الصفحة ١٥).

إن ميثاق الأمم المتحدة يشير بحق، في ديباجته، إلى الحاجة لتجنيب الأجيال المقبلة ويلات الحرب. ولذلك، يجب ألا ننسى تعاليم التاريخ. ويجعل الطابع المعقد للعلاقات الدولية تعددية الأطراف أكثر ضرورة اليوم في عالم متزايد العولمة يزداد فيه ترابط الدول.

في الختام، أود أن أشكر فييت نام مرة أخرى على اختيارها الحكيم لموضوع مناقشة اليوم، وأود أن أكرر ما قاله رئيس بلدي من أن العالم يحتاج إلى مؤسسات تنظيمية. ولئن كان صحيحا أن المصالح الوطنية تحكم السياسات الخارجية للدول، فإن هذه المصالح الوطنية يمكن الدفاع عنها على نحو أفضل من خلال التعاون وليس من خلال المواجهة. ولا يزال بلدي، النيجر، ملتزما بالمبادئ والمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة وسيواصل الدفاع عنها، جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تزيد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النص كتابة مع الإدلاء بنسخة مختصرة عند

التكلم في القاعة. وأود أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنعلق هذه المناقشة المفتوحة الساعة ١٣/٠٠ وسنستأنفها الساعة ١٥/٠٠.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد زيجارتو (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أثني على أصدقائنا من فييت نام لاتخاذهم القرار الحكيم بإدراج هذه المسألة في جدول الأعمال في هذا الوقت، على الرغم من أنكم، سيدي العزيز، عندما قررتم عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع ربما لم تكونوا على علم بأهمية هذا القرار. وأهنئكم على توليكم الرئاسة وأتمنى لكم كل التوفيق في هذا الصدد.

كما يعلم المجلس، فإنني أمثل بلدا صغيرا – أو، إن تحليت بمزيد من الثقة بالنفس، سأقول بلدا أوروبيا متوسط الحجم – تاريخه حافل بالأمثلة على الاحتلال والاضطهاد من قبل قوى أجنبية وأنظمة ديكتاتورية. ولذلك، كان علينا دائما أن نكافح من أجل حريتنا وسيادتنا اللتين لم نظفر بهما سوى قبل ٣٠ عاما. ولذلك، فمن المفهوم أن بلدا له تاريخ مثل تاريخ هنغاريا سيقدر بشدة وجود الأمم المتحدة ويعتبرها أهم منظمة دولية لضمان السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أعرب عن ترحيبنا الحار بعضوية إستونيا في مجلس الأمن، التي أيدنا ترشيحها لأنهم مثلنا، مناضلون من أجل الحرية. ونشجعها على تمثيل مصالح البلدان الصغيرة المحبة للحرية في وسط أوروبا بطريقة مناسبة، وإنني على يقين من أنها ستقوم بذلك.

إنني أعتقد أن هذا هو المكان المناسب للإعراب عن قلقنا العميق إزاء التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط. فقد تعلمنا الدرس في السنوات الأخيرة بأن ثمة علاقة قوية جدا جدا بين الحالة الأمنية في الشرق الأوسط والحالة الأمنية في أوروبا، وأن كل ما يحدث في الشرق الأوسط له تأثير أمني مباشر على القارة الأوروبية. ولذلك، فإننا حريصون بشدة على أن نشهد تخفيف حدة الحالة ونعتبر الحوار والجهود الدبلوماسية أهم الآن من أي وقت مضى. ونحن على يقين من أنه من دون كل هذه الجهود، ستزداد الحالة سوءا بالتأكيد. ونحث الأمم المتحدة، ومجلس الأمن نفسه، على الوفاء بمهمتهما واتخاذ جميع التدابير اللازمة لصون السلم والأمن الدوليين.

تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة قبل ٧٥ عاما، ولذلك فقد حان الوقت لأخذه على محمل الجد وتطبيقه على النحو الصحيح. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب محددة ذات أهمية بالنسبة لهنغاريا في هذا الصدد.

أولا، لقد واجه الأوروبيون مؤخرا تجارب سيئة في شكل تدفقات هائلة من الهجرة غير القانونية التي تشكل تهديدا أمنيا خطيرا، على عكس ما جاء في ”الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية“. ونعلم تماما أن نشوب أزمة أخرى في الشرق الأوسط سيتسبب على الفور في تعرض أوروبا للمزيد من الضغوط بسبب الهجرة، وهي ظاهرة من المؤكد أننا نريد تجنبها حيث إن موجات الهجرة التي حدثت حتى الآن قد أسفرت عن زيادة خطر الإرهاب بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ولذلك، أعتقد أن الوقت قد حان لأن تعترف الأمم المتحدة بخطر الهجرة وما تمثله من تهديدات أمنية لبلدان المقصد والعبور.

أما الجانب الثاني الذي نشدد عليه فهو ضرورة مواصلة مكافحة الإرهاب. ونحن نعتبر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تهديدا عالميا للسلام والأمن. ونشيد بالولايات المتحدة، التي تقود التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ونفخر بأننا عضو في ذلك التحالف، بوجود ٢٠٠ جندي من جنودنا على أرض الواقع.

ويتمثل الجانب الثالث الذي يكتسي أهمية بالنسبة لنا في أنه يجب ألا يزداد عدد البلدان الحائزة للأسلحة النووية. ونعتبر الانتشار تحديا للأمن العالمي. وهناك قواعد وأنظمة دولية تحدد

عدد وقائمة البلدان الحائزة للأسلحة النووية، ونحن بالتأكيد لا نريد أن نشهد زيادة في عدد هذه البلدان. ونعتقد أنه ينبغي في المستقبل التركيز بقدر أكبر على عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح بغية منع حدوث سباق تسلح نووي جديد.

في الختام، فإننا، نحن الهنغاريين، ملتزمون بتعزيز دور الأمم المتحدة نظرا لأننا نشهد تغيرات سريعة وإنشاء نظام عالمي جديد، يمكن أن يؤدي إلى نشوء تحديات أمنية مستمرة. وينبغي التصدي لهذه التحديات وفقا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لوزير خارجية تيمور - ليشتي.

السيد سواريس (تيمور - ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة جمهورية فييت نام الاشتراكية على قيادتها بصفتها رئيس مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، وكذلك بالإعراب عن خالص امتناننا لدعوتكم تيمور - ليشتي لإلقاء كلمة أمام هذه الهيئة. كما أود أن أشكر السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيدة ماري روبنسون، رئيسة مجلس الحكماء، على إحاطتيهما.

شهدنا على مر السنين إحراز بعض التقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تعزيز التعاون الدولي. غير أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق التنمية المستدامة والمنصفة وعن الوفاء بالوعد المتمثل في إيجاد مجتمعات عادلة ومسالمة وشاملة للجميع، وهو الوعد الذي تبرزه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولا تزال التحديات الواضحة، التي تمتد من التطرف العنيف والأزمات المالية والجريمة عبر الوطنية والفقر العالمي إلى تدهور البيئة والاحتلال والتدخل الأجنبي الأحادي الجانب، تشكل تهديدات للسلام والأمن الدوليين والكرامة الإنسانية، وقبل كل شيء، فإنها تشكل تهديدات خطيرة لوجودنا المشترك كدول.

وبوصفها بلدا استضاف بعثات متعاقبة للأمم المتحدة في الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١٢، فإن تاريخ تيمور - ليشتي يرتبط ارتباطا أبديا بتاريخ المجلس. وتيمور - ليشتي مثال على ما يمكن تحقيقه عندما يتحد المجلس حول الهدف المشترك المتمثل في دعم السلم والأمن الدوليين. وتقودنا تجربتنا إلى الاعتقاد بأن التحديات والتوترات العالمية لا يمكن التصدي لها ومنعها إلا من خلال تعددية الأطراف، على أساس روح التضامن واستيعاب الجميع وفي شراكة تهدف إلى دعم حقوق الإنسان الأساسية والكرامة الإنسانية. وتحقيقا لهذه الغاية، يضطلع مجلس الأمن بدور أساسي.

وتلتزم تيمور - ليشتي بدعم الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والقواعد الدولية ذات الصلة. إن إبرامنا مؤخراً لمعاهدة بشأن الحدود البحرية مع أستراليا، من خلال استخدام آلية التوفيق الخاصة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يؤكد من جديد إيماننا بالنظام الدولي القائم على القواعد وبالأمم المتحدة بوصفها منصة مناسبة لحل النزاعات.

إننا نشهد صراعات في جميع أنحاء العالم، والتي لا تزال تشكل تهديدات تقليدية وغير تقليدية للأمن العالمي. إن التغير المناخي وتجارة المخدرات وتهريب البشر والاتجار بالأشخاص والجرائم عبر الوطنية ذات الصلة، فضلاً عن التطرف والراديكالية والإرهاب، لا تعرف الحدود. فهي لم تعد مشكلة أية دولة عضو بمفردها. لقد أصبحت تهديدات للجميع. كلنا نعرف جيدًا الصلة بين الفقر وتزايد عدم المساواة وضعف مؤسسات الدولة وانعدام الإرادة السياسية للتصرف، من ناحية، وتزايد تلك التهديدات من ناحية أخرى. وفي هذا السياق، فإن سلطة المجلس والأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء مطلوبة وتمس الحاجة إليها للتصدي على النحو السليم لهذه التهديدات التي يتعرض لها السلم والاستقرار العالميان ومن أجل وفاء المجلس بولايته ودعمه للميثاق.

ترى تيمور – ليشتي أنه من خلال التعاون الحقيقي والبناء على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وكذلك من خلال تدابير متكاملة، يمكننا تناول ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه التحديات العالمية وفقًا لذلك. في إطار الأمم المتحدة، يتحتم على جميع الأجهزة داخل المنظمة تعزيز عملها والانخراط بطريقة متسقة ومتكاملة. يجب أن نضمن لأعمالنا أن تسهم في الوفاء بكل ولاية من الولايات المقصودة للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وأن لا تقوض أهمية تعددية الأطراف.

في هذا الصدد، وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، نحث جميع الدول الأعضاء على الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب القوانين والقواعد الدولية. ونحث الدول الكبرى بصفة خاصة على أن تكون مثالاً يحتذى به في كيفية مواءمة القرارات والإجراءات المتعلقة بمسائل الأمن الدولي مع الميثاق وضمان عدم تعارض الإجراءات المتخذة مع أهداف ومبادئ ميثاق هذه المنظمة المتعددة الأطراف.

في حين أن الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة هي بلا شك مناسبة للاحتفال بكل ما حققته المنظمة، بما في ذلك دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، إلا أنها أيضا مناسبة مهمة للتفكير. بالنسبة لتيمور – ليشتي، التي تم تقرير مستقبلها من خلال بعثة مخولة من المجلس والتي قامت بتنظيم استفتاء فيها، فإننا نفكر في سبب عدم تنفيذ ولاية المجلس لتنظيم استفتاء لشعب الصحراء الغربية. وأوجه ذات الدعوة إلى الاهتمام بقضية فلسطين.

ينص دستور تيمور – ليشتي على مبادئ تقرير المصير، واحترام السلامة الإقليمية، وعدم التدخل والأمن الجماعي، وعالم عادل ومنصف لجميع الشعوب والأمم. كما نؤمن إيمانا راسخا بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، استنادا إلى القوانين والقواعد الدولية. إن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد ضد أية دولة تقوض روح الميثاق ولا تسهم في إيجاد الحلول.

إن تاريخنا الحديث يجعلنا نؤمن إيمانا راسخا بسلطة مجلس الأمن ودوره في دعم السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك فنحن ندرك أيضًا أن العالم اليوم مختلف تمامًا عن العالم الذي أدى إلى نشأة الأمم المتحدة. بفضل وعد الميثاق، وبعد أن كنا يوماً مستعمرين، انضممنا إلى المجتمع الدولي بوصفنا دولا مستقلة وذات سيادة، ونحن اليوم أعضاء فخورون في الأمم المتحدة، وقد وحدنا صفوفنا لإيجاد حلول جماعية للتحديات العالمية. إن تكوين المجلس وعمله يمكن أن يكونا أكثر فعالية لو تمكن المجلس من أن يجسد التغيير بشكل فعال وأن يتصدى للتحديات المتزايدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في نيكاراغوا.

السيد مونكاداكوليندريس (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أهنئ جمهورية فييت نام الاشتراكية على توليها رئاسة مجلس الأمن. نرحب ترحيبا حارا بدولة السيد فام بنه مينه، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في فييت نام، ونشكره على تنظيمه هذه الجلسة حول الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة.

نرحب بحضور الأمين العام أنطونيو غوتيريش؛ والسيد عبد القوي أحمد يوسف، رئيس محكمة العدل الدولية؛ والسيدة ماري روبنسون، رئيسة الحكماء، وهي مجموعة مستقلة من قادة العالم الذين يعملون سويًا من أجل السلام والعدالة وحقوق الإنسان.

تؤيد نيكاراغوا البيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية أذربيجان باسم حركة عدم الانحياز.

يمثل هذا الاجتماع فرصة تاريخية تتيح لنا التفكير في التزام الدول بصلاحية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإعادة تأكيده والدفاع عنه عشية الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيسها. تؤكد الأحداث العالمية الأخيرة أننا على حافة الحدود الحرجة للحضارة وأن السلام الذي طال انتظاره بين الدول والشعوب

بات في حالة من انعدام الأمن الخطير والمتزايد بسبب إرهاب الدولة والعدوان على السيادة وانتهاكات القانون الدولي.

اليوم كما بالأمس، نحن الشعوب المحبة للسلام نرفض دائمًا لغة العدوان والحرب. لا يمكن لأية دولة اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. إن سياسات دعاة الاستثناء هذه التي تنتهك القانون الدولي لا تساعد في تسوية النزاعات سلمياً؛ بل إنها على العكس تزيد من حدة الوضع الدولي وتعرضه لمزيد من التوتر.

إن النزوع إلى السلام واحترام المساواة في السيادة بين الدول وعدم الاعتداء تلزمنا بحل النزاعات بين الدول من خلال أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

لقد رفضت نيكاراغوا وأدانت في عدة مناسبات الأعمال غير القانونية التي تهدف إلى تغيير الحكومات الديمقراطية، والتي بالتالي تنتهك النظام الدستوري وتؤدي إلى انتشار العنف، والتي تهدف إلى تدبير الانقلابات للإطاحة بحكومات شرعية منتخبة من شعوبها. ويؤكد هذا من جديد فرضية المذكرة المفاهيمية (S/2020/1، المرفق) التي أعدتها رئاسة المجلس، وهي أنه عندما يتم تطبيق مقاصد ومبادئ الميثاق فإن البشرية والسلام يجنيان الفوائد، في حين لو تم انتهاكها فإننا نعرضهما لخطر جسيم. وبينما نتوق إلى السلام ونؤمن بمنع نشوب المنازعات وبحلها بالوسائل السلمية والشاملة، نرفض سياسات التدخل العدواني وفرض تدابير اقتصادية قسرية أحادية الطرف وجزاءات تنتهك القانون الدولي.

إننا نؤكد مجددا أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، والتي لا تزال نيكاراغوا تمثل فيها عاملا هاما لضمان الاستقرار والسلم والأمن. لقد أسسنا علاقاتنا الدولية وسنواصل بناءها على أساس الصداقة والتضامن والمعاملة بالمثل بين الشعوب. نحن ندين الإرهاب الذي ترعاه الدولة وانتهاك سيادة البلدان الأخرى والقانون الدولي. ونقدر مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية من خلال اللجوء إلى القانون الدولي والميثاق. ونعلق في هذا السياق أهمية خاصة على محكمة العدل الدولية، التي تحظى بدعمنا الكامل والتي يسهم عملها في مجال الأمن العالمي في تعزيز التسوية السلمية للمنازعات.

يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها التاريخي في تعزيز الاحترام والتفاهم والأمن والسيادة والسلامة الإقليمية، في الوقت الذي تعمل فيه على أرض متكافئة تسود فيها تعددية الأطراف وإرادة جميع الرجال والنساء. من الضروري تعزيز ثقافة السلام، ورفض السياسات العدوانية والتصادمية، والحرب والمواجهة، وإعادة تأكيد صلاحية الميثاق، الذي ساعد على إنقاذ العالم من حرب عالمية أخرى.

ونعرب عن قلقنا وجزعنا إزاء الأحداث الأخيرة التي تنتهك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك الاغتيال الانتقائي لقادة بلدان أعضاء في هذه المنظمة. فهذه الأعمال غير المبررة وغير القانونية تؤدي إلى تفاقم الحالة الخطيرة جدا التي تواجه السلام والأمن في العالم.

وتناشد نيكاراغوا المجتمع الدولي أن يمتثل للتطلعات التي حددناها قبل ٧٥ عاما للعمل معا في تضامن وتعاون واحترام لميثاق الأمم المتحدة بغية القضاء على الفقر والحروب. وتلك آفات تشكل اليوم أكبر العقبات أمام ضمان السلم والتنمية والأمن الدوليين، وهو الأساس الذي قامت عليه منظمتنا قبل ٧٥ عاما.

وختاما، وإذ نبدأ عام ٢٠٢٠، نود أن ننقل رسالة من حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في بلدي، برئاسة القائد دانييل أورتيغا سافيدرا ونائبة رئيسنا روزاريو موريللو،

> ”من بلدنا نيكاراغوا، المباركة والحرة إلى الأبد، نوجه تحية ملؤها حسن النية، مع التمنيات بعالم يقوم على الحوار وتحكيم صوت العقل والسلام والكثير غير ذلك،

في جميع النواحي، لجميع حكومات وشعوب العالم. فالبشرية تستحق أعظم الجهود والدعوات لكي تعيش باحترام وفي تفاهم وسلام".

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي.

السيد إدمون (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أشكركم شكرا جزيلا، سيدي الرئيس، على تكرمكم بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة في إطار رئاسة فييت نام لمجلس الأمن بشأن مسألة تكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى، وهي التمسك بميثاق الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين. كما أشيد ببعثة فييت نام الدائمة على المذكرة المفاهيمية (S/2020/1، المرفق) التي وضعت لهذه الجلسة، والتي، لحسن الحظ، توفر إطارا قيما لتعميق أفكارنا بشأن هذا الموضوع.

تأتي هذه المناقشة في وقت تتصاعد فيه التوترات ويزداد القلق في الخليج الفارسي. وفي ذلك الصدد، سأكون مقصرا إذا لم أؤيد الدعوة إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، كما وجهها الأمين العام أنطونيو غوتيريش، بغية تجنب التصعيد والتدمير والمعاناة غير الضروريين.

إن منظمتنا، التي جاءت كثمرة للتوافق في أعقاب الحرب العالمية الثانية، برهنت منذ ذلك الحين على أنها قادرة على القيام بدور حاسم في حياة جميع الشعوب وفي مواجهة التحديات العديدة التي واجهناها على مر الزمن. وتضم منظمتنا اليوم، التي تصورتها في البداية نحو ٥٠ دولة، بما فيها جمهورية هايتي، ١٩٣ عضوا، مع توسيع كبير في نطاق اختصاصها على مدى العقود الأخيرة، الأمر الذي يشهد بكل تأكيد على جدوى ميثاقها وأهميته الكبيرة.

وبالنسبة لشعوب الأمم المتحدة، كانت المسألة أولا مسألة ضمان أن تكون لدينا الوسائل اللازمة لاتخاذ إجراءات جماعية ومناسبة، في جملة أمور، من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، التي تسببت للبشرية مرتين في غضون فترة حياة واحدة معاناة لا توصف. وللوصول إلى ذلك الهدف الطموح، حدد الآباء المؤسسون للمنظمة مجموعة من المقاصد والمبادئ في المادتين ١ و ٢ من الميثاق، تشكل أساسا قانونيا حقيقيا للنظام المتعدد الأطراف.

وعلاوة على ذلك، جددت الدول الأعضاء في منظمتنا، في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والعدالة، فضلا عن النظام الدولي القائم على سيادة القانون، الذي يمثل الركيزة الأساسية لعالم أكثر سلما وازدهارا وعدلا. وأكدوا قائلين:

> "ونعقد العزم على إرساء سلام عادل دائم في العالم بأسره، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه." (القرار ٦٧/١، الفقرة ٣).

وبعبارة أخرى، فإن ميثاق الأمم المتحدة يحتل مكانة مركزية في الحياة الدولية. وهذا الصك يجعل مجلس الأمن دعامة هامة في هيكل المنظمة، ويخوله المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

إننا نفكر بارتياح، عشية الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، في الطريق الذي قطعناه منذ عام ١٩٤٥، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لرفع مستوى منظمتنا لتلبية مُثُل آبائها المؤسسين. ومن المؤكد أن يسهم التقيد الدقيق بميثاق المنظمة في تطوير تعددية الأطراف التي تساعد بدرجة أكبر على تحقيق السلم والأمن الدوليين. ولذلك يجب علينا أن نكافح بلا هوادة وبكل قوتنا لصون جميع المكاسب التي تحققت، مع احترام روح ونص الميثاق.

لقد أحرز تقدم ملموس لا يمكن دحضه في عدد من المجالات، ولا سيما في المساهمة في إنهاء الاستعمار والمساعدة الاقتصادية وحقوق الإنسان، بل وفي تدوين القانون الدولي. وفيما يتعلق بنزع السلاح وصون السلم والأمن الدوليين، لا يزال يتعين علينا أن نكثف من جهودنا الجماعية. ويجب علينا، اليوم، أن نتصدى بصورة مشتركة وحازمة لتحديات رئيسية مثل مشاكل الإرهاب المعقدة والجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات وعدم المساواة واللاجئين والفقر المدقع وتغير المناخ، على سبيل المثال لا الحصر.

ولا يزال إصلاح منظمتنا، الذي يجب أن يأخذ في الاعتبار التحديات الحالية والناشئة، حاجة ملحة. ويرحب بلدي بجميع الجهود المبذولة لتحقيق إصلاح يحمل الأمل في السلام والعدالة والتنمية للجميع، وسيواصل الإسهام بشكل نشط في ذلك الصدد.

وفي الختام، أود أن أذكر بإيجاز الاحتفال المقبل بالذكرى السنوية العاشرة للزلزال الذي ضرب بلدي في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، والذي أودى بحياة ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٢٠ شخص، بمن فيهم ١٠٢ من أعضاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فضلا عن الأضرار المادية المروعة. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لذكرى جميع الذين لقوا حتفهم في تلك المأساة. فلن ينساهم شعب وحكومة جمهورية هايتي على الإطلاق.

وهذه أيضا فرصة لي لأكرر للمجلس استعداد رئيس الجمهورية، فخامة السيد جوفينل مويسي، للتعهد بالتزام دائم في البلد بالطريق المؤدي إلى إعادة إعمار حقيقية. وسيكون إجراء حوار وطني شامل يفضي إلى حكم سياسي واقتصادي واجتماعي سلمي يحترم أحكام دستور الجمهورية شرطا لا غنى عنه لعمل رئيس بلدنا في المستقبل. وفي ذلك الصدد، أرجو بشدة أن تواصل الأمم المتحدة، وفقا لأحكام ميثاقها، الاضطلاع بدور هام في بلدنا، بما في ذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، المنشأ عملا بالقرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على عضوية بلدكم في مجلس الأمن ورئاسته للشهر الحالي. وهذا ليس بالعمل الهين، بكل المقاييس. وأنا على يقين من أن فييت نام سوف تبلي بلاء حسنا في تحمل هذه المسؤولية الهامة.

وفي هذه المرحلة، أود أن أدلي بالبيان التالي باسم ألمانيا وأوكرانيا والسويد وكندا.

نشكر كل من أعربوا عن تعازيهم في تحطم طائرة ركاب الخطوط الجوية الدولية التابعة لأوكرانيا بالقرب من مطار طهران الدولي. ونحن ممتنون لكلمات الدعم لأسر وأحباء ضحايا الكارثة المأساوية. لقد فُقدت مائة وست وسبعين من الأرواح البريئة – مواطنون من إيران وكندا وأوكرانيا والسويد وأفغانستان وألمانيا والمملكة المتحدة. وما زالت الظروف المحيطة بالكارثة غير واضحة. والأمر الآن متروك للخبراء للتحقيق فيه والعثور على إجابات للسؤال عما تسبب في حادث تحطم الطائرة. وللقيام بذلك، يجب أن يحصل خبراؤنا على الدعم غير المشروط في تحقيقاتهم في هذا الحادث.

وهذا يقودني إلى نهاية بياني بشأن هذه المسألة.

وقبل المتابعة، أود أن أسجل أن وفدي يؤيد البيان الذي سيدلى به لاحقا باسم الاتحاد الأوروبي.

نعرب عن تقديرنا، سيدي الرئيس، لمبادرتكم المهمة لاستهلال العام الذي يوافق الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة بمناقشة حول أهمية التمسك بوثيقتها التأسيسية – ميثاق الأمم المتحدة. ولنتذكر أنه في عام ١٩٤٥، في مؤتمر

سان فرانسيسكو، فإن اسم منظمتنا ذاته كان موضوع نقاش فكري، خاصة فيما يتعلق باقتراح رئيس الولايات المتحدة البارز فرانكلين ديلانو روزفلت بتسميتها الأمم المتحدة. ومن المثير للاهتمام أن البلدان التي عارضت ذلك الاسم كانت تخشى أن ينشأ نزاع بين الأمم في المستقبل وأن الاسم – الأمم المتحدة – قد لا يتوافق مع الواقع.

وأود أن أكرر ما قاله ممثل أوكرانيا ردا على تلك الشواغل في سان فرانسيسكو.

”يرى وفد أوكرانيا أنه ينبغي لنا ألا ننظر هذه النظرة المتشائمة بشأن مستقبل منظمتنا. ينبغي أن تُبنى بطريقة تكفل تجنب احتمال الانقسام أو النزاع بين الأمم“.

كما أصر حينها على أن كل دولة ستصبح عضوا في هذه المنظمة عليها أن تعتنق بالكامل المبادئ التي وحدت الأمم خلال الحرب وأن تكافح من أجلها. واليوم، فإنني أؤيد تماما كلمات ممثل أوكرانيا في عام ١٩٤٥.

ولكن اليوم، بعد مرور ٧٥ عاما، وبصفتي ممثلا للبلد الذي ناضل من أجل الأمم المتحدة ودعا إلى التفاؤل، وكممثل لبلد ضحية عدوان مسلح مستمر من قبل عضو دائم في مجلس الأمن، هل يمكنني القول إننا قد اتخذنا الخيار الصائب وأننا حققنا تطلعات الآباء والأمهات المؤسسين للأمم المتحدة، كما أشار أحد المندوبين؟

في الواقع، ليس ثمة وحدة بين الأمم. هناك حروب جارية بين أعضاء الأمم المتحدة، والديمقراطيات القديمة والجديدة تعمل بشكل حثيث لضمان الوحدة على المستوى الوطني – على أساس من الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتماسك الاجتماعي. هذه هي الرسالة الأساسية التي ينهض بها رئيسنا فولوديمير زيلينسكي.

ومنذ عام ١٩٤٥، تعددت اجتماعات مجلس الأمن والأحداث الأخرى المكرسة لتناول ميثاق الأمم المتحدة واحتفالات الذكرى السنوية من جميع الأنواع. ولنتذكر اجتماع قمة مجلس الأمن المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وعند الاطلاع على المحاضر الحرفية لهذا الاجتماع التي تقع في ١٤٦ صفحة، سيتبين للأعضاء مدى براعة من كتبوا الخطب التي أدلى بها جميع رؤساء الدول والحكومات الذين شاركوا في ذلك الحدث. سيرى الأعضاء كيف كانت الخطب مشبعة بالأفكار حسنة الوقع في الآذان – وإن كانت تبدو في بعض الأحيان بعيدة عن الواقع.

وإذ نتناول معلما آخر، نرى أن مبادرة فييت نام بعقد جلسة اليوم فرصة مفيدة لتقييم ما إذا كانت مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة هي موضع احترام أم لا. تعقد جلسة اليوم أيضا على خلفية النزاعات الإقليمية المتصاعدة والحرب الدائرة بين أعضاء الأمم المتحدة في أوروبا.

ومن الأفكار التي أود مشاركتها مع الحاضرين أنه من بين العشرات من البيانات بشأن ميثاق الأمم المتحدة التي قرأتها، هناك عدد منها أؤيده أنا شخصيا. فهذه البيانات، بكلمات صحيحة، تمجد سيادة القانون الدولي وانتصار المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة – باستثناء شيء واحد – فقد أدلى بها من قاموا، فور الحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن والانضمام إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، بشن أكثر من الحرب، في هذا القرن، ضد جيرانهم المباشرين. ولذلك، ينبغي لنا ألا نحكم عليهم ببلاغة الأسلوب في بياناتهم بل من خلال أعمالهم الملموسة وامتثالهم لميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن واضعي الميثاق توخوا، في المادة ٢٧، نية إزالة إمكانية قيام عضو في المجلس بالتصويت عندما يكون هناك تضارب واضح في المصالح، فإن هذا الجزء الأساسي من الميثاق غالبا ما يتم إغفاله من أجل النفعية السياسية. ونأسف لأنه في ظل هذه الظروف، لم يتمكن المجلس من البت في طلب أوكرانيا في عام ٢٠١٥ بشأن نشر قوة متعددة الجنسيات قوية

بتفويض من الأمم المتحدة لحفظ السلام في دونباس المحتلة. وبعد عامين من التقاعس، أعرب الاتحاد الروسي عن شكه في أن طلبا من هذا القبيل قدم أصلا.

واسمحوا لي أن أُذكر الحاضرين أنه بعد عامين، عندما قدم الاتحاد الروسي اقتراحه الخاص، قدمنا لشركائنا في مجلس الأمن رؤية أوكرانيا فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية لولاية عملية حفظ سلام محتملة. والآن، بعد مرور خمس سنوات، يؤكد رئيس أوكرانيا، زيلينسكي، على أهمية نشر حفظة سلام على الحدود الأوكرانية – الروسية.

ومن المؤكد أن نوعية عمل مجلس الأمن تعتمد كثيرا على نوعية عضويته. وفي هذه المرحلة، أود أن أثني على عمل الأعضاء غير الدائمين الذين غادروا المجلس لدى انتهاء فترة السنتين. صديقتنا وجارتنا الطيبة، بولندا، التي أسهمت إسهاما كبيرا في أنشطة المجلس، سوف نفتقدها بشكل خاص. ونحن على ثقة بأن الأعضاء غير الدائمين الجدد سيكرسون أنفسهم بالكامل لإنجاز مهمتهم الهامة.

لقد أتيت إلى هذه الذكرى السنوية لا للتحدث عن عدم الجدوى أو الفشل ولا عن الشك واليأس. بل جئت لأرفع صوت الثقة في مستقبل الأمم المتحدة ومصير الجنس البشري. هذه ليست عباراتي. بل هي عبارات جاءت على لسان رئيس الدولة أدلى بها في الاجتماع المكرس للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإصدار ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٦٥، في خضم نزاع إقليمي كبير.

وأود أن أعرب عن الأمل، عندما يحين موعد الفعاليات الرسمية للذكرى السنوية في تشرين الأول/أكتوبر، أن يكون لنا جميعا، كأمم متحدة بأفعالنا – لا بأقوالنا – وبوقف العدوان العسكري المستمر وتهدئة النزاعات الإقليمية، الحق الأخلاقي في الاحتفال بفرح عوضا عن الاحتفال الحزين بذكرى سنوية أخرى للمنظمة، التي أنشئت من قبل الشعوب ومن أجلها. وبهذا المعنى جاءت العبارة الافتتاحية الشهيرة لميثاق الأمم المتحدة ”نحن شعوب الأمم المتحدة...“. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لكي لا نخذل شعوبنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد أمولو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن من دواعي سرور كينيا أن ترى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية فييت نام الاشتراكية، معالي السيد فام بينه مينه، يتولى رئاسة أعمال هذه الدورة التاريخية. وتتقدم كينيا بالتهنئة الحارة لفييت نام على أمور ثلاثة: انتخابها عضوا في مجلس الأمن، وتوليها رئاسة مجلس الأمن في بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، وتولي رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بعد القيادة الممتازة التي سبقتها: مملكة تايلند.

وأنقل إليه أيضا تحيات خاصة من زميله وصديقته وزيرة الشؤون الخارجية، مونيكا جوما. فهي ما تزال تذكر بإعجاب تلك الزيارة الناجحة التي قامت بها إلى بلده العظيم قبل شهرين. ونشيد بفييت نام على حسن توقيت هذه المناقشة التي تصادف نهاية عقد مضطرب وحفز التفكير في الاتجاه الذي ينبغي أن تسير نحوه البشرية.

وإذ نستعرض عقدنا المبرم مع هذه الهيئة، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، فإننا نأمل أن نتمكن من تكريس أنفسنا وتجديد الالتزام بنص الميثاق وروحه القائمين على سيادة القانون الدولي المدعوم بتعددية قوية للأطراف، حتى يتسنى الاستماع إلى جميع الأصوات في هذا المحفل العالمي وتتوفر الأدوات اللازمة للتصدي للتحديات العالمية، ويعبر عن تعقيد الجنس البشري وتنوعه.

ويثري البيانان المستنيران اللذان تلاهما الأمين العام ورئيسة مجلس الحكماء ماري روبنسون فهمنا المشترك للتحديات العديدة ويبينان أهمية السعي إلى الحلول بطريقة تعاونية ومنسقة ومحترمة.

وتجددت قبل سبعين عاما آمال وأحلام البشرية التي عصفت بها حرب مدمرة أخرى، وتعززت بإنشاء هذه الهيئة، منظمة الأمم المتحدة، بشهادة ٥١ دولة فضلا عن تأكيد علة وجودها على النحو المنصوص عليه في العقد الأساسي المبرم مع البشرية جمعاء: ميثاق الأمم المتحدة.

والتقت تلك الدول معا تسليما منها بعدم استطاعة أي من الدول أن تحل مشاكل العالم بمفردها. اليوم، وبوجود ١٩٣ من الدول الأعضاء تتطلب منا أهمية هذا الواقع مزيدا من تحديد المخاطر والتهديدات الكامنة في مسارنا المشترك والتخفيف منها والقضاء عليها، فضلا عن فهم واغتنام الفرص الكثيرة التي يتيحها الابتكار والتكنولوجيا والتعاون لإيجاد حلول لكثير من تلك المشاكل.

وينبغي استعادة وتعزيز تلك الروح الديمقراطية التي تستند إليها رغبة البشرية في تهيئة وضمان بيئة تستند إلى القانون الدولي. ولئن تطلعنا إلى الماضي، فإن من الجدير الثناء الكيفية التي يسر بها الميثاق تحقيق ذلك الوعد بطريقة شاملة عن طريق إنشاء مختلف الأجهزة. واتسم الميثاق ببعد النظر الذي مكنه من الربط بين المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تهدد السلام والأمن الدوليين ومعالجتها بطريقة منظمة، علاوة على تأكيد المساواة في الحقوق للجميع. وتكمن القيمة الجوهرية لميثاق الأمم المتحدة فيما يخص تحديد هيكل السلام والأمن الدولي في التشديد على مفهوم الأمن الجماعي الذي يحكم عامة البشر على أساس من الديمقراطية وعلى قدم المساواة.

وقبل سبعين عاما لم تتمتع بالحرية سوى قلة من الدول. واليوم يكاد يصل عدد الدول التي تتمتع بالحرية السياسية إلى ٢٠٠ دولة. وبالتالي، فإن من الحتمي أن توسع الأجهزة التي تدير هذا الهيكل منظومتها التمثيلية مع إضفاء طابع ديمقراطي على عملية اتخاذ القرارات بما يعبر عن الانتشار الجغرافي والسكاني للأمم المتحدة اليوم.

وعلى الرغم من أن التمثيل الإقليمي لم ينص عليه تحديدا في ميثاق الأمم المتحدة، فإننا ننضم إلى جميع الأفارقة في تأكيد أن الوقت قد حان لتحقيق ذلك. وتجب علينا كفالة التمثيل الجغرافي العادل في مجلس الأمن في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. ولا تزال أفريقيا المنطقة الوحيدة غير الممثلة في المجلس في فئة العضوية الدائمة. ويجب تغيير ذلك.

وقد أورثنا الميثاق أداة تمكننا من تيسير منع الحرب. فهو يوصي بإيجاد الحلول لأي نزاع أولا وقبل كل شيء من خلال التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، من بين أمور أخرى. وانطلاقا من تلك المبادئ استخلصت كينيا تلك الروح وتسعى إلى الأخذ بنص الميثاق وجوهره، فضلا عن تطلعات الأمم المتحدة من خلال حملتها من أجل وضع جدول أعمال لمجلس الأمن يتألف من ١٠ نقاط. ويشدد جدول الأعمال هذا على الصلة الوثيقة بين السلام والأمن والتنمية، في حين تكمن دعامته الأولى في بناء الجسور بينها. وكينيا ملتزمة ومخلصة في بناء الجسور والعمل عن كثب مع عموم العضوية في الأمم المتحدة للمضي قدما بتطلعاتنا بطريقة تشاورية شاملة ومستجيبة حتى يتسنى للمجلس أن يعمل لصالح الجميع.

ونسعى إلى تعزيز ركيزة عمليات حفظ السلام والدعم في جدول أعمالنا. وخلال ما يقرب من ستة عقود من وجودنا ساهمت كينيا بأكثر من ٠٠٠ ٤٠ فردا من أفراد القوات في أكثر من ٤٠ بلدا. وسنواصل العمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى لتعزيز قدرة المركز الدولي للتدريب في مجال دعم السلام ومقره في نيروبي، وهو مدرسة تعنى بالمجال الإنساني في دعم السلام. وتعتبر الابتكارات الهامة والناشئة للتصدي للتهديدات غير المتناظرة، من قبيل مركز التميز المعني بالأجهزة المتفجرة المرتجلة، وسائل مقبولة لبناء القدرات وضمان التميز.

ويتمثل التحدي الذي يواجهنا في حفظ التوازن بين الكفاءة في عملية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والأحكام

المتعلقة بالإجراءات المتخذة لدعم السلام، وانتهاك اتفاقيات السلام وأعمال العدوان، وإشراك الوكالات والترتيبات الإقليمية. وسيكفل ذلك التوازن أن تنص ولايات حفظ السلام وتشمل أيضا عمليات الانتقال إلى بناء السلام، بما في ذلك الجهود المبذولة لضمان استدامة السلام والتنمية، وبالتالي التصدي للمخاطر التي تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وعليه، تظل لجنة بناء السلام أداة حكومية دولية هامة يمكنها دعم ذلك الهدف.

وكما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، فقد أنيطت بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد شهدنا تأثيرات وتداعيات الخلاف داخل المجلس على المسائل والإجراءات الهامة المتعلقة بالسم والأمن الدوليين. وشهدنا أيضا تطوير أسلحة حربية وتهديدات جديدة للسلام، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف.

لقد استمعنا مع الشعور ببالغ الألم اليوم إلى ممثل النيجر وهو يتحدث عن التحديات في منطقة الساحل والمشاكل التي تواجهها نيجيريا وغيرها من البلدان الأفريقية فيما يخص هذه الظاهرة المروعة المسماة بالإرهاب. وسنواصل العمل مع الآخرين للاستفادة من ثراء خبراتنا في مجال الدبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات وبناء الصلات المناسبة للتعاون وتنسيق العمل داخل المجلس.

ويهيب الميثاق بالجمعية العامة أن تعمل في تكامل مع مجلس الأمن. وعليه ترحب كينيا بتعزيز الشراكة بين مجلس الأمن والجمعية العامة فضلا عن التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي لأجل التسوية السلمية للنزاعات وصون السلم والأمن الدوليين. وينبغي التعجيل بتنفيذ إشارة الأمين العام المحددة إلى تعزيز الصلة مع الاتحاد الأفريقي. ونتوقع أن تبذل الدول الأعضاء الأفريقية الثلاث في مجلس الأمن: النيجر وتونس وجنوب أفريقيا مزيدا من الجهد لتحقيق ذلك الهدف المهم.

وكان مجلس الوصاية قد أنشئ في سياق تاريخي محدد لتعزيز وحماية الشعوب المستعمرة وضمان رفاهها ومعاملتها بصورة عادلة. ولا تزال هناك بعض الأراضي غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويقتضي الأمر إبداء الإرادة السياسية والثقة والشجاعة والقبول بالاختلافات وإحداث تغيير في العقلية النمطية لضمان احترام مبادئ القانون الدولي والمساواة في الحقوق ومنح حق تقرير المصير للشعوب، فضلا عن صون مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد كينيا وتثمّن المبادئ القائمة على سيادة القانون في إدارة شؤوننا المحلية. ونعزز تلك المبادئ في انخراطنا في العلاقات الإقليمية والدولية. ونظل مخلصين للعمليات المتفق عليها مسبقا ونحافظ على نزاهة منظماتنا الإقليمية ودون الإقليمية والدولية.

وبما أننا مرشح أفريقيا للحصول على مقعد في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، فإننا نهنئ الأعضاء الأفارقة الحاليين والسابقين الذين انتهت عضويتهم في المجلس تواً. ويمكن للمنظمة ودولها الأعضاء أن تعول على نزاهة كينيا وإمكانية الاعتماد عليها وتعاونها لتقديم الأفضل للبشرية. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. ويمكن للأمم المتحدة أن تعول على أفريقيا، وستنجح الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تايلند.

السيدة كانشانالاك (تايلند) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أثني على فييت نام على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي جاءت في وقت مناسب تماما يواجه فيه عالمنا تحديات أمنية شديدة الجسامة في كل مكان، وفي الآونة الأخيرة في الشرق الأوسط.

وتود تايلند في البداية أن تعرب عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل أذربيجان، باسم حركة عدم الانحياز.

لا يشبه المشهد الأمني العالمي اليوم ما كان عليه في عام ١٩٤٥، والذي كان مختلفا بدوره عما كان عليه عام ١٩٢٠، عندما أنشئت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى. أما الذي يبقى ثابتاً فهو نحن، الشعوب، التي لا تكاد طبيعتها تتغير. ولهذا السبب فمن المهم، من أجل المضي قدما في عملنا، أن نعود إلى الوراء ونفهم التاريخ. وكما قال جورج سانتايانا بحكمة: ”إن أولئك الذين لا يستطيعون تذكر الماضي محكوم عليهم بتكراره“.

وهناك ما لا يقل عن سبعة عوامل ينبغي ألا تغيب عن بالنا فيما نتأمل في أهمية ميثاق الأمم المتحدة وفعاليته مستقبلا من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين. وسأتوخى الإيجاز.

أولاً، تضع الدول العظمى دائماً القواعد ثم تنتهكها. وهي لا تلجأ إلى تعددية الأطراف إلا عندما تخدم مصلحتها الأولى، والتي قد تكون أو لا تكون مصلحتها الفضلى. ويبدو أن النزعة الانفرادية تلبّي المصلحة الأولى وترضي عقلية الفرح بمصيبة الغير على نحو أسرع، ما لم تكن هناك عواقب.

ثانيا، عندما تُجبر دولة ما على اتخاذ وضعية الدفاع عن النفس بصورة غير متناسبة، فإنها ستلجأ إلى أي وسيلة، مهما كانت قصيرة النظر وخطيرة، للخروج من المأزق.

ثالثا، إن العنف يولد العنف ويغيب حُسن الإدراك مفسحا المجال للتعصب. وذلك يشكل السباق إلى القاع، وهو سباق لا يوجد فيه فائزون.

رابعا، على الرغم من كل التقدم التكنولوجي في أدوات الاتصال التي أتاحتها لنا الثورة الصناعية الرابعة، لا شيء يمكن أن يحل محل الدبلوماسية والحوار، ولا سيما الحوار وجها لوجه.

خامسا، إذ تغدو الحروب أقل تقليدية وتصير النزاعات العالمية متعددة الأوجه، سيتعين علينا إعادة تقويم التدابير الوقائية وأدوات إدارة الأزمات لجعلها فعالة ومترابطة منطقيا على نحو بارع.

سادسا، إن مساعي الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن ستحظى بمساعدة كبيرة إذا نُفذت بجهود متضافرة مع التعاون الإقليمي. ويجعل نمو المنظمات الإقليمية وتوسعها وانتشار الأسلحة النووية هذا التعاون ضروريا.

سابعا، لا تؤدي الجزاءات إلا إلى معاناة الشعب ونادرا ما تؤدي إلى تغيير النظام. ولذلك، فهي ظلم للناس الذين يعانون أصلا من حكم نظام معين.

وعلى الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة لا يزال أساسيا، فنحن بحاجة إلى تنشيط أدواته من أجل التصدي بفعالية لمسائل السلام والأمن الدولية الراهنة. إن الأدوات المتاحة لمجلس الأمن متوافرة بكثرة، على النحو المبين في الفصلين السادس والسابع من الميثاق. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الطابع المتعدد الأبعاد للتحديات الراهنة، بات من الضروري لمجلس الأمن أن يتعاون بقدر أكبر مع سائر هيئات الأمم المتحدة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وسيجعل هذا التعاون جهود مجلس الأمن وأنشطته ذات صلة أكبر بتلك المسائل المحددة.

وترى تايلند أن الحل السلمي لأي نزاع ليس الخيار الأفضل فحسب؛ بل هو الخيار الوحيد. فلنوحد جهودنا لدعم الدبلوماسية المتعددة الأطراف واستخدامها على أفضل وجه. وسيظل هذا المبدأ مرشدا لنا في هذا العالم المضطرب من خلال التزامنا الراسخ بالدبلوماسية المتعددة الأطراف والتطبيق المرن لميثاق الأمم المتحدة وسيكفل ألا يكون الموتى هم وحدهم الذين يشهدون نهاية الحرب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النص كتابة، مع الإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، وأهنئ فييت نام على بدء فترة عضويتها في مجلس الأمن، وعلى توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر.

في البداية، أود أن أتقدم بالتعازي لأسر وأصدقاء ضحايا حادث الطائرة المأساوي في إيران. وآمل أن يتم التحقيق بشكل كامل في ملابسات الحادث.

لا يزال ميثاق الأمم المتحدة يوفر أساسا لا غنى عنه لصون السلم والأمن الدوليين. فقد أنشأ المؤسسون، قبل خمسة وسبعين عاما، هيئة عالمية لمنع تكرار الحروب المدمرة وإقامة نظام عالمي لتحقيق السلام والرخاء المستدامين على أساس المبادئ والقواعد المكرسة في الميثاق. ولا تزال تلك التطلعات تكتسي أهمية اليوم، ولا يزال االتمسك بالنظام الدولي القائم على القواعد ذا أهمية حاسمة.

ومن أجل الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد، يجب تعزيز التسوية السلمية للمنازعات وقبولها، وفقا للقواعد. وفي هذا السياق، تتابع اليابان بقلق بالغ التصعيد الأخير للتوترات في الشرق الأوسط. ونحث جميع الأطراف على بذل قصارى جهدها لتسوية المسائل بالوسائل السلمية. وسنواصل بذل الجهود الدبلوماسية، بالتنسيق مع البلدان المعنية، لتخفيف حدة التوترات وتحقيق استقرار الحالة في منطقة الشرق الأوسط. وينبغي عدم التسامح مع جميع المحاولات الانفرادية لتغيير الوضع الراهن بالقوة أو الإكراه. واليابان، بوصفها دولة محاطة بالمحيطات، ملتزمة التزاما خاصا بصون النظام البحري القائم على القواعد والتسوية السلمية للمنازعات وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ولكي يتم احترام النظام الدولي القائم على القواعد، لا بد من مراعاة القواعد المتفق عليها. فالدول الأعضاء في الأمم المتحدة تسند إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويقتضي الميثاق أن تقبل الدول الأعضاء بقرارات المجلس وتنفذها. ولذلك فإن عدم امتثال بعض الدول الأعضاء لقرارات المجلس أمر مؤسف للغاية. فعلى سبيل المثال، تواصل كوريا الشمالية برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن. وألاحظ أن تلك القرارات تفرض التزامات معينة على الدول الأعضاء الأخرى أيضا. وتدعو اليابان جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة.

ومن أجل الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد، ينبغي تطوير النظام القضائي الدولي والحفاظ عليه على النحو المناسب. وقد أنشأ الميثاق محكمة العدل الدولية بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. وبوصفها من المدافعين عن المحكمة، فقد تشرفت اليابان بالإسهام فيها من خلال توفير قضاة مؤهلين تأهيلا عاليا، فضلا عن تقديم الدعم المالي، وستواصل القيام بذلك.

ومن أجل الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لتطور التكنولوجيا، كما هو الحال في مجال الفضاء الإلكتروني. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان

بقرارات الجمعية العامة التي تدعو جميع الدول الأعضاء إلى الاسترشاد بتقارير فريق الخبراء الحكوميين، مما يؤكد مدى انطباق القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة برمته، على هذا المجال الجديد.

ولكي يتم الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد، يجب على هيئة الإدارة العالمية أن تحافظ على فعاليته وشرعيته. لقد شهد العالم تغيرا هائلا خلال الـ ٧٥ عاما الماضية، ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تواكب ذلك. ويجب إصلاح مجلس الأمن لكي يجسد على نحو أفضل واقع العالم المعاصر، حيث يمتلك المزيد من الدول الأعضاء الإرادة والقدرة على الإسهام في صون السلام واستعادته. وتتطلع اليابان إلى إحراز تقدم ملموس في إصلاح المجلس الذي طال انتظاره وتدعو إلى بدء مفاوضات تستند إلى نص محدد خلال هذه الدورة. كما أود أن أذكر بأن الجمعية العامة قد أعلنت بالفعل أن بعض أحكام الميثاق قد عفَّى عليها الزمن وينبغي حذفها في أقرب فرصة ممكنة.

ولكي يكون النظام الدولي القائم على القواعد مستداما وفعالا في مواجهة التحديات المتزايدة التعقيد في عصرنا، يجب أن يجسد إيماننا الجماعي بكرامة الإنسان وقدره، على النحو المنصوص عليه في الميثاق. ونحتاج إلى استخدام منظور للأمن البشري يشدد على حماية كل فرد وتمكينه. واليابان، بوصفها مدافعا منذ أمد بعيد عن مفهوم الأمن البشري، تجدد عزمها على تعزيز هذا النهج، بهدف التمسك بالقيم المنصوص عليها في الميثاق.

وفي الختام، تؤكد اليابان من جديد التزامها الثابت بالاضطلاع بدور هام في كفالة تحقيق العالم المتوخى في الميثاق ومراعاة سيادة القانون.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا.

السيدة بليبيته (ليتوانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا في الخسائر المأساوية في الأرواح بسبب تحطم طائرة الخطوط الجوية الدولية الأوكرانية. ونعرب في هذا الوقت العصيب عن تعاطفنا مع أصدقاء الضحايا وأسرهم.

وينبغي لي أيضا أن أشيد بفييت نام على عقد هذه المناقشة الهامة الرفيعة المستوى. وأعرب كذلك عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيّمة. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيُدلى به في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي.

تتيح لنا الذكرى السنوية الخامسة والسبعون المقبلة لإنشاء الأمم المتحدة فرصة مناسبة لتجديد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن التفكير في أهميته لصون السلم والأمن الدوليين ولإعادة تأكيد أهميته الأساسية لتعددية الأطراف.

وإذ تحتفل ليتوانيا بالذكرى السنوية الثلاثين لنيل استقلالها في هذا العام، فإننا نشير إلى أن أحد الجوانب الرئيسية التي مكنتنا من تعزيز دولتنا التي بُعثت فيها الحياة كان التزامنا بالنظام الدولي القائم على القواعد. وتجربتنا الوطنية عامل مهم يشجعنا ويحفزنا على الدفاع عن التقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وانطلاقا من الشعور العميق بالالتزام بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، فإننا نتحمل المسؤولية عن الوفاء بوعد السلام ونؤكد مجددا تفانينا في الالتزام بتعددية الأطراف. ويجب علينا أيضا السعي إلى استحداث جيل جديد من النُهج التي تُمكننا من التصدي للتحديات الناشئة، بما فيها ما يتصل بتغير المناخ وأمن الفضاء الإلكتروني والتهديدات المختلطة.

ولا غنى عن نزاهة النظام الدولي القائم على القواعد لصون السلم والأمن الدوليين. وللأسف، وفي حين ما زالت النزاعات الجارية تدمر كثيرا من المناطق في مختلف أنحاء العالم، ما تزال بعض الحكومات تتخذ خطوات لتحويل مطالبها المتنازع فيها إلى أمر واقع من خلال ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي

ومبادئ الميثاق. ونشهد في أوروبا أيضا نزاعا طال أمده في مولدوفا، وهو نزاع مستمر منذ أكثر من عقدين من الزمن، في حين دخل انتهاك سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية عامه الثاني عشر. ونشهد منذ نحو ست سنوات وحتى الآن استمرار احتلال القرم وضمها من قبل الاتحاد الروسي، فضلا عن إجراءاته العسكرية في شرق أوكرانيا. وتشكل هذه الانتهاكات الصارخة والمنهجية لميثاق الأمم المتحدة تهديدا للسلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وستواصل ليتوانيا، بوصفها مؤيدا قويا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، الدعوة إلى المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك الاستخدام غير المشروع للقوة في العلاقات الدولية.

وثمة أهمية بالغة لأن تطور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قدرتهما على الاستجابة بسرعة وفعالية. ولذلك، تكتسي جهود الأمين العام وإسهامه في حل النزاعات والدبلوماسية الوقائية وبناء السلام والحفاظ عليه أهمية قصوى. وبالمثل، فإن الدبلوماسية الوقائية، فضلا عن جهود الوساطة واتخاذ إجراءات في وقت مبكر، هي أمور ذات أهمية حيوية لمنع نشوب النزاعات والفظائع الجماعية. ويشمل أحد العناصر الحاسمة لمنع نشوب النزاعات وضع حد للإفلات من العقاب وضمان تحقيق العدالة للجميع. وثمة أهمية قصوى لأن يتكلم مجلس الأمن بقوة وأن يتخذ إجراءات لدعم القانون الدولي والمساءلة وتحقيق العدالة.

ولا يسعنا أن نواصل المخاطرة بفقدان مجلس الأمن لأهميته. فالتقاعس، سواء كان مباشرا أو غير مباشر من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي، يشجع على العدوان واستخدام القوة ويهدد النظام المتعدد الأطراف القائم على القانون الدولي برمته. وفي جملة أمور، من شأن تقييد استخدام حق النقض أن يجعل استجابات المجلس للأزمات المستمرة أكثر اتساقا وموثوقية. ولذلك، تؤيد ليتوانيا بقوة المبادرة الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض في الحالات التي تتضمن ارتكاب فظائع جماعية أو إبادة جماعية أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ولا يمكن استخدام حق النقض ضد العدالة التي يجب أن تسمو على أي تلاعب سياسي.

أخيرا، لا يمكن تحقيق السلام والأمن والعدالة على الصعيد الدولي دون الالتزام بالقانون الدولي. وثمة ضرورة مطلقة لإنهاء الإفلات من العقاب وضمان العدالة لأجل تعزيز الثقة في الأمم المتحدة وكفالة مصداقية النظام المتعدد الأطراف وضمان قدرته على إدارة السلام وفقا لمقتضيات العصر. ويدلنا الميثاق، بما ينطوي عليه من رؤية استشرافية وبما يتسم به من مرونة، على المسار الصحيح بتأكيده على القيم العالمية واستناده إلى السلام والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وبتضمنه لرؤية بشأن مصيرنا ومستقبلنا المشتركين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، نهنئ بلدكم الصديق على عضويته في مجلس الأمن وعلى رئاسته لأعمال المجلس لهذا الشهر.

وقد اطلع وفد بلادي باهتمام كبير على المذكرة المفاهيمية لهذه الجلسة (S/2020/1، المرفق) ونؤكد على أن ما ورد فيها يلقي الضوء على التزامات حكومات العالم أجمع بموجب الميثاق، دونما تمييز أو انتقائية وبعيدا عن ازدواجية المعايير.

ويعبر وفد بلادي، بداية، عن أسفه لرفض الحكومة الأمريكية منح تأشيرة الدخول لوزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية للمشاركة في هذه الجلسة، حيث يسعى البلد المضيف إلى منع مجلس الأمن من الاستماع إلى وجهة نظر طرف أساسي ومعني بالحفاظ على السلم والأمن في منطقتنا من العالم. إن مثل هذا السلوك من قبل سلطات البلد المضيف يشكل إخلالا بالتزاماته بموجب اتفاقية المقر وبموجب أحكام الميثاق التي أكدت على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الدول الأعضاء.

إن أحدا منا لا ينكر حقيقة أننا نعيش اليوم في حالة مستشرية من الاستقطاب نتيجة قناعة بعض الحكومات بأن نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي يمنحها الحق في تقرير مصائر الدول الأخرى. ولكن الأخطر اليوم هو أن مصداقية ومركز الأمم المتحدة قد وصلا إلى حالة من التشكيك قد تهدد هذه المنظمة بذات مصير عصبة الأمم التي تضعضعت وانهارت حين لجأت تحت ضغط القوى الاستعمارية الأوروبية آنذاك إلى شرعنة الاحتلال والعدوان من تحت قبة منظمة عالمية كان يُفترض بها في ذلك الحين الدفاع عن أمن العالم واستقراره والسلام فيه.

من هذا المنطلق، تنبع أهمية ما ورد في المذكرة المفاهيمية عن الاختبارات القاسية التي يتعرض لها الميثاق ونظام تعددية الأطراف الذي نشأ في ظله بسبب عدد من المتغيرات العالمية. وإننا نعتقد جازمين بضرورة أن تخرج مثل هذه الجلسات بتوصيات قائمة على الشفافية في ممارسة النقد الذاتي وتشخيص الأخطاء، بغرض التعامل بجدية مع مخاطر بعينها، وفي مقدمتها تصاعد تهديد الإرهاب العالمي واستشراء ظاهرة الممارسات والإجراءات خارج إطار الشرعية الدولية وارتفاع مستويات تصنيع السلاح وانتشاره والجنوح نحو نقض المعاهدات الدولية الخاصة بالحد من انتشار الأسلحة وفرض الحصار الاقتصادي على العديد من دول العالم، هذا إلى جانب إساءة استخدام مواد الميثاق، وفي مقدمتها المادة ٥١ بغرض تبرير العدوان ضد عدد من دول العالم، ومنها بلادي، سورية.

لقد حققت الحكومة السورية مع شركائها انتصارات في الحرب على الإرهاب، ستكون لها انعكاسات هامة في تراجع تهديده على المستوى العالمي. ولكن الثمن الذي دفعه الشعب السوري كان باهظا، بل إن النزيف مستمر بسبب ممارسات غير مسؤولة لحكومات يحتل بعضها مقاعد دائمة في هذا المجلس، حيث بذلت هذه الحكومات قصارى جهدها لإسقاط الحكومة الشرعية في بلادي بقوة الإرهاب وسخرت آليات الأمم المتحدة لبلوغ هذا الهدف بكل الأساليب، بما في ذلك تزوير الحقائق على غرار ما فعلته في العراق وليبيا وفنزويلا وغيرها.

إنني أدعوكم إلى التفكير جميعا اليوم في إجابات صادقة على أسئلة يطرحها ضمير الشعب السوري وضمائر العديد من شعوب العالم الحر. وبالتأكيد، فإن الإجابات على هذه الأسئلة ستوفر لكم رؤية واضحة عن الأسباب والعوامل الحقيقية التي تحول دون تطبيق أحكام الميثاق، بما يضمن صون السلم والأمن الدوليين.

لماذا لا يزال الفلسطينيون والسوريون يرزحون تحت الاحتلال الإسرائيلي؟ ولماذا يسكت مجلس الأمن عن دول دائمة العضوية في هذا المجلس تشرعن الاستيطان وتعترف للاحتلال الإسرائيلي بحق مزيف في السيادة على القدس وعلى الجولان السوري المحتل؟ ولماذا يتقاعس مجلس الأمن عن تنفيذ قراراته ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ويمتنع عن محاسبة حكومات الدول التي تستمر في دعم وتمويل أنشطة تنظيم جبهة النصرة الإرهابي في سورية؟ وكيف يسكت هذا المجلس عن جريمة الاغتيال التي ارتكبتها الولايات المتحدة بحق قادة عراقيين وإيرانيين كانوا يحاربون تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين في سورية والعراق؟ ولماذا يبقى مجلس الأمن رهينة لإرادة بعض الحكومات التي تحاول عرقلة عمليات الجيش السوري وحلفائه ضد تنظيم جبهة النصرة، الذي صنفه مجلسكم ككيان إرهابي، والذي يحتل إدلب وما حولها ويسعى إلى جعلهما مركزاً للإرهاب والتطرف؟

ولماذا تتجاهل العديد من الحكومات، وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي، استعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم ممن يحملون جنسياتها، والذين عاثوا فسادا وقتلا وتدميرا في العراق وسورية؟ لدينا ٣٠٠ ألف إرهابي أجنبي مع عائلاتهم في إدلب. كيف يسكت مجلس الأمن عن ممارسات العدوان والاحتلال العسكري التي ترتكبها قوات كل من الولايات

المتحدة وتركيا وفرنسا وبريطانيا، وغيرها من الدول، ضد سيادة واستقلال ووحدة أراضي بلادي؟ وكيف يقف المجلس صامتا على عدوان النظام التركي على الأراضي الليبية ونقله للإرهابيين من إدلب إلى ليبيا وعن تورطه في تصعيد الصراع في ذلك البلد الشقيق؟ لا بل وكيف يثني البعض في الأمانة العامة على النظام التركي وعلى مساهمته المزعومة في العمل الإنساني في شمال سورية، الذي احتلت القوات التركية أجزاء منه وهجرت مئات الآلاف من سكانه؟

إن الإجابات على هذه الأسئلة المشروعة واضحة للغاية، ولا تحتاج إلى تأويل. وطالما نتحدث في ذكرى مرور ٧٥ عاما على تأسيس الأمم المتحدة عن تعزيز الميثاق من أجل ضمان السلم والأمن الدوليين، فإن الحل وحيد لا ثاني له، وهو في أن يكون الميثاق للجميع وفوق الجميع، دون اعتبار أو حصانة لقوى النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليختنشتاين.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر فييت نام على تنظيم مناقشة اليوم في الوقت المناسب. إن ميثاق الأمم المتحدة، في عامه الخامس والسبعين، يظل محور تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد. والحفاظ على مقاصده ومبادئه هو أمر لا غنى عنه لصون السلم والأمن الدوليين. يجب تجديد الالتزام الواضح من جانب الأعضاء بتحقيق هذه الغاية في ضوء التآكل المستمر لبعض الأحكام الرئيسية للميثاق، بما في ذلك نصوصه التي تنظم استخدام القوة، وخاصةً بالنظر إلى التوترات الحالية مع احتمال زيادة التصعيد.

لق قبلنا جميعًا من خلال الانضمام إلى الأمم المتحدة بأن استخدام القوة غير قانوني، إلا عندما يأذن بذلك مجلس الأمن أو يكون استخدامها للدفاع عن النفس. عند اللجوء إلى المادة ٥١ بشكل وقائي، يتعين على الدول أن تقدم للمجتمع الدولي مبررات شاملة، بما في ذلك تقديم الدليل على أن التهديد الخارجي وشيك وعلى تناسب التدابير التي يتم اتخاذها رداً على ذلك. إن التفسيرات المبالغ فيها والمنفلتة للمادة ٥١ هي تهديد للنظام الدولي القائم على القواعد وعقبة أمام تعزيز السلم والأمن الدوليين.

في اليوم العالمي للعدالة الدولية في عام ٢٠١٨، دخل حيز النفاذ اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في جريمة العدوان، مما يمثل لأول مرة في التاريخ سلطة محكمة دولية دائمة لمحاسبة الأفراد على هذه الجريمة. وقد زود ذلك مجلس الأمن بأداة جديدة مهمة، وهي القدرة على إحالة الحالات التي تشمل أعمالا عدائية إلى المحكمة الجنائية الدولية. إذا طُبقت هذه الأداة الجديدة بطريقة مجدية فيمكنها مساعدة مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات وتعزيز دوره بموجب الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين، والذي هو أكثر أهمية على الإطلاق بالنظر إلى انتشار الهجمات الإلكترونية الخطيرة، وهي الأعمال التي تتمتع المحكمة الجنائية الدولية أيضًا بالاختصاص فيها إذا تم استيفاء الشروط المطلوبة.

لقد رأينا في حالات كثيرة للغاية انقسامات سياسية تحول دون اتخاذ مجلس الأمن للإجراءات اللازمة لمعالجة بعض أسوأ الأزمات في عصرنا، وبتكاليف باهظة على المعاناة الإنسانية. فقد زاد خلال العقد الماضي استخدام حق النقض بشكل ملحوظ، وخاصة فيما يتعلق بالوضع في سورية. بالإضافة إلى ذلك، كان لاستخدام حق النقض تأثير تعجيزي على الطاعة الاستباقية، وبعواقب سلبية على قدرة المجلس على أداء مهامه.

وبما أن مجلس الأمن يتصرف نيابة عن جميع الأعضاء، فإن الجمعية العامة تتحمل مسؤولية مساءلة مجلس الأمن في مثل هذه الحالات. ولهذا تؤيد ليختنشتاين انعقاد الجمعية العامة تلقائيًا كلما تم استخدام حق النقض في مجلس الأمن لمناقشة هذه المسألة. وستجري هذه المناقشة دون المساس بأية نتيجة

محتملة وبغض النظر عن مضمون مشروع القرار الذي تعرض لحق النقض.

إن الحالة في ميانمار هي مثال على إخفاق المجلس في الاضطلاع بمسؤولياته لمجرد التهديد باستخدام حق النقض. وبينما أثار ذلك قلقا شديدا إلا أن العثور على مسارات بديلة لمعالجة الوضع في ميانمار كان مصدر تشجيع لنا. إن الإجراءات الأخيرة في محكمة العدل الدولية، بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والجهود المبذولة حاليا لضمان المسؤولية الجنائية الفردية في المحكمة الجنائية الدولية وآلية التحقيق المستقلة لميانمار تعمل على نحو متكامل لتحقيق العدالة لضحايا جرائم ميانمار الوحشية. هذه خطوات إيجابية.

وفي الوقت نفسه، ما زلنا نتوقع من المجلس أن يؤدي واجباته كما نص عليها الميثاق. يجب أن تكون الإجراءات أمام محكمة العدل الدولية سببًا آخر للقيام بذلك. تواصل ليختنشتاين الترويج لمدونة قواعد سلوك فريق المساءلة والاتساق والشفافية، التي تدعمها الآن ١٢١ دولة، بما في ذلك ثلثا أعضاء مجلس الأمن الحاليين، من أجل اتخاذ مجلس الأمن لإجراءات حاسمة وفي الوقت المناسب لمنع الجرائم الوحشية الجماعية وإنهائها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد غايغوس شيريبوغا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أتقدم بخالص تهنئتي لفييت نام وإستونيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والنيجر وتونس على بدء عملها في مجلس الأمن. وأضم صوتي إلى البلدان الأخرى في الإعراب عن التقدير للعمل الذي قامت به بيرو وبولندا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار والكويت خلال الفترة التي انتهت للتو. كما أنني ممتن للتنظيم الممتاز لهذه المناقشة المفتوحة وللجهود التي بذلتها فييت نام لكفالة أن يكون مجلس الأمن مفتوحا وشاملا للجميع خلال رئاستها، كما أهنئ فييت نام على توليها الرئاسة خلال الشهر الأول من التنفيذ في هذا العقد.

قبل ٧٥ عاماً كان العالم يخرج من إحدى أكثر الحروب وحشية في التاريخ. وقد أُنشئت الأمم المتحدة على ذلك الرماد الهش. إننا، نحن شعوب العالم، من يعزز تلك الأسس عاماً بعد عام. وبعد ثلاثة أرباع قرن من الزمان، تظل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة متماسكة، ولكن في مواجهة السرد المدمر المعارض لتعددية الأطراف وخطر تجدد النزعة القومية وزيادة التطرف العنيف، يمثل نقاشنا اليوم فرصة لتجديد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة.

إن إكوادور بلد سلام وهي فخورة بشكل خاص ليس بوصفها عضوا مؤسسا في المنظمة فحسب بل وأيضًا لترؤسها إحدى اللجان المسؤولة عن صياغة نص الميثاق المتعلق بهذا المجال تحديداً. وبالمثل، تولت إكوادور منصب أول مقرر للجنة الأولى، التي تتناول مسائل نزع السلاح والأمن الدولي، وبالتالي تشرفت بتقديم مشروع القرار الأول الذي اعتمده ذلك الجهاز إلى الجمعية العامة بشأن إنشاء لجنة لمعالجة المشاكل التي أثارها اكتشاف الطاقة الذرية (قرار الجمعية العامة ١ (د-١)).

عندما نحتفل في هذا العام، ٢٠٢٠، بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للمنظمة، سيكون هذا العام مفتاح تحديد مستقبل السلم والأمن الدوليين في العقد الجديد وما بعده. سيشهد هذا العام عقد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. يجب أن نكون أكثر طموحا وأن نتحرك نحو إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ستتيح لنا هذه السنة أيضا فرصة لتحسين هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وبالتالي فهو هيكل العالم بأسره.

أمامنا ١٠ سنوات لتحقيق الهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والذي يركز على تحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية، وكذلك الأهداف الأخرى، مع مراعاة أن

السلام والتنمية يعززان بعضهما البعض وأن كليهما قائمان على وجود مجتمعات عادلة وشاملة.

إن موضوع هذا النقاش المفتوح يأتي في وقت مناسب بصورة استثنائية وذلك لأنه، بالإضافة إلى منهجه العملي المنحى، موضوع تطلعي. لقد شهدنا للتو أوقاتا عصيبة من عدم اليقين الشديد، إذ أن التوترات الجغرافية السياسية في أعلى مستوى لها هذا القرن، كما قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش في بيانه المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير، حيث حثنا على عدم نسيان المعاناة الإنسانية الرهيبة التي سببتها الحرب (SG/SM/19929). وأود، في ذلك الصدد، أن أذكر بنداء البابا فرانسيس إلى جميع الأطراف

”لتفادي تصعيد النزاع والإبقاء على جذوة الحوار وضبط النفس، في ظل الاحترام التام للقانون الدولي“.

ولئن كان أحد الإنجازات العظيمة لمنظمتنا هو تجنب نشوب حرب عالمية ثالثة، فإن النزاعات لا تزال مستعرة في عدة مناطق. ويتيح لنا عام ٢٠٢٠ فرصة لإنهاء هذه النزاعات، غير أن نزاعات أخرى قد تنشب. ومن مسؤوليتنا دون سوانا، باعتبارنا دولا أعضاء، أن نختار الطريق الذي نرغب في سلوكه. وفي غياب الإرادة السياسية، يصبح مجلس الأمن ومؤسساتنا هياكل فارغة.

ويجب أن نسعى، بشكل أكثر تحديدا، إلى ضمان ألا يُذكر هذا العقد الجديد على أنه عقد العمل الانفرادي، وإنما عقد الجهد الجماعي. وسنعمل على توسيع نطاق جهودنا الرامية إلى تعزيز عمل المنظمة، علاوة على التصدي لتحدياتنا المشتركة ولزيادة الوعي بقيمة ميثاق الأمم المتحدة وفهمه. وبالتالي، سنتمكن من تعزيز الدفاع عن مبادئه التأسيسية؛ وحقا، فإن القيمين على الميثاق هم شعوبنا.

وأخيرا، وإذ تسعى الجمعية العامة إلى التوصل إلى قرار شامل بشأن إصلاح مجلس الأمن، يجب على أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين على السواء توسيع نطاق الأنشطة المفتوحة، مثل هذه المناقشة، واستخدام أكثر أساليب العمل شفافية وشمولا خلال فترة رئاساتهم. إننا سندافع عن ميثاق الأمم المتحدة بالاستماع أكثر إلى بعضنا البعض وتعزيز الحوار وحل المنازعات بالوسائل السلمية حصرا. فلنمارس التسامح ولنتعايش كجيران صالحين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد نعيمي (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الفييتنامية على تنظيم هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام، ألا وهو التمسك بميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين.

إننا نعتقد أن هذه الجلسة حسنة التوقيت، بالنظر إلى أننا في عشية الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد ميثاق الأمم المتحدة. ففي ذلك الوقت، اجتمع مجتمع الأمم لإنهاء عقود من النزاع والدمار، بإيجاد إطار دولي لصون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وقد حان الوقت اليوم، في عالم لا يزال يعاني من الخراب الذي يسببه النزاع والتهديد المتطور للإرهاب، لإعادة الالتزام بقيم الميثاق وتنشيط دور الأمم المتحدة في تحقيق ذلك المسعى الصعب.

ويجب علينا أن نؤكد، مع تصاعد العنف والتهديدات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، على العمل الذي يقوم به الأمين العام لتعزيز تركيز الأمم المتحدة على الوقاية. ويجب علينا أن نواصل العمل على جهود التنفيذ والإصلاح والتنشيط التي تركز على التعاون الاقتصادي بدلا من النزاع في نهج أكثر استباقية يسعى إلى تجنب الاستقطاب. وقد دأبنا على فعل ذلك في منطقتنا من خلال تشجيع مختلف المبادرات، بما في ذلك في إطار مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان وعملية قلب آسيا – إسطنبول، اللتين أدتا إلى زيادة النمو

الاقتصادي والاتصال في منطقتنا، علاوة على معالجة أوجه الضعف الاقتصادي التي تؤدي إلى النزاع من خلال توفير فرص العمل ووسائل لضمان سبل العيش للشعوب.

وفيما يتعلق بعمليات الإصلاح الأخرى الجارية داخل المنظمة، تواصل أفغانستان الدعوة إلى اتباع نهج فعال وموضوعي لإصلاح مجلس الأمن. فنحن ندرك، إذ ترأسنا من قبل المفاوضات الحكومية الدولية بشأن هذه المسألة، صعوبة المهمة وأهمية التوصل إلى حل يمكن أن يعزز قدرات المجلس وولايته في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن من شأن النجاح في إصلاح مجلس الأمن أن يعزز لا تمثيل الهيئة فحسب، بل كذلك أساليب عملها بغية كفالة تكيفها مع تهديدات النزاعات والإرهاب والتطرف العنيف والعمل بطريقة شفافة وفعالة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المجلس أن يواصل العمل على كفالة تنفيذ جميع الدول الأعضاء – الأعضاء في المجلس وغير الأعضاء فيه على حد سواء – قرارات مجلس الأمن تنفيذا فعالا. وقد اتخذ المجلس، على مر السنين، سلسلة من القرارات لاستهداف التهديدات الرئيسية للسلام والأمن، مثل تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتمويل الإرهاب الدولي. إن عدم تنفيذ تلك الوثائق الهامة أو تجاهلها من جانب مختلف البلدان لا يعطل جهودنا في الكفاح من أجل السلم والأمن الدوليين فحسب، بل يؤدي كذلك إلى إضعاف الولاية السياسية للمجلس. فيجب معالجة ذلك الأمر.

وأخيرا، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تقييم سبل لجعل أدواته العديدة لمواجهة التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين أكثر فعالية. ويجب تعزيز نظم الجزاءات والجهود للتصدي لتمويل الجماعات الإرهابية وتحركاتها وتنفيذها تنفيذا شاملا لكفالة امتثال جميع البلدان لالتزاماتها ولهذه النظم. ويجب ألا يسمح لأي ملاذات مالية أو ملاجئ أخرى للتمكين لاستمرار عمل تلك الجماعات.

لقد بدأت الأمم المتحدة حوارا عالميا بشأن دور التعاون العالمي في بناء مستقبل أفضل لنا جميعا. ويجب علينا أن ننتبه إلى هذا الحوار كدول وأن نقدم المزيد من المدخلات بشأن السبل التي يمكننا من خلالها مواصلة تنشيط هذه المنظمة وإصلاحها، وتحويلها إلى أمم متحدة تعكس واقعنا الحديث ويمكنها أن تتصدى بفعالية أكبر للعدد الكبير من التحديات الجديدة للسلام والأمن. وستواصل أفغانستان، بوصفها بلدا عانى ولا يزال يعاني من آثار النزاع والإرهاب والتطرف العنيف، القيام بدور استباقي باقتراح أفكار وتبادل خبرتها بشأن السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة والمجلس أن يستقبلا الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لمنظمتنا بولاية أقوى تؤكد من جديد قيم ميثاقنا وولايتنا الهامة المتمثلة في دعم السلم والأمن للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد بيلدغوفيتش (لاتفيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة أعضاء مجلس الأمن الخمسة غير الدائمين المنتخبين حديثا، وهم إستونيا وفييت نام والنيجر وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين. وترجو لاتفيا لها كل النجاح في أداء واجباتها.

وأود كذلك أن أعرب عن تعازينا العميقة لأسر وأصدقاء ضحايا طائرة الخطوط الجوية الدولية الأوكرانية التي تحطمت في طريقها من إيران إلى كييف أمس. ولا بد من إجراء تحقيق مستقل وشفاف في الحادث.

وأشكر الرئاسة الفييتنامية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة حسنة التوقيت. وأشكر الأمين العام ورئيسة مجلس الحكماء على إحاطتيهما.

تؤيد لاتفيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن تعددية الأطراف الفعالة والنظام الدولي القائم على القواعد من الأولويات القائمة منذ أمد طويل في لاتفيا. والذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة التي تحل هذا العام هي الوقت المناسب لإعادة النظر والتأكيد مجددا على التزامنا بالمبادئ التي خففت من معاناة القرن الماضي وبشرت بمستقبل أفضل للأجيال المقبلة. وهي تشكل مبادئ لا غنى عنها للتعاون الدولي والتسوية السلمية للنزاعات، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، فضلا عن كونها الطريقة العملية الوحيدة لتحقيق السلام والأمن العالميين.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء اندلاع المواجهات العنيفة في الشرق الأوسط مؤخرا. وبغية الحفاظ على الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لا بد من وقف المزيد من التصعيد وتهيئة المجال للدبلوماسية. هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما لتحقيق حل سياسي إقليمي وسلام دائم مع التمسك بالقانون الدولي ودور الأمم المتحدة في هذه العملية. ومصداقية النظام الدولي برمته تتوقف على قدرتنا على منع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي بشكل فعال والاستجابة للعديد من التحديات الجديدة. وهنا، يتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة باعتباره حارس بوابة السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن لم يرق دائما إلى مستوى التحدي، كما يتبين من تصاعد الأزمات الإنسانية واندلاع النزاعات. علاوة على ذلك، فإن استخدام حق النقض ينبغي ألا يكون مقبولا في الحالات التي تنطوي على ارتكاب الفظائع الجماعية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يتكلم بصوت واحد في رفض الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالمعاناة الإنسانية والفظائع الجماعية التي وقعت في سوريا وميانمار واليمن. وفي حين أننا نرحب باعتماد اقتراح الأمين العام بشأن تمويل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/ مارس ٢٠١١، فإننا نعتبر التنفيذ الصارم لجميع جوانب ولايتها لضمان المساءلة عن أخطر الجرائم المرتكبة في سوريا أمرا بالغ الأهمية. ونعرب أيضا عن دعمنا للجنة الدستورية السورية. وفي هذه المرحلة، من الضروري أن تدعمها كل الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية حتى يتسنى تحقيق انتقال سياسي حقيقي.

وبالمثل، فإن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم الأوكرانية، وكذلك أعمالها السرية والعلنية في شرق أوكرانيا، انتهاك لمبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتمثل في السلامة الإقليمية. ولاتفيا ترحب بالالتزام الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة المعقود بصيغة نورماندي لتحقيق استقرار الحالة في منطقة النزاع بين روسيا وأوكرانيا، فضلا عن تبادل المحتجزين مؤخرا. وفي هذا الصدد، ندعو روسيا إلى تنفيذ اتفاقات مينسك بالكامل واستعادة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

علاوة على ذلك، ينبغي حل ما يسمى بالنزاعات المجمدة الأخرى في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وترانسنيستريا وناغورني كاراباخ بالوسائل السلمية وعلى أساس مبادئ القانون الدولي والسيادة والسلامة الإقليمية المعترف بها عموما.

في الختام، ينبغي ألا نتوقف عن السعي من أجل الاحترام العالمي لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، التي لا غنى عنها لصون السلم والأمن الدوليين في ظل التهديدات الخطيرة والاضطراب المتزايد في العديد من مناطق العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد لفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم خالص تعازينا لأسر وأحباء ضحايا تحطم الطائرة خارج طهران. ونأمل أن يتم التحقيق بشكل كامل في جميع ملابسات هذا الحادث المأساوي.

واسمحوا لي أيضا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى بدء عضويتكم في المجلس. ونحن على ثقة تامة بأن فييت نام ستسهم إسهاما كبيرا في السلام والأمن الدوليين خلال العامين القادمين. كما أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لنا لمناقشة أهمية ميثاق الأمم المتحدة، الذي أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين المرتقبة للأمم المتحدة هي في الواقع فرصة مناسبة للتداول بشأن كيفية دعم ميثاق الأمم المتحدة وضمان الالتزام بأحكامه – باعتباره حجر الزاوية للنظام الدولي القائم على القواعد – وكيفية الإسهام في تحقيق أهدافه المترابطة بالضرورة والتي يعزز بعضها بعضا – السلام والأمن، واحترام حقوق الإنسان والعدالة والقانون الدولي، والتقدم الاجتماعي وتوسيع الحريات.

إلا أن المناقشات ليست كافية. يلزمنا عمل حازم صوب تحقيق تلك الأهداف. وبالنظر إلى القيود الزمنية، أود أن أقدم بضعة أمثلة عملية المنحى لا تخرج عن نطاق التركيز في اجتماعنا هذا، أي ماذا يمكننا، نحن شعوب الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومجلس الأمن والأمم المتحدة ككل أن نفعله.

أولا، يجب علينا احترام القانون الدولي وتعزيز احترامه، بما في ذلك أبسط المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي أبرزها العديد من زملائي بالفعل. لذلك، يجب أن نرد على أي انتهاك لهذه المبادئ، وبخاصة أخطرها، مثل ضم الاتحاد الروسي لشبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول الأوكرانيتين بشكل غير مشروع. إن مطالبات روسيا بالسيادة على الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالقوة في انتهاك للقانون الدولي – بما في ذلك الميثاق، الذي يلزم الدول بالامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية لأي دولة – ينبغي ألا يعترف يها ولا يمكن الاعتراف بها. وعملا بميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٢، ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تؤكد من جديد التزامها بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ثانيا، يجب أن نتخذ الخطوات اللازمة لمنع الجرائم الفظيعة ومعاقبة مرتكبيها، بما في ذلك من خلال الانضمام إلى الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة وتنفيذها. ويجب أن نعزز عملنا بشأن وضع اتفاقية بشأن الجرائم ضد الإنسانية، وضمان احترام القوانين ذات الصلة وحقوق الإنسان في جميع الأوقات، والإبلاغ عن أي تغيير حقيقي قابل للقياس على المستوى المحلي لمنع الجرائم الفظيعة. ويرد في الوثيقتين S/2018/560 و S/2019/48 عدد من الأفكار ذات المنحى العملي في هذا الصدد، وهما الحلان المناسبان من مناقشة المجلس بشأن تعزيز القانون الدولي في سياق صون السلام والأمن الدوليين، التي عقدتها بولندا خلال رئاستنا في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨ (انظر S/PV.8262)، والاجتماع بصيغة آريا بشأن زيادة فعالية منع الجرائم الفظيعة، الذي عقدته بولندا وبلجيكا وكوت ديفوار وألمانيا والكويت وبيرو في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

ثالثا، يجب أن ننفذ قرارات مجلس الأمن تنفيذا كاملا، على نحو ما أبرزه الأمين العام، بما في ذلك القرارات المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، مثل القرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩)، بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة. ولذلك، يجب أن نتخذ تدابير وفقا لالتزاماتنا بموجب القانون الدولي الساري على حماية المدنيين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة؛ ومنع العنف والتجاوزات التي ترتكب ضد المدنيين في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك القتل والتشويه، والاختطاف والتعذيب؛ ومنع الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. هناك مسألة أخرى ذات أهمية قصوى بالنسبة لنا وهي ضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. ومن المؤسف للغاية أننا شهدنا مرة أخرى، في الآونة الأخيرة، انتهاك تلك القوانين بشكل ممنهج. وهنا، أود أن أشير إلى البيان الرئاسي

S/PRST/2019/8، الذي اعتمد فيما يتصل بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المصدق عليها عالميا. وأود أن أشدد على أن الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ليس مسألة اختيار. بل هو التزام قانوني وأخلاقي.

أخيرا، على الرغم من انتهاء فترة عضوية بولندا ٢٠١٨-٢٠١٩ مؤخرا في مجلس الأمن، وهو الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإننا سنواصل الإسهام في تحقيق ذلك الهدف، بما في ذلك من خلال دعم ميثاق الأمم المتحدة، والوفاء بحسن نية بالالتزامات المتعهد بها بموجبه، والمساعدة على جعل أهداف الأمم المتحدة أقرب إلى التحقيق. وندعو الدول الأخرى إلى أن تحذو الحذو نفسه. إن شعوب الأمم المتحدة تحتاج إلى التضامن والمسؤولية والالتزام - داخل المجلس وخارجه على حد سواء - وتتوقعه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو هيون (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تعازينا العميقة في أعقاب الحادث المأساوي لحادث تحطم الطائرة الأوكرانية.

وأثني على مبادرتكم، سيدي الرئيس، لدعوتكم إلى عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع المهم وحسن التوقيت. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام غوتيريش، والسيدة ماري روبنسون على إحاطتيهما النيّرتين.

قبل خمسة وسبعين عاما، اجتمع الآباء المؤسسون لمنظمتنا للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، الذي يكرس الالتزام الجماعي القوي بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وحماية حقوق الإنسان والكرامة، واحترام القانون الدولي وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة. وجمهورية كوريا بلدٌ يمثل وجوده ذاته شاهدا حيا على أهمية ميثاق الأمم المتحدة. والأمم المتحدة هي التي ساعدت كوريا على التخلص من أهوال الحرب. ولولا مساعدة الأمم المتحدة في إعادة الإعمار بعد الحرب، لما كانت جمهورية كوريا كما هي اليوم موجودة.

وأعلن الرئيس مون جاي - إن، في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، مبادئ السلام الثلاثة في شبه الجزيرة الكورية وهي عدم التسامح مطلقا مع الحرب، وضمان الأمن المتبادل، والرخاء المشترك (انظر A/74/PV.3). واستنادا إلى تلك المبادئ التوجيهية، اقترح تحويل المنطقة المجردة من السلاح التي تعبر وسط شبه الجزيرة الكورية إلى منطقة سلام دولية. وبينما نواصل مساعينا نحو إقامة سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية، نأمل أن نتلقى الدعم الحيوي من المجتمع الدولي من خلال العمل المتضافر والوحدة.

وعلى الرغم من الإنجازات الهامة التي تحققت على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية، لا يزال الميثاق يواجه تحديات هائلة. إن النزاعات المسلحة التي طال أمدها، وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، والقضايا عبر الوطنية المعقدة، مثل الإرهاب والاتجار بالبشر، ليست سوى بضع من التحديات التي نواجهها اليوم. وفي خضم التقدم البطيء الذي يحرزه المجتمع الدولي بشأن هذه المسائل، يتزايد النظر بعين الشكّ إلى تعددية الأطراف والأمم المتحدة. وفي هذا السياق الصعب، نحتاج مرة أخرى إلى تجديد التزامنا الشامل بالتعاون الدولي ومبادئ الميثاق. وذلك لأن جميع التحديات التي نواجهها اليوم هي تحديات عالمية تتطلب حلولا عالمية. كيف يمكننا تعزيز جهودنا الجماعية لتحقيق تلك الغاية؟

أولا، يتعين أن يضطلع مجلس الأمن بدور مركزي في تجسيد قيمة التعاون الدولي وإحياء الميثاق. إنه يعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويجب على المجلس أن يبذل المزيد من الجهود للتغلب على الانقسامات،

وتبني برامج الوقاية وبناء السلام، وزيادة استخدام الوساطة وغيرها من الأدوات المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق. ومن الأهمية بمكان أيضا تحقيق إصلاح توافقي للمجلس لكفالة أن يغدو أكثر ديمقراطية وشفافية وفعالية وشمولا للجميع مع توزيع جغرافي منصف، على النحو الوارد في المادة ٢٣ من الميثاق.

ثانيا، يتعين علينا تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لمعالجة مسائل السلام والأمن الدوليين. فالأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي لها الشرعية والقدرة على جمع معارف وموارد المجتمع الدولي معا للتصدي للتحديات العالمية. وبغية تعزيز فعالية المنظمة، علينا جسر الهوة بين الأجهزة الرئيسية التي تعمل منعزلة، ومواصلة السعي إلى الإصلاح تحت قيادة الأمين العام، وتكثيف الجهود المنسقة التي يعزز بعضها بعضا فيما بين الأجهزة الرئيسية.

وكوريا مستعدة لأداء دورها بما لديها من إحساس بالمسؤولية يتناسب مع التقدم الذي أحرزته. ونؤيد بقوة مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي يقودها الأمين العام. وتحظى المبادرة بتأييد واسع النطاق لأن هدفها الرئيسي هو الجمع بين جميع الشركاء وأصحاب المصلحة في دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونرى أنها ستسهم في تنفيذ الميثاق على نحو أكثر فعالية. ودعما لذلك الهدف، نتطلع إلى استضافة الاجتماع الوزاري المقبل لحفظ السلام في العام المقبل في كوريا.

وفي المادة ٥٥ من الميثاق، تعمل الأمم المتحدة تحقيق مستوى أعلى للمعيشة والنهوض بالتنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي واليوم، يتمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه تحقيق ذلك الهدف في تفاقم أزمتنا المناخية. ولتعزيز التضامن العالمي من أجل تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة، ستستضيف كوريا الجولة الثانية من مؤتمر القمة للشراكة من أجل النمو الأخضر والأهداف العالمية لعام ٢٠٣٠ في وقت لاحق من هذا العام.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لميثاق الأمم المتحدة، فإننا نتطلع كثيرا إلى تعزيزه وتنفيذه بالكامل. وتؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها القوي بالاضطلاع بدورها في تحقيق أهداف السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، على النحو الذي توخاه مؤسسو هذه المنظمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تعازيّ الخالص للعديد من البلدان والأسر التي فقدت أحباءها على متن الرحلة الدولية ٧٥٢ التابعة للخطوط الجوية الأوكرانية. وأكرر كلمات وزير خارجية أستراليا، سناتور باين، بأننا نعرف شعور أن نكون بلدا يبحث عن أحبائه المفقودين في هذا الوقت. ومن هذا المنطلق، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر زملائي في هذه القاعة وحكومات بلادهم على اهتمامهم ودعمهم خلال التحدي الحالي الذي نواجهه في أستراليا بشأن حرائق الغابات.

وأهنئ فييت نام بحرارة على موقفها فيما يتعلق بمجلس الأمن وعلى توليها الرئاسة الأولى في عام ٢٠٢٠. وأشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لعقد هذه المناقشة بشأن صون السلم والأمن الدوليين. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تعترف أستراليا بالأهمية المستمرة لميثاق الأمم المتحدة من حيث السلام والأمن الجماعي والتنمية وحقوق الإنسان في عالم دائم التغير والتعقيد أكثر من أي وقت مضى.

ويشكل الميثاق أساسا مركزيا للإطار القانوني الدولي الذي تتمتع الدول الأعضاء بفوائده اليوم. ومع ذلك، لا يمكننا أن ننظر إلى الميثاق بمعزل عن الأمور الأخرى. فالقواعد الدولية التي لدينا اليوم مبنية على الميثاق، والمرحلة الراهنة هي المرحلة التي يتعين فيها على الدول والمجتمع المدني استخدام أصواتهم لدعم

تعددية الأطراف والنظام القائم على القواعد. ومن حرية الملاحة إلى الأسلحة الكيميائية إلى المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة، علينا أن نكفل احترام المعايير التي بنيناها على أسس الميثاق في البر والبحر والفضاء الإلكتروني.

وتمثلت المبادئ الرئيسية للمنظمة التي نشأت في ظلال الحرب العالمية الثانية ومسؤولياتها إزاء الدول الأعضاء، كما هو مبيّن في الديباجة، في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والتسامح وتمكين الشعوب من العيش معا في سلام ورص الصفوف والقوى لأجل صون السلم والأمن الدوليين. بيد أن الضغوط على النظام الدولي القائم على القواعد قد تزايدت في السنوات الأخيرة. وهذه مشكلة عالمية وتتطلب حلا عالميا لها. ويتعين علينا ضمان حماية القواعد الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة – لصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وملايين الأشخاص الذين يتطلعون إلى الأمم المتحدة لحماية أرواحهم وحقوقهم الإنسانية. وتعتمد مصداقية منظومة الأمم المتحدة على الإرادة والقدرة على تحقيق ذلك. ويعتمد ذلك بدوره على الدول الأعضاء.

وإذ ننظر إلى النذر، يتعين على الأمم المتحدة أن تستخدم سلطتها السياسية وأدواتها الوقائية المتاحة لها للتصدي للنزاعات المحتملة والسعي إلى تهدئتها. ولتحقيق ذلك فلا مناص للإرادة السياسية للدول الأعضاء. وينبغي أن تتحلى الدول الأعضاء باليقظة لتلك النذر وأن تكون قادرة على تحديدها لكي تتسنى لها كفالة احترام القواعد الأساسية بما يعود بالنفع على الجميع. وستواصل أستراليا الدعوة إلى تنفيذ مبادئ المسؤولية عن الحماية على نطاق الأمم المتحدة، فضلا عن تشجيع أعضاء مجلس الأمن الحاليين الحالية والمستقبليين على طرحها خلال مداولات المجلس.

وإذ ننظر إلى إسهام ميثاق الأمم المتحدة والأطر والمعايير النابعة منه، فإننا نجدد الدعوة إلى زيادة التعاون في إطار الأمم المتحدة وخارجها لأجل مزيد من التركيز على الفعالية في الميدان واستخدام الأدوات الوقائية. وندعو الدول الأعضاء إلى تجديد التزامها بالأمن الجماعي الذي من شأنه تمكين المنظومة من التكيف مع التحديات الجديدة. وعليه، ترحب أستراليا وتحث على تنفيذ الإصلاحات الجارية إلى أقصى حد ممكن على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإصلاحات بغية تحسين فعالية المنظمة في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وصون السلام. وبذلك يمكننا إثبات التزامنا العملي بالميثاق في عالم اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نحن ممتنون للرئاسة الفييتنامية على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت عن السلام والأمن الدوليين.

ويتآكل اليوم سريعا ذلك النظام العالمي المنشأ قبل ٧٥ عاما على أساس المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. وإن لباكستان مصلحة حقيقية في الحفاظ على هذا النظام وفي بناء هيكل للسلام والتعاون العالميين على أسس ميثاق الأمم المتحدة.

وتأمل باكستان أن تؤدي المحادثات التي جرت في أفغانستان بين الولايات المتحدة وحركة طالبان والتي تولينا تيسيرها قريبا إلى اتفاق يتيح انسحاب القوات الأجنبية ووقف العنف وبدء الحوار بين الأطراف الأفغانية واستئصال الإرهاب في أفغانستان.

وبذل رئيس الوزراء عمران خان أيضا جهودا شخصية ترمي إلى الحد من التوترات في منطقة الخليج. ولن تكون باكستان طرفا في أي نزاع إقليمي بل سنكون دوما شريكا لأجل السلام. وأدت الأحداث الأخيرة إلى تزايد الأخطار المتعددة والمعقدة التي تهدد السلام والأمن في الشرق الأوسط، بما في ذلك حرمان الشعب الفلسطيني من حق تقرير المصير وانتهاك سيادة واستقرار العراق وسوريا واليمن.

ومضى الآن ما يزيد على ١٥٠ يوما يعيش فيه ٨ ملايين شخص في وادي كشمير تحت إجراءات حظر تجول قاسية وتعتيم إعلامي فرضته قوة احتلال هندية قوامها ٩٠٠ ٠٠٠ جندي. ولا يزال جميع الزعماء الكشميريين في السجون في جميع أنحاء الهند. واختطف آلاف من الفتيان وتعرضوا للاحتجاز التعسفي والتعذيب والتشويه. وتعرضت النساء للتحرش الجنسي والإذلال والترهيب. في حين قُمعت جميع الاحتجاجات بطريقة عنيفة. وعمم وفد بلدي ملفا بالتقارير التي أعدها صحفيون ومراقبون مستقلون. وهي توضح بجلاء أجواء الرعب وسطوة الترويع التي فرضتها الهند على الشعب الكشميري.

وبالمثل فإن المؤشرات على نوايا الهند العدوانية تجاه باكستان لا تخطئها العين أيضا. وأصدرت الهند خرائط سياسية جديدة لا تقتصر على المطالبة بإقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند فحسب، تطالب أيضا بإقليمي آزاد كشمير وجيلجيت – بلتستان اللذين تتولى إدارتهما باكستان. وتباهى وزير خارجية الهند بأنهم سيفرضون سيطرتهم المادية على تلك الأراضي أيضا في يوم ما.

وزادت انتهاكات الهند لاتفاق وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة على ٣ ٠٠٠ انتهاك في العام الماضي. واخترقت الآن السياج على طول خط المراقبة في خمسة أماكن ونشرت مضادات الدبابات الإسرائيلية من طراز Spike والقذائف الانسيابية من طراز BrahMos على طول الخط. وادعى رئيس أركان الجيش الهندي الجديد الحق في شن هجوم استباقي على باكستان. وبوسع الهند اختلاق حادث إرهابي آخر لتجعل منه ذريعة لشن الهجوم. ويتوخى المذهب العسكري الهندي شن ”حرب محدودة مع باكستان بذريعة نووية“. وواصلت بناء القدرات لأجل بدء ما يسمى الضربة الباردة – أي المفاجأة – بمعنى توجيه ضربة عسكرية على طول الحدود المشتركة بين باكستان والهند. وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٩ وجه وزير الدفاع الهندي تهديدا مبطنا بضربة نووية استباقية ضد باكستان.

ومع أن باكستان لا تعتزم الدخول في حرب مع الهند، ولكنها سترد بحزم إذا هوجمت كما بيّنا ذلك في شباط/فبراير الماضي. وتم احتواء التبادل الجوي الذي حدث في شباط/فبراير بفضل مبادرة رئيس الوزراء عمران خان بإعادة الطيار الهندي الذي احتجزناه بعد إسقاطنا لطائرتين مقاتلتين هنديتين. ولكن ربما لا نكون محظوظين إلى هذا الحد في المرة القادمة.

وتطلب باكستان إلى مجلس الأمن والأمين العام اتخاذ إجراءات حازمة لتجنب نشوب حرب كارثية بين باكستان والهند، وأن يدعوا إلى وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في إقليم جامو وكشمير المحتل وتمكين الشعب الكشميري من ممارسة حقه في تقرير المصير على النحو الذي وعدت به قرارات المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد عيديد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أتقدم بأحر التعازي القلبية والمواساة لأسر ضحايا الحادث المأساوي الذي تعرضت له رحلة الخطوط الجوية الأوكرانية الدولية رقم ٧٥٢ في إيران.

وأود الآن أن أهنئكم، سيدي، على تولي فييت نام رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، كما أثني على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت والهامة.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين سيدلي بهما لاحقا كل من ممثل أذربيجان بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل الفلبين بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تنعقد مناقشة اليوم في ظل زيادة الكراهية والريبة، وتزايد خطر التطرف والإرهاب، واستمرار انتشار أسلحة الدمار الشامل وحيازتها. وبما أن تلك التهديدات الأمنية مشتركة، فكذلك يجب أن تكون حلولها. فمنذ بضعة أيام روّعنا بدرجة كبيرة التوتر

الجيوسياسي في الشرق الأوسط. وقد آمنت ماليزيا دوما بأنه ينبغي بذل كافة الجهود من أجل حل المنازعات والصراعات بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ القانون الدولي، دون اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في دعوة جميع الأطراف المعنية إلى تجنب المزيد من الاستفزاز وممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتهدئة التوترات.

ولا تزال ماليزيا تؤمن بأن تعددية الأطراف ليست سوى استجابة لتطلعات الشعوب واحتياجات البشرية جمعاء. إن ديباجة ميثاق الأمم المتحدة – ''نحن الشعوب'' – هي بمثابة تذكرة دائمة لعزمنا على خدمة البشرية بشكل جماعي من خلال الوسائل السلمية. ولذلك فمن الضروري أن نؤكد مجددا إيماننا بتعددية الأطراف، وفي صميمها الأمم المتحدة، من خلال التمسك بميثاق الأمم المتحدة، والعمل على تعزيز الركائز الثلاث المتمثلة في السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

ونرى أن تعددية الأطراف لا تمثل بأي حال من الأحوال تهديدا للدول القومية. وبدلا من ذلك، فإننا نرى أنها منبر ووسيلة للتصدي للتحديات المعقدة التي لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتغلب عليها. ولقد أثبتنا بصورة جلية التزامنا القوي بتعددية الأطراف، ولا سيما في مجال التعاون الدولي بشأن السلام والأمن الدوليين، وذلك على الأخص خلال عضويتنا في مجلس الأمن، وعن طريق مشاركة حفظة السلام التابعين لنا في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

وستظل ماليزيا، بصفتها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ثابتة على الإسهام في السلام والأمن الإقليميين والعالميين. كما يتبين التزام الرابطة القوي بهذه الخطة الهامة من خلال عضوية اثنين من بلدان الرابطة في المجلس اليوم. ونحن على استعداد لتعزيز التعاون القائم بين الرابطة والأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وبناء السلام من خلال برامج التدريب والتبادلات التي تشمل السياسات وأفضل الممارسات.

وتُعقد على مجلس الأمن آمال كبيرة لتحقيق الاستقرار والسلام والأمن في العالم. وفي الوقت نفسه، هناك طلب متزايد لأن يتكيف المجلس مع الحقائق السياسية الجديدة. وفي هذا الصدد، تواصل ماليزيا الدعوة إلى بذ الجهود الجماعية الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله. كما ترغب ماليزيا أيضا في أن تشدد على أهمية التنفيذ الفوري والفعال والكامل لقرارات مجلس الأمن.

فبقاء الجنس البشري يتوقف على عملنا معا. ونحن بحاجة إلى التعاون لا إلى المواجهة. وقد كانت ماليزيا، وستبقى، مؤيدا قويا لتعددية الأطراف ومدافعا قويا عن استخدام الدبلوماسية من أجل السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، ما زلنا ملتزمين بالحفاظ على سيادة القانون والنظام الدولي القائم على القواعد وبدعم التعاون الدولي.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، تدعو ماليزيا جميع الأطراف إلى تجديد وتكثيف الجهود في دعم الميثاق، والدخول في حوار صريح ومثمر من أجل تعزيز العمل المتعدد الأطراف سعيا لتحقيق المزيد من السلام والأمن والاستدامة في العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

في البداية، نود أن نعرب عن عميق التعازي لأسر الذين فقدوا حياتهم في تحطم الطائرة في إيران. ولا يزال التحقيق في الحادثة جاريا.

إنني هنا اليوم للإدلاء ببيان بالنيابة عن معالي السيد جواد ظريف، الذي رفضت الولايات المتحدة منحه تأشيرة في مخالفة لاتفاق المقر. وفيما يلي نص بيانه.

”نجتمع اليوم لمناقشة مسألة حتمية عظيمة الشأن نواجهها جميعا. فالعالم يقف عند مفترق طرق. ومع انتهاء الاحتكارات للسلطة، يسعى أحد الأنظمة الهوجاء بتهور ليعيد عقارب الساعة إلى الوراء. وقد تجلى ذلك في تسبب النهج الانفرادي الأمريكي وقوع المزيد من الضرر في تحديه للقواعد الدولية والقانون، وآخرها كان الاغتيال الغادر الذي استهدف الأبطال الذين أرّقوا جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. بيد أن هذا النظام أقدم منذ تنصيبه على المزيد والمزيد من التهديدات والهجمات ضد الشعب الإيراني والدول أخرى ذات السيادة في تجاهل تام لميثاق الأمم المتحدة. بل إنه يسعى الآن إلى محاكاة جرائم الحرب التي ارتكبها تنظيم داعش، مهددا التراث الثقافي الذي عمره آلاف السنين من الحضارة في إيران.

”إن الإجراء الذي اتخذناه في ٨ كانون الثاني/يناير ضد القاعدة الجوية في العراق، التي انطلق منها الهجوم المسلح الجبان ضد الشهيد سليماني، كان ردا مدروسا ومتناسبا مع الهجوم الإرهابي في إطار ممارستنا لحقنا الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. لقد انسحب نظام الولايات المتحدة المارق من العديد من الاتفاقات التاريخية، بما في ذلك اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ومعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، ومن خطة العمل الشاملة المشتركة على وجه التحديد. وقد انطوى ذلك – في إهانة فاضحة لمجلس الأمن – على عقوبة غير مسبوقة وغير قانونية من جانب الولايات المتحدة لكل من يحاول أن يمتثل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يؤيد بشكل قاطع خطة العمل الشاملة المشتركة.

”وقد تبنى هذا النظام أيضا تكتيكات العصابات لزيادة حصته من السوق أو الحصول على هذه الحصة في مواجهة زيادة تنويع مصادر الطاقة. وفي حالة بلدي، شمل الإرهاب الاقتصادي للولايات المتحدة تضييق السبل أمام حصول الإيرانيين العاديين على الغذاء والدواء، وكذلك استخدام الجزاءات الانفرادية غير القانونية لإعطاء النفط الأمريكي موطئ قدم في آسيا. وما من أحد في مأمن من هذا السلوك المؤذي، كما يتضح من نهج الولايات المتحدة إزاء التجارة العالمية، بما في ذلك استهدافها الهياكل الأساسية الأوروبية لتُقحم غازها الطبيعي فيها.

”إن السؤال الذي يطرحه هذا السلوك المارق هو عن كيفية حماية ميثاق الأمم المتحدة. فإذا أضحت الدول الأخرى انفرادية سلبية، وخضعت في علاقاتها الثنائية لتلك الانفرادية أو عرضت للخطر مبادئ الميثاق من أجل تحقيق مكاسب قصيرة الأجل أو لتلافي ضرر مباشر، فسوف تشجّع عن غير قصد الطرف الانفرادي الخارج على القانون على التسلّط عليها.

”وبغية حماية التعددية، يجب ألا نسترضي النظم الانفرادية. إننا بحاجة إلى الإرادة السياسية، فضلا عن صك يصون القيم والمبادئ والنهج المتعدد الأطراف المنصوص عليها في الميثاق. وينبغي لذلك الصك أن يشمل تجديد الالتزام بالميثاق، ولا سيما عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للبلدان الأخرى وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها؛ ورفض جميع التدابير الأحادية القسرية، بما في ذلك الجزاءات، بوصفها غير مشروعة، الأمر الذي يستتبع المسؤولية الدولية بما فيها المسؤولية المالية للتعويض عن الأضرار التي تصيب البلدان المستهدفة والبلدان الثالثة؛ وإسناد المسؤولية الجنائية الدولية عن عرقلة التجارة الإنسانية بأي شكل من الأشكال؛ وحظر حرمان الأفراد من حرياتهم وتسليمهم بموجب الطلبات القضائية المقدمة على أساس

التدابير القسرية الانفرادية أو ذات الصلة بها، بما في ذلك الجزاءات.

”إن إيران ملتزمة بتعددية الأطراف وملتزمة بالميثاق ومبادئه. إن التزامنا بخطة العمل الشاملة المشتركة، فضلاً عن المبادرة الشاملة المطروحة مؤخرا التي تهدف إلى تعزيز السلام والأمن في منطقة الخليج الفارسي – مشروع هرمز للسلام – يظهر نهجنا الاستراتيجي. وبمشاركة الدول الشاطئية الأخرى في منطقة الخليج الفارسي، يمكن تحقيق أهداف مشروع هرمز. وفي إطار هذا المسعى، نرحب بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال العمل كمظلة.“

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى فييت نام على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن التمسك بميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة الأعضاء المنتخبين حديثا في مجلس الأمن وأتمنى لهم كل النجاح خلال فترة عضويتهم. ونتقدم بالشكر للأعضاء المنتهية فترة عضويتهم، بمن فيهم عضوان من الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس – غينيا الاستوائية وكوت ديفوار – فضلا عن بولندا وبيرو والكويت على إسهاماتهم الهامة في عمل المجلس.

لا يمكن المبالغة في وصف أهمية الموضوع الذي اخترتموه، سيدي الرئيس، في سياق الحالة الراهنة على الساحة الدولية والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومجلس الأمن في هذا الصدد. لقد كانت إثيوبيا في عام ١٩٤٥ واحدة من الدول الأفريقية الأربع الوحيدة التي وقعت على ميثاق الأمم المتحدة لإقامة نظام عالمي جديد يستند إلى القانون الدولي والتعاون.

ومثلت المنظمة في الواقع محفلا متعدد الأطراف لا غنى عنه للنهوض بالأمن الجماعي وتعزيز التنمية المستدامة.

وبعد ما يقرب من ٧٥ عاما، لا تزال المبادئ الرئيسية التي وضعها مؤسسو الأمم المتحدة – المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي وعدم التدخل والتسوية السلمية للمنازعات – ذات أهمية وغير قابلة للتغيير. كما أن مقاصدها الرئيسية، كما هي محددة في المادة ١ من الميثاق، لا تزال أيضا ذات أهمية اليوم كما كانت في عام ١٩٤٥.

وعلى مدى العقود اللاحقة، حققت الأمم المتحدة إنجازات لافتة وأحرزت تقدما ملحوظا في تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي. وكان لها نصيبها من التحديات وأوجه القصور. ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك التحديات – أو ربما بسببها – فإنها لا تزال الهيئة العالمية المتعددة الأطراف الوحيدة المكرسة حقا لصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز احترام حقوق الإنسان وكفالة التنمية المستدامة للجميع.

وفي مجال حفظ السلام، تواصل الأمم المتحدة تقديم إسهامات هائلة. وبلدي، بوصفه من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، قد نشر على مر السنين أكثر من ٩٠ ٠٠٠ جندي في أكثر من ١١ بعثة من بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لصون السلم والأمن الدوليين. ويخدم حاليا أكثر من ٨ ٠٠٠ من العسكريين وأفراد الشرطة الإثيوبيين في عدد من البعثات.

وبطبيعة الحال، حدث تغير هائل في المشهد الجغرافي السياسي العالمي منذ إنشاء الأمم المتحدة. فنحن اليوم نواجه تحديات وتهديدات لم يسبق لها مثيل، تتراوح بين الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية والنزعة الانفرادية والحمائية واستخدام التكنولوجيا الرقمية كأسلحة، بما في ذلك استخدام وسائط التواصل الاجتماعي لأغراض شائنة. ولا تزال هناك عواقب وخيمة على أمننا الجماعي جراء تزايد الفقر وعدم

المساواة وانتشار الأمراض الوبائية وأثر تغير المناخ والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

ولم تكن الحاجة إلى تنشيط تعددية الأطراف أكبر مما هي عليه الآن. ومع ذلك، لكي يظل النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب فعالا وهاما وقادرا على أداء وظائفه في مواجهة الأحداث العالمية الشديدة الدينامية، فإنه يجب إصلاحه وتطويره باستمرار. ولهذا السبب، يتعين علينا تجديد التزامنا بالنظام المتعدد الأطراف وبفعالية منظومة الأمم المتحدة. ومن ثم، فإن السؤال هو كيف نجعل هذه المنظمة المتعددة الأطراف الرئيسية تفي بالغرض المنشود منها في القرن الحادي والعشرين.

ونعتقد أن تعزيز الشراكات على جميع المستويات أمر بالغ الأهمية لتنشيط منظومة الأمم المتحدة. ويجب على الدول الأعضاء أن تُظهر التزامها الجاد بإصلاح الأمم المتحدة. وينبغي أن نستفيد من مناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للنهوض بالشراكة والتعاون وتعزيزهما، ولا سيما مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإن الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أظهرت إمكانات واعدة، بما في ذلك في سياق تنفيذ هدف الاتحاد الأفريقي المتمثل في إسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠.

وتشكل الشراكة القاعدة التأسيسية لهيكل أمني عالمي وإقليمي أقدر على امتصاص الصدمات، وهو ما من شأنه أن يمكن الأمم المتحدة من تلبية تطلعاتنا ”نحن، الشعوب“. وبينما يتعين علينا تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، يجب أيضا أن نكون على استعداد لتجاوز التركيز الحالي على السلام والأمن والسعي إلى إقامة تعاون قوي في مجالات أخرى. ويجب على مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي الذي عهد إليه الميثاق بالمسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يواكب الديناميات العالمية المتغيرة وأن يجدد التزامه بالسعي إلى إيجاد حلول سياسية قوية من خلال إقامة شراكات مجدية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ويعلق الميثاق أهمية كبيرة على الوقاية. وفي سياقنا المعاصر، يستلزم ذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، التي تزيد من ضعف الدول. وتشمل هذه الأسباب الإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما إقصاء الشباب والنساء والفئات المهمشة؛ وارتفاع معدلات البطالة؛ والتوسع الحضري السريع؛ وأوجه القصور في الإدارة؛ وسوء إدارة التنوع؛ والمنافسة على الموارد الطبيعية المتزايدة الندرة.

ومما يزيد من تفاقم هذه التحديات ضعف مؤسسات الدولة والافتقار إلى القدرة على تقديم خدمات للسكان الذين يطالبون بصورة متزايدة بحقوقهم وتقديم الخدمات العامة بكفاءة. ويعني الطابع المعقد والمطول للنزاعات الراهنة أن الأزمات الداخلية كثيرا ما لا تكون محصورة داخل الحدود الوطنية وأن الآثار غير المباشرة الناتجة عنها قد تأخذ شكل هجرة جماعية أو أزمة لاجئين.

وفي القرن الأفريقي، أعادت الإصلاحات السياسية الهائلة والتقارب على نطاق المنطقة الذي بدأه بلدي إحياء الآمال في تحقيق الاستقرار الدائم وبدء عهد جديد من التعاون الإقليمي. وهناك الآن زخم إيجابي ومجموعة من الإمكانيات لإحراز تقدم نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي. وقد أقر مجلس الأمن بتلك التطورات الإيجابية. ويجب أن يعقب ذلك الإقرار تقديم دعم ملموس فيما تسعى بلدان المنطقة إلى النهوض بالسلام والرخاء. ويجب تشجيع بلدان المنطقة على تعميق الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي بدأتها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، بما في ذلك من خلال رفع تدابير الحظر أحادية الجانب والتوقف عن تغليب الاعتبارات الأمنية فيما يتعلق بالبحر الأحمر وخليج عدن.

في الختام، فإن الشواغل والحقائق العالمية في عصرنا تتطلب منا أن نؤكد من جديد، بصوت واحد، التزامنا الرسمي بمقاصد

ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وقد أسهم الحظر المفروض على الحرب بين الدول في ميثاق الأمم المتحدة حتى الآن في منع نشوب حرب عالمية أخرى. وفي هذه الأوقات العصيبة، يجب أن نعقد العزم مرة أخرى على الحفاظ على ذلك المسار. ولن يكون ذلك سهلا، ولكن يجب أن نبدي قدرا أكبر من الحكمة وألا تثنينا الموجات المؤقتة من الشعبوية والنزعات الانفرادية التي يمكن أن تقوض النظام المتعدد الأطراف والقانون الدولي الذي يقوم عليه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد التزام إثيوبيا الراسخ بالمبادئ الثابتة لميثاق الأمم المتحدة واضطلاعها بدورها بالكامل، كما فعلت على مدار أكثر من سبعة عقود.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد فافر (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الرئاسة الفييتنامية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ومع بداية عام ٢٠٢٠، من المهم للغاية بالنسبة لنا جميعا، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نتمسك بميثاق الأمم المتحدة التي تحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها. وعلى الرغم من عمرها، لا تزال المنظمة مهمة تماما. ولم يتضاءل دورها، بل على النقيض من ذلك تماما. فعدد الأزمات والنزاعات في العالم يثير قلقا بالغا. ويقدر أن ١٦٨ مليون شخص سيكونون بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في هذا العام. إن العالم بحاجة لأن نتخذ إجراء.

وفي حين أن الميثاق ليس عصا سحرية ولا حلا سحريا، فإنه يظل أداة قوية لمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام، شريطة أن تنفذه الدول الأعضاء بالكامل. كما يتوقف إرساء السلم والأمن على تحقيق التنمية واحترام حقوق الإنسان. وسيكون من الخطأ تجاهلهما لأسباب أمنية. ومن أجل أمن وازدهار الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فيها سويسرا والغالبية العظمى من الدول الأعضاء، لا يزال من الضروري وجود نظام متعدد الأطراف فعال وقائم على القواعد. ويكتسي احترام القانون الدولي، بما في ذلك حظر استخدام القوة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، أهمية بالغة لمنع حالات التصعيد.

إن أوجه التشابه بين الميثاق ودستور سويسرا الاتحادي واضحة. فكلاهما يعزز الرخاء المشترك والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. وسويسرا دولة حديثة العضوية في الأمم المتحدة، وهي تشارك مشاركة كاملة في البحث عن حلول متعددة الأطراف وتنفيذها. ويشكل الشباب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، مصدر إلهام لنا لتحمل مسؤوليتنا عن حل الأزمات بالوسائل السلمية وحماية الموارد الطبيعية من أجل الأجيال المقبلة. ولكن أي نوع من الأمم المتحدة سيحتاج إليه الشباب؟ ونرحب بأفكار الأمين العام في ذلك الصدد. ومن الأهمية بمكان أن تعبر جميع شرائح المجتمع عن آرائها ومن واجبنا أن نصغي إليها. وستنفذ أنشطة في جنيف وأماكن أخرى في سويسرا هذا العام بغرض التوعية بالميثاق وزيادة ترسيخه في الحياة اليومية للناس، فضلا عن تذكيرنا بالأهمية السياسية للميثاق في القرن الحادي والعشرين.

ويوفر الميثاق أيضا الأساس اللازم لعمل مجلس الأمن، بما في ذلك التزاماته تجاه الجمعية العامة، ولا سيما واجب ضمان التفاعل المناسب بين مجلس الأمن والجمعية العامة بموجب المادة ٢٤ من الميثاق. وتلك حقيقة كثيرا ما يثيرها الفريق الأقاليمي المعني بالمساءلة والاتساق والشفافية، الذي تنسقه سويسرا، والذي يعزز المساءلة والاتساق والشفافية في المجلس.

إن ما يوحدنا أهم مما يفرق بيننا. ولا يزال الميثاق قاسما مشتركا بيننا، بل نقطة البداية التي ننطلق منها لتعزيز تعددية الأطراف بروح من الشمول والحوار. وإذ يؤكد الأمين العام بلوغ التوترات الجغرافية السياسية أعلى مستوياتها، تؤيد سويسرا دعوته إلى استئناف الحوار وتجديد التعاون الدولي.

ونرى في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة وميثاقها فرصة للتذكير بأهمية الهيئات المتعددة الأطراف والقانون

الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لكفالة السلام والأمن الدوليين. وأصبح من المهم أكثر من ذي قبل أن يتحمل مجلس الأمن المسؤوليات التي خولها له الميثاق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل سويسرا على التقيد بالوقت المحدد وأود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثلة ألبانيا.

السيدة كاداري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر فييت نام على اختيار هذا الموضوع الهام والحسن التوقيت للمناقشة المفتوحة اليوم، ونحن في بداية عام يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

إن تأييد ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز النظام المتعدد الأطراف أمران مهمان للتصدي الفعال للأزمات العالمية التي يواجهها العالم اليوم. وتنامت تلك التحديات تدريجيا بقدر كبير في حين برزت تهديدات جديدة. وليس بوسع أي بلد أن يتصدى بمفرده للتحديات الراهنة المعقدة مثل تغير المناخ والهجرة الجماعية وتزايد أوجه اللامساواة والتكنولوجيات الجديدة والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. ولها جميعا أثر مباشر على منظومة الأمن الدولي. ويتعين في ظل هذه الظروف على الأمم المتحدة تكييف أدواتها والتكيف مع الحقائق الجديدة على وجه السرعة.

وأود أن أذكر ثلاثة عناصر مترابطة نرى أنها ذات أهمية حاسمة في التمسك بميثاق الأمم المتحدة. أولا، يجب أن نجعل منع نشوب النزاعات حقيقة ملموسة. وكما أكد الأمين العام منذ بداية ولايته، يجب أن يكون ذلك المنع محورا لجميع الجهود المبذولة. ويجب علينا حشد جهودنا بصورة جماعية لمنع تدهور الأوضاع عن طريق معالجة الأسباب الجذرية قبل فترة طويلة من تصاعد النزاعات وتحولها إلى أعمال عنف. وإذ نفعل ذلك، يجب علينا الإقرار بالقوة الهائلة لمشاركة المرأة التي تعزز اتفاقات السلام وتجعل المجتمعات أكثر قدرة على الصمود.

وتعتمد الوقاية أيضا على التنمية المستدامة. وتوفر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إطارا متكاملا لمعالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية المسببة للنزاع ولبناء مجتمعات مستقرة وشاملة. وتؤيد ألبانيا بقوة خطة الأمين العام للإصلاح الرامية إلى جعل منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام والتنمية المستدامة محورا لعمل الأمم المتحدة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى مجلس أمن أكثر استجابة وفعالية بوصفه الهيئة المسؤولة عن منع الأزمات وصون السلم والأمن الدوليين. فمتى يتمكن مجلس الأمن من التغلب على انقساماته واتخاذ إجراء موحد، فإنه ينجح في تحقيق مقاصد الميثاق. ومما يؤسف له أن المجلس كثيرا ما يعجز عن التصرف في الوقت المناسب، ويفشل في التوصل إلى أرضية مشتركة تمكنه من حل النزاعات والتخفيف من المعاناة البشرية.

وينبغي التشديد على أن العضوية في مجلس الأمن مسؤولية وليست امتيازا، وأنها تعني ممارسة تلك المسؤولية بالنيابة عن جميع الأعضاء في الأمم المتحدة في ضوء مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ولذلك السبب فإن استخدام حق النقض لحماية المصالح الوطنية الضيقة في حالات الفظائع الجماعية أمر مرفوض.

ثالثا، لا يمكن فهم صون السلم والأمن الدوليين دون احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحمايتهما. وأود التشديد هنا على أن ألبانيا تؤمن بأن صون حقوق الإنسان من صلاحيات مجلس الأمن – ليس لأن ميثاق الأمم المتحدة يدعو جميع الدول الأعضاء إلى احترامها فحسب، بل أيضا لأن انتهاكات حقوق الإنسان تؤدي حتما إلى عدم الاستقرار، مما يهدد السلم والأمن الدوليين. وقد قال الأمين العام السابق كوفي عنان: إننا لن ننعم بالتنمية بدون توفر الأمن ولن ننعم بالأمن

بدون تحقيق التنمية، ولن نتمتع بأي منهما بدون الاحترام العالمي لحقوق الإنسان.

وأود أن أختتم بياني بتأكيد التزام بلدي بالدفاع عن النظام العالمي القائم على قواعد القانون الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف وتعزيزه. وتتعهد ألبانيا، بصفتها مرشحة لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، بالمشاركة الفعالة في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز دور مجلس الأمن مع إيلاء الاهتمام لكفاءته ومصداقيته ومساءلته.

وكما قال الأمين العام اليوم، فقد أصبح التعاون الدولي على مفترق الطرق اليوم. ولا جدال في أن التحديات العالمية التي نواجهها اليوم ستضع على المحك ميثاق الأمم المتحدة والنهج المتعدد الأطراف، بل ستختبر قدرتنا على ضمان عالم أفضل للبشرية جمعاء، ونحن نسعى جاهدين لتحقيق عبارة ”نحن الشعوب“. ولنذكر أن التمسك بالقيم الواردة في الميثاق، التي لا تزال بالأهمية ذاتها التي كانت عليها دائما، مسؤولية مشتركة لنا بقدر ما هي مصلحة مشتركة أيضا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إيطاليا.

السيدة زابيا (إيطاليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئاسة الفييتنامية على تنظيم مناقشة اليوم الهامة للغاية. وأشكر الأمين العام والسيدة ماري روبنسون، على إحاطتيهما الوافيتين.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيُدلى به في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي.

إن ميثاق الأمم المتحدة هو الركيزة الرئيسية للهيكل القانوني السياسي الذي أنشىء في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ولا لبس في التعهد الوارد في ديباجة الميثاق بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، بل إن ذلك التعهد بات أكثر حتمية اليوم نظرا للتوترات الجديدة الناشئة في العالم واستشراء الأزمات الإقليمية. وتجعل الأخطار الراهنة التي تهدد السلم والأمن العالميين أكثر إلحاحا من أي وقت مضى تجديد وإعادة تنشيط الإطار المعياري المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار.

صحيح أن الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف القائم على ميثاق الأمم المتحدة يواجهان انتقادات متزايدة. ويكابد مجلس الأمن ليقدم حلولا لكبرى الأزمات السياسية الراهنة. ومع ذلك، فإن المبادئ الأساسية للميثاق لا تزال ملهمة اليوم كما كانت عليه في عام ١٩٤٥ وكذلك الأهداف التي يفترض الوفاء بها - التطلع العالمي إلى تحقيق السلام والرفاه لجميع مواطنينا. وليست الإجابة لهذا التراجع الذي نشهده اليوم أقل تعددية في الأطراف بل تزيد مع اتباع نهج أكثر تطورا ويرمي إلى معالجة أزمات اليوم الأكثر تعقيدا.

وتدرك إيطاليا ذلك جيدا. وبالنظر إلى أننا أحد بلدان البحر الأبيض المتوسط وفي الخطوط الأمامية للمواجهة في منطقة تعاني من تداعيات قلاقل كبيرة ومتعددة الأبعاد بما يتجاوز حدود المنطقة نفسها، فإننا ندرك بعمق مدى الحاجة إلى اتباع نهج كلي. ولن نتمكن من تهيئة الظروف المواتية للسلام الدائم وبناء مستقبل من الرخاء للأجيال القادمة إلا بالمواءمة بين الأمن والتنمية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، فضلا عن حماية البيئة ومكافحة تغير المناخ.

وكما قال الأمين العام في وقت سابق، فإن التعاون الدولي على مفترق الطرق. ويتعين علينا بذل جهد أفضل لصون القيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بإيطاليا، فإننا على إيمان راسخ بالأهمية البالغة لعمليات الإصلاح الجارية التي أطلقها الأمين العام لتحسين فعالية الأمم المتحدة وزيادة قدرتها على تحقيق ذلك الهدف. وتؤكد إيطاليا مجددا دعمها الثابت لجهود منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام. وتنوه إلى صلاحيات الأمين العام بموجب المادة ٩٩ من ميثاق الأمم

المتحدة. وتضطلع إيطاليا بوصفها من أكبر البلدان الغربية المساهمة بقوات من بين البلدان الغربية، بدور ريادي في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

يجب على الأمم المتحدة بعد إصلاحها أن تواصل العمل ضمن منطق المسؤولية المشتركة بين الدول الأعضاء وفي شراكة مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وتتجسد هذه الفكرة البالغة الأهمية أيضا في التزامنا بإصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا وخضوعا للمساءلة وديمقراطية وشفافية وفعالية.

كلمة أخيرة بشأن التمييز والإدماج، فالميثاق في ديباجته يؤكد من جديد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقدره، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء. وأود تأكيد أهمية المساواة بين الجنسين. يجب إعطاء المرأة الفرصة للمشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار. ومن نفس المنطلق يجب أن نعطي للشباب صوتًا ومساحة. وكما قالت الرئيسة ماري روبنسون هذا الصباح،

> ”لو كانت للمرأة قوة متساوية ... لكانت لدينا طريقة مختلفة تمامًا في حل المشكلات للتعامل مع التحديات التي نواجهها“.

هذا حقيقي، فيجب أن نواصل العمل بلا كلل لتحقيق التكافؤ بين الجنسين من أجل السلام والازدهار للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ورئيسة الحكماء، السيدة ماري روبنسون، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديرنا لفييت نام على الاختيار الحكيم لموضوع مناقشة اليوم المفتوحة.

اسمحوا لي في البداية أن أذكّر بكلمات الرئيس جايير بولسونارو أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين (انظر A/74/PV.3). وفقا لديباجة ميثاق الأمم المتحدة، أُنشئت المنظمة لتعزيز السلام بين الدول ذات السيادة. لم يتم إنشاؤها لقمع جنسيات، ولكن للتشجيع على عالم تحترم فيه الدول ذات السيادة بعضها البعض وتكرّم فيه الحكومات الوطنية مواطنيها. هذا هو الأساس الوحيد المجدي لسلام حقيقي ودائم.

بوسعنا بعد ٧٥ عامًا أن نقيم عن حق بأن الأمم المتحدة قد حققت هدفها المتمثل في أن تصبح منصة للتعبير عن الآمال والمخاوف من جميع أنحاء العالم، ومنصة لتعزيز التعاون والشراكات، وأداة تتيح لنا استخدام الدبلوماسية والحوار في معالجة الخلافات والشكاوى. وقد نجحت الأمم المتحدة أيضا في تحقيق ما كان ربما أكبر طموحاتها، وهو تجنب اندلاع حرب نظامية أخرى بين أكبر القوى في العالم. إن قيمة الأمم المتحدة تنبثق إلى حد كبير من قدرتها على تأطير جوهر العلاقات الدولية، حيث تستبدل سياسات القوة بالالتزامات والأفكار المشتركة التي ما فتئت توجه أعمالنا منذ عام ١٩٤٥.

إننا مدينون بالكثير من هذا النجاح لإرساء مبدأ التسوية السلمية للمنازعات في ميثاق الأمم المتحدة باعتباره أسلوب التعامل في العلاقات بين الدول. ومن منطلق حظر استخدام القوة، تنص المادة ٣٣ من الميثاق على واجب الأطراف في البحث عن حلول سلمية لنزاعاتها. كما أنها تقدم مجموعة متنوعة من الأدوات لمعالجة النزاعات التي قد تعرض للخطر صون السلم والأمن الدوليين. وكما هو الحال مع جميع الأحكام الأخرى في الفصل السادس، فإن المادة ٣٣ مفيدة في منع نشوب الصراعات.

فيما يتعلق باستخدام القوة المأذون به بموجب الفصل السابع، يذكرنا الميثاق بأن مجلس الأمن يتصرف نيابة عن جميع

الدول الأعضاء. وبالتالي فإن لجميع الدول مصلحة مشروعة في ضمان التقيد بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الذي يجيز اتخاذ تدابير قسرية. علاوة على ذلك، يجب أن يكون هذا التخويل محدودًا بأبعاده القانونية والتشغيلية والزمنية. أخيراً، عند النظر في العمل العسكري يجب على المجلس أن يطلب تقارير كافية وأن ينشئ أفرقة خبراء لمراقبة التنفيذ.

وبينما نشيد بنجاحاتنا يجب علينا أيضا أن نعترف بأن الوقت قد حان لتجديد نهجنا الشامل تجاه السلم والأمن وإصلاح هيكل مجلس الأمن. إن زيادة عضوية هذا الجهاز بكلتا الفئتين هي المفتاح لجعله أكثر شفافية وشرعية وتمثيلا وفعالية وذلك من خلال الإتيان إلى طاولة المجلس بالأطراف القادرة على تقديم إسهامات ذات مغزى في السلم والأمن الدوليين. يجب علينا أيضا أن نعالج حقيقة استمرار افتقار أفريقيا إلى التمثيل الدائم في مجلس الأمن.

لقد مر قرابة ١٥ عامًا على مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي دعا فيه رؤساء الدول والحكومات إلى سرعة إصلاح مجلس الأمن. ومع ذلك ما زلنا بعيدين عن تحقيق هذا الهدف. هذا العام لا يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة فحسب بل ويصادف أيضاً بداية فصل جديد يتم فيه تأكيد تمسكنا بمقاصد ومبادئ الميثاق من خلال التزامنا بإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.

بقدر ما تكلمنا عن الصراعات والنزاعات، من المهم أن نتحدث أيضًا عن السلام ليس فقط بوصفه غيابا للعدوان ولكن أيضًا بوصفه السعي لتحقيق العدالة والشمولية والحرية. وكما رأينا مرارا وتكرارا في المجلس، حين لا تكون عمليات السلام شاملة فإنها تميل إلى الفشل. وبهذا المعنى، من الأهمية بمكان التذكير بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يقدر الكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أفراد الأسرة البشرية كأساس ليس للسلام فحسب بل وللحرية والعدالة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار تؤكد البرازيل من جديد التزامها المطلق بأعلى معايير حقوق الإنسان وبالدفاع عن الديمقراطية وحريات التعبير والدين والصحافة. مثل هذا الالتزام من قبل جميع الدول هو أمر حتمي لتحقيق سلام دائم.

وبينما نقترب من الذكرى الخامسة والسبعين لميثاق الأمم المتحدة يجب ألا ننسى أن مستقبل البشرية هو جزء لا يتجزأ من ممارسة كل دولة لهويتها وسيادتها. يجب أن تكون الأمم المتحدة هي الساحة التي نجتمع فيها ونعمل جنبا إلى جنب لصالح شعوبنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد غافور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في شكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة حول هذا الموضوع الهام. كما أشكر الأمين العام والسيدة ماري روبنسون على ملاحظاتهما الوثيقة الصلة في وقت سابق اليوم.

لقد اتسمت السنة الجديدة بتصاعد التوترات الجغرافية – السياسية في الشرق الأوسط. وبوصف سنغافورة دولة صغيرة ملتزمة بالنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد التزاما قويا فإنها تشعر بقلق شديد إزاء التطورات الأخيرة. هناك حاجة ملحة لأن تمارس جميع الأطراف أقصى درجات ضبط النفس، ولتهدئة التوترات والعودة إلى الحوار والدبلوماسية لحل خلافاتها. إننا نؤيد بالكامل دعوة الأمين العام إلى الأطراف لوقف التصعيد وإحياء الحوار من أجل تجديد التعاون الدولي.

في سياق التطورات الأخيرة، يكتسي النقاش اليوم أهمية خاصة. لا شك في أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولكن يمكن لجميع الدول الأعضاء، بل في الحقيقة يجب عليها، أن تسهم في صون السلم

والأمن الدوليين. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أطرح بعض النقاط.

أولا، علينا أن نعزز احترام ميثاق الأمم المتحدة، ليس من خلال أقوالنا فحسب بل ومن خلال أفعالنا، وهو الأهم. يتحمل كل عضو في الأمم المتحدة، وخاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، مسؤولية دعم القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد يقتضي احترام جميع الدول للقانون الدولي في جميع الأوقات. إذا كان هناك نهج انتقائي في تنفيذ القانون الدولي أو إذا كانت هناك إجراءات أحادية الجانب تتجاهل القانون الدولي فسوف نشجع ثقافة عدم الامتثال. وبمرور الوقت، سيؤدي عدم الامتثال المتكرر إلى إضعاف وتقويض نظامنا المتعدد الأطراف القائم على القواعد. ولذلك، من المهم أن يحترس جميع الأعضاء من الأعمال الانفرادية وتعددية الأطراف الانتقائية.

ثانيا، يتعين علينا أن نركز بقدر أكبر على الدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا للقانون الدولي، ويجب علينا أن ندعم دور الأمين العام في تسوية المنازعات، وفقا للمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة. وربما تستغرق الدبلوماسية الوقائية وقتا طويلا، غير أنها وسيلة فعالة لتعزيز آفاق السلام والمصالحة. ونشيد بتعهد الأمين العام بجعل الوقاية أولوية من الأولويات، على حد تعبيره. ومحكمة العدل الدولية آلية هامة لتسوية المنازعات. ومن المهم جدا أن تدعم جميع الدول الأعضاء عمل المحكمة وأن تحترم أحكامها.

ثالثا، يجب على مجلس الأمن أن يعمل بجد أكبر في سبيل أن يكون متماسكا ومتحدا بشأن قضايا عصرنا الرئيسية. ونعلم أن هذا ليس ممكنا دائما. ومع ذلك، من المهم أن يعمل أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين، بجد أكبر لبناء تفاهم وإيجاد أرضية مشتركة بشأن القضايا الدولية الرئيسية. فذلك هو أملنا. وعند اتخاذ مواقف مشتركة، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تحترم قرارات المجلس وأن تنفذها تنفيذا كاملا. ولا يمكننا أن نسمح للبلدان بأن تنفذ قرارات المجلس بصورة انتقائية أو أن تتجاهلها بصورة انتقائية. وعندما لا نحترم أي قرار للمجلس، فإننا نضعف مصداقية المجلس بأسره ونضعف قدرته على صون السلم والأمن الدوليين.

ومن المهم للمجلس أن يعمل وينسق بشكل وثيق مع الجمعية العامة ولجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية، لكي يكون فعالا. وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية اضطلعت بدور متزايد الأهمية في صون السلم والأمن في السنوات الأخيرة. ويمكن لجهودها أن تكمل إجراءات مجلس الأمن، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونرحب بالعدد المتزايد من الجلسات التي عقدها مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية خلال الأشهر القليلة الماضية، ونتطلع إلى الجلسة المتعلقة بالتعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في وقت لاحق من هذا الشهر تحت رئاستكم، سيدي. كما نرحب بالاجتماعات المنتظمة بين رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة.

إن مجلس الأمن في طليعة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لصون السلم والأمن، ويجب أن يكون أعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء الدائمين، قدوة. وفي الوقت نفسه، تقع على عاتقنا جميعا هنا، بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، مسؤولية التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة من خلال أعمالنا وليس بأقوالنا فحسب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

السيد مافروييانيس (قبرص) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة شديدة الصلة بالأحداث الجارية، وأتمنى لفييت نام فترة عضوية ناجحة في المجلس.

إذ نعيد التأكيد على الميثاق باعتباره أساس نظام الأمن الجماعي وعلى مجلس الأمن بوصفه الجهاز المكلف بالمسؤولية الرئيسية عن صون أو استعادة السلم والأمن الدوليين أو عن الأمرين كليهما، من المهم أن تتجاوز هذه المناقشة ذلك بكثير. ويتعين علينا بصفة خاصة إعادة تقييم تطور المجلس، حيث أن ذلك يؤثر على الميثاق، فضلا عن سجل المجلس، علاوة على منظومة الأمم المتحدة ككل.

وبطبيعة الحال، يتعين أن نُذكر أنفسنا بأن مجلس الأمن يظل هيئة فريدة من نوعها تستمد شرعيتها، لحد ما، من تاريخها وعلاقات القوة على المستوى الدولي، ولكن فوق ذلك، من قدرتها على دعم السلم والأمن الدوليين. وينطوي هذا النهج الغائي إزاء الشرعية على عدد من المحاذير ويستتبع المساءلة الكاملة أمام جميع أصحاب المصلحة، سواء كانوا دولا أعضاء أو هيئات أو منظمات أخرى. ويتعين على المجلس أن يبرهن دائما على أهميته. وفي هذا السياق، يتعين علينا أن نضع في اعتبارنا المناقشات الجارية بشأن أساليب عمله وتوسيع عضويته وطابعه التمثيلي والتعريف الآخذ في الاتساع للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين وفعالية قرارات المجلس وإجراءاته.

لقد مضى العالم قدما منذ عام ١٩٤٥. والتكيف أمر طبيعي وجيد. وارتفع عدد النزاعات على نحو مطرد وتغيرت طبيعة المتحاربين. وستزيد أزمة المناخ حتما من النزاعات والتشريد. وأصبحت التنمية وحقوق الإنسان والمسائل المتصلة بشرعية الهياكل السياسية والاجتماعية تشكل تحديات رئيسية، بما في ذلك في سياق منع نشوب النزاعات وحلها. والمجلس ملزم باعتماد نهج أكثر شمولا إزاء الأمن وبمراعاة مؤشرات النزاع من دون تحويل اهتمامه الرئيسي عن الأمن في حد ذاته. ويجب عليه أيضا أن يكيف وسائله وأدواته مع عالمنا المتغير باستمرار.

فجميعا نعلم أن الطريقة التي يعمل بها النظام اليوم بعيدة جدا عن الإجراءات المتوخاة بموجب الفصل السابع من الميثاق.

وبالنظر إلى التحديات المتطورة التي تواجه تعددية الأطراف الفعالة واتجاهات العولمة والتشرذم المتزامنة ولكن المتعارضة بصورة جذرية، تمكنت الأمم المتحدة عموما من إيجاد أدوات للتعامل مع هذه البيئة الأمنية الأكثر تعقيدا. وقد تقدم النظام العالمي. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن القواعد التي تحكمه أصبحت أكثر شمولا وإلزاما وتقتضي من الدول الالتزام بمعايير أعلى.

والسبيل الوحيد للإسهام في الانتشار المطلوب لنهج أكثر شمولا وتكاملا هو زيادة التآزر والتكامل والإضافية بين مجلس الأمن والهيئات الأخرى وبين الدول والمؤسسات الدولية في علاقة جدلية. ومن شأن العمل معا، لا بصورة تنافسية، أن يعزز فعالية عملنا الجماعي. ويمكن لمجلس الأمن، الذي يحتل موقع الصدارة في المنظومة، أن يستفيد من إعادة التعريف المزدوجة هذه لنطاق مهمته ومضمونها، من ناحية، وللأدوات والإجراءات المتاحة له من ناحية أخرى.

ومن خلال كل هذا، سيوطد الميثاق دوره المركزي بوصفه، من حيث الجوهر، دستور المجتمع الدولي وسيكون دليلا للأجيال القادمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أهنئ فييت نام وإستونيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والنيجر وتونس على عضويتها في مجلس الأمن وأرجو لها النجاح في الاضطلاع بمهمتها، وهي مهمة في غاية الأهمية وتتطلب أعلى قدر من المسؤولية.

وتشيد أرمينيا باختيار رئاسة فييت نام لموضوع مناقشة اليوم، بشأن التمسك بميثاق الأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين. وأود أن أشكر الأمين العام ورئيسة مجلس الحكماء ماري روبنسون على ملاحظاتهما في وقت سابق من هذا اليوم

لتسليط الضوء على الدور المركزي للميثاق بوصفه حجر الزاوية للقانون الدولي وتعددية الأطراف.

تشكل الذكرى السنوية لإنشاء الأمم المتحدة فرصة لإعادة تأكيد التزام الدول الأعضاء الكامل بالميثاق ولإعادة تأكيد الالتزام بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ودعم حقوق الإنسان الأساسية والإيمان بكرامة وقيمة الإنسان. وكذلك، فإن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة مناسبة لتذكر جميع الذين سقطوا ضحايا للفظائع التي ارتُكبت خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية وضحوا بأرواحهم في الكفاح من أجل المستقبل السلمي للعالم. وقد قدم الشعب الأرمني إسهاما كبيرا في النصر في الحرب العالمية الثانية، التي مهدت الطريق لإنشاء الأمم المتحدة. وشارك نحو ٦٠٠ ٠٠٠ من الأرمن في الحرب ولم يعد أكثر من نصفهم من ساحات القتال.

ويقوم الميثاق على هدف بناء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأي المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب. ويعتبر الحق في تقرير المصير أحد المبادئ الأساسية التي أدت إلى زيادة كبيرة في عضوية الأمم المتحدة منذ تأسيسها. وترسخ حق الشعوب في تحديد مستقبلهم بحرية في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ذلك السياق، فإن الحق غير القابل للتصرف لشعب ناغورني كاراباخ في تقرير مصيره من خلال التعبير الحر والملزم قانونا عن إرادته يعد مبدأ وفرضية أساسيتين للتسوية السلمية للنزاعات، وهو مبدأ تقره الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بصفتها صيغة الوساطة الوحيدة المكلفة دوليا بمعالجة النزاع في ناغورني كاراباخ. وتعرب أرمينيا عن تقديرها العميق للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والأمين العام للجهود التي تبذلها الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك لأجل التسوية السلمية للنزاع في ناغورني كاراباخ.

وتكتسي مناقشة اليوم أهمية في ضوء التطورات الحالية في العراق والشرق الأوسط برمته. وأعربت أرمينيا عن شعورها بالقلق إزاء الحالة الراهنة وخطر زعزعة الاستقرار في المناطق المجاورة لها مباشرة وما حولها. ودعونا إلى وقف التصعيد ونأمل أن يتم التصدي لها عن طريق الحوار والوسائل السلمية وحدها. ونرى أنه يجب أن تواصل مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة اللذين ارتكبا فظائع في سوريا العراق توحيد المجتمع الدولي وأن تكون أساسا لتوطيد السلام والأمن الإقليميين.

وبالرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن خلال الـ ٧٥ عاما الماضية، ما نزال نواجه النزاعات المسلحة والفقر المدقع وتزايد اللامساواة وتقلص الحيز الديمقراطي وأعمال العنف ضد النساء والفتيات على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/74/1). وكثيرا ما تشكل انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي تشمل الحق في تقرير المصير، الأسباب الجذرية للنزاعات ما دمنا نشهد التمييز وكراهية الأجانب والاستبعاد والسياسات الحكومية التي تحرض على الكراهية وتمجيد جرائم الكراهية.

وعلى النحو الذي تم تبيانه مرات عديدة سابقا، فإن من شأن التعصب وكراهية المجموعات الإثنية والدينية أن يؤديا إلى ارتكاب الفظائع الجماعية وجرائم الإبادة الجماعية إذا لم يعالجا بصورة صحيحة. وما برحت أرمينيا تدعم دائما الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى منع الإبادة الجماعية وتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر. ولا يزال التعاون المتعدد الأطراف هاما دائما لتوفير منابر للحوار والتصدي للتحديات العالمية.

وختاما، أود أن أكرر تأكيد التزام أرمينيا الراسخ بتعددية الأطراف الفعالة تمشيا مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أحمد (مصر): اسمحوا لي بداية أن أتوجه بالتهنئة للأعضاء الجدد المنتخبين في مجلس الأمن وأتمنى لهم كل التوفيق

والسداد. وأخص بالذكر فييت نام رئيسة المجلس لهذا الشهر، التي نثق بأنها ستقود أعمال المجلس بحكمة واقتدار. كما أود أن أنقل تحيات وتقدير السيد سامح شكري وزير خارجية مصر إلى معالي السيد فام بينه مينه، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام لدعوته الكريمة للمشاركة في هذا النقاش المهم، والتي حالت ارتباطات طارئة للسيد الوزير دون المشاركة فيه.

يأتي اجتماعنا في توقيت بالغ الأهمية حيث يتزامن مع مطلع عام الاحتفال بمرور ٧٥ عاما على إنشاء منظمة الأمم المتحدة وإقرار الميثاق الذي تفخر مصر بأنها كانت ضمن الدول التي شاركت في صياغته، وهو توقيت حاسم من عمر منظمتنا يدفعنا إلى النظر بعين المدقق لما حققه الميثاق من نجاحات، وما يواجهه من تحديات، وسبل التحرك لضمان مواكبة الميثاق والأمم المتحدة لمتطلبات العصر الحالي والمستقبل. وهي الأسئلة التي سنسعى للمساهمة في الإجابة عنها خلال هذا البيان.

فعلى صعيد النجاحات تؤمن مصر بأن ميثاق الأمم المتحدة المستقر بمبادئه يشكل القواعد الدولية الراسخة للتعايش السلمي ولا يمكن النكوص عنه أو التشكيك فيه. فالميثاق يؤكد على مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحسن الجوار والامتناع عن استخدام القوة وحل النزاعات بالطرق السلمية، وهي كلها أسس للعلاقات المستقرة بين الدول وبدونها لا تستقيم المنظومة الدولية. وخير دليل على ذلك العديد من الأزمات التي تعصف بعالمنا نتيجة لعدم احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وبالنسبة للتحديات، فتنقسم إلى تحديات داخلية نابعة من الميثاق أو تواجه تنفيذه، وتحديات خارجية مستحدثة أفرزها مرور ٧٥ عاما على اعتماده.

وفيما يتعلق بالتحديات المستحدثة، يواجه الميثاق واقعا معاصرا يختلف عن ذلك الذي واكب انتهاء الحرب العالمية الثانية عندما تم إقراره. فعالمنا اليوم يواجه تحديات الإرهاب والتطرف الذي لا يفرق بين دين وجنس وأصبح مدعوما وممولا من دول لتحقيق أهداف سياسية. كمنا نواجه تحدي عمل البعض على تفكيك وتفتيت الدول ومؤسساتها الوطنية والانزلاق إلى مستنقع صراعات الهوية. وللأسف فإن الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط تعكس بوضوح هذين التحديين في سوريا ليبيا واليمن.

كما نواجه كذلك تحديات تغير المناخ، وندرة المياه والتعاون في استخدام الموارد المائية العابرة للحدود، وهي القضايا التي يتعين أن تتكاتف جميع الدول وتنسق جهودها لمواجهتها في ضوء ما ستتسبب فيه من آثار سلبية بالغة في مختلف الأقاليم إذا لم يتم التعاطي معها. وفي هذا الإطار، نسعى حاليا للتوصل إلى اتفاق بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة. ونقدر مشاركة الولايات المتحدة والبنك الدولي في المفاوضات.

أما التحديات الداخلية التي تواجه ميثاق الأمم المتحدة، فيمكن إبرازها في النقاط التالية التي تتقاطع مع بعضها في العديد من المواقف.

أولا، مدى التزام الدول بتنفيذ الميثاق والعمل وفقا لمبادئه ولقرارات الشرعية الدولية الصادة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية. ولعل السجل المصري الممتد لخمسة وسبعين عاما من احترام قرارات الشرعية الدولية خير دليل على احترامنا لتعهداتنا بموجب الميثاق. إلا أن الكافة لا يسلكون للأسف ذات المسلك، حيث نشهد في الشرق الأوسط خرقا ممنهجا من قبل البعض لقرارات الشرعية الدولية. وآخر مثال لذلك، مذكرتا التفاهم الموقعتان بين الحكومة التركية ورئيس حكومة الوفاق الوطني في طرابلس في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ما يعد خرقا علنيا لقرارات الشرعية الدولية، خاصة قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١).

ثانيا، ازدواجية المعايير داخل المنظمة، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي تؤكد مصر على أنها أصل كل ما تشهده

منطقة الشرق الأوسط من اضطرابات، وأن إيجاد حل عادل ودائم له قائم على قرارات الشرعية الدلية، سيؤدي إلى معالجة أهم أسباب عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

ثالثا، إسراع مجلس الأمن في استعمال التدابير بموجب الفصل السابع بدلا من تفعيل الفصل السادس من الميثاق، في خطوات استباقية ودبلوماسية وقائية، وضرورة تفعيل دور محكمة العدل الدولية بموجب الفقرة ٣ من المادة ٣٦ بشأن إحالة النزاعات ذات الطابع القانوني إلى المحكمة، وكذا المادة ٩٦ بشأن طلب فتوى من المحكمة.

رابعا، التضارب في الميثاق، حيث يؤكد من ناحية مبدأ المساواة بين جميع الدول، بينما يمنح خمس دول فقط حق النقض من ناحية أخرى، بما يؤسس لخلل جوهري يؤثر على كفاءة ومصداقية مجلس الأمن والأمم المتحدة في العديد من المواقف.

خامسا، ضعف أدوات التنفيذ والحاجة لمراجعة كفاءتها، وأبرزها تلك المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة وكذا المفهوم الشامل لحفظ السلام وبناء السلام في ظل احترام سيادة الدول.

في ضوء هذه التحديات، وسعيا لعدم تحول الأمم المتحدة إلى ”راع للأزمات“ على حد تعبير الأمين العام خلال المناقشة المخصصة لهذه المسألة في شباط/فبراير ٢٠١٨ (S/PV.8185، الصفحة ٣) تؤكد مصر على ما يلي.

أولا، اضطلاع مجلس الأمن ومختلف هيئات المنظمة بمسؤولياتها ومواجهة خروقات قرارات الشرعية الدولية بوضوح وحسم، وعدم التسامح مع الدول الداعمة للإرهاب والمخالفات للقرارات الدولية. فمن غير الممكن الاستمرار في مشاهدة ما يحدث في ليبيا وسوريا من تدخلات خارجية من دون تحريك ساكن. وأود التأكيد في هذه الصدد على ما نوه به الأمين العام صباح اليوم فيما يتعلق بالالتزامات بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، تعاون الدول وفقاً لمبادئ الميثاق من حسن الجوار، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وقبول الوساطة بنوايا صادقة، وقيام المجتمع الدولي بتشجيع الوساطة في النزاعات المختلفة.

ثالثا، ضرورة تعزيز التنسيق على المستوى الدولي من خلال الأطر المعنية التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بجهود مكافحة الإرهاب والمشاركة في المعلومات المتوافرة في هذا الصدد، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

رابعا، أهمية اتخاذ خطوات جادة لتحقيق التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ وتعزيز قدرة الدول النامية على النفاذ للتمويل، خاصة من القطاع الخاص، حيث أن ضَعف التنمية يبقى سببا رئيسيا للنزاعات. كما يتطلب التعامل مع النزاعات مقاربة قائمة على تواصل الاستجابة لمراحلها المختلفة بدءا من صنع السلام ووصولا إلى استدامة السلام، كما يتعين اتخاذ خطوات جادة لمنع الانتشار ونزع السلاح النووي.

خامسا، تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، وفقاً للفصل الثامن من الميثاق. وفي هذا الصدد، حرصت مصر خلال رئاستها الحالية للاتحاد الأفريقي على تحقيق تناغم بين الأطر الأفريقية وتلك التابعة للأمم المتحدة المتعلقة بالسلم والأمن والبناء على الميزات النسبية التي تتمتع بها كل منظمة.

سادسا، إجراء إصلاح حقيقي لمجلس الأمن لا يقوم على حلول جزئية أو مرحلية، إنما يعترف برفع الظلم التاريخي عن القارة الأفريقية. وتتمسك مصر، في هذا الصدد، بتوافق آراء إيزولويني الذي يدعو إلى إلغاء الفيتو أو إعطائه للدول الجدد دائمة العضوية لضمان معالجة الخلل الجوهري الحالي في أعمال المجلس.

ختاماً، تدرك مصر حساسية المنعطف التاريخي الذي تواجهه الأمم المتحدة وميثاقها، لذا نؤكد على أهمية اتخاذ

خطوات عملية لضمان استمرار منظمتنا في أداء دورها بفاعلية وللحفاظ عليها كمحفل نشارك فيه جميعاً للحفاظ على أمن وسلام البشرية وتأمين متطلبات مواطنينا في الحياة الكريمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد لام باديا (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر جمهورية فييت نام الاشتراكية على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تتسم بأهمية خاصة بالنظر إلى أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد ميثاق الأمم المتحدة، المعاهدة التأسيسية للمنظمة، التي تشمل المقاصد والمبادئ التي توحد جميع الدول الممثلة هنا.

تؤمن غواتيمالا، بوصفها بلدا مؤسسا لميثاق الأمم المتحدة، إيمانا راسخا بهذه المنظمة وبالدور الأساسي لمجلس الأمن في صون وتعزيز السلام والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان وبالتنمية المستدامة للشعوب.

إن عام ٢٠٢٠ هو سنة تاريخية. فبعد ٧٥ سنة على إنشاء المنظمة، وبالنظر إلى الظروف العالمية التي نواجهها، يجب علينا أن نوجه اهتمامنا الآن أكثر من أي وقت مضى إلى المبادئ التي قامت عليها المنظمة والتمسك بميثاق الأمم المتحدة من أجل صون السلام والأمن الدوليين وتحقيق الوجود الأساسي والمؤسسي للأمم المتحدة.

وبالنظر إلى أهمية هذه المناقشة، أود أن أسهم فيها من خلال الإشارة إلى ثلاث أولويات راسخة تدعم ميثاق الأمم المتحدة: الفقرة الأولى من الديباجة والغرض المنشود في الفقرة ١ من المادة ١ وقرار الجمعية العامة ١ (د-١). وسأمضي قدماً بهذا الترتيب.

تنص الفقرة الأولى من الديباجة على أن مهمة الأمم المتحدة هي إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وفي هذا الصدد، يجب حشد الجهود لتسوية النزاعات بين الدول بالوسائل السلمية. وقد أنشئت المنظمة لوضع آليات للسلام ومنع نشوب حروب في المستقبل - ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لتجنب نشوبها.

إن الغرض المنشود في الفقرة ١ من المادة ١ هو صون السلام والأمن الدوليين واتخاذ تدابير جماعية فعالة تحقيقا لهذه الغاية لمنع نشوء أخطار تهدد السلام وقمع أعمال العدوان ومعالجة المنازعات بالوسائل السلمية وطبقا لمبادئ العدل والقانون الدولي أو إيجاد تسوية لها. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين من خلال تسوية المنازعات بالوسائل السلمية عن طريق القيام بواجباته وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

أخيرا، واستنادا إلى الميثاق، صيغ قرار الجمعية العامة ١ (د-١) ردا على الطريقة التي انتهت بها الحرب العالمية الثانية وشدد على أهمية القضاء على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، وبعد مرور ٧٥ عاما على وضع الميثاق وبالنظر إلى الخطر الوشيك والمدمر والمأساوي لنشوب حرب عالمية أخرى، بات من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن نُذكر الالتزامات التي التزمنا بها، نحن الدول، وأن نفي بها بغية ضمان السلام والأمن الدوليين.

وتشدد غواتيمالا على الثقة التي تضعها الدول الأعضاء في أجهزة هذه المنظمة، بما في ذلك محكمة العدل الدولية، بإحالة المنازعات التي تنشأ بينها إليها للنظر فيها، فضلا عن التزام البلدان بصون وتعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء العالم. وتنوه غواتيمالا بالعمل الهام الذي تضطلع به محكمة العدل الدولية، بما أن أحكامها توفر اليقين ومراعاة الامتثال لمعايير القانون الدولي. وأودّ أن أعرب عن تقديرنا ودعمنا لعمل المحكمة ولقضاتها.

وأكرر التأكيد على الأهمية التي توليها غواتيمالا لمجلس الأمن ولمهامه بموجب الفصل السادس من الميثاق فيما يتعلق

بالتسوية السلمية للنزاعات. وتؤكد غواتيمالا من جديد التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبمساعدة مجلس الأمن في الاضطلاع بهذه الجهود من خلال إيلاء الأولوية للنهج الوقائي في صون وتوطيد السلم العالمي.

أود أن أختتم بياني أمام مجلس الأمن بهذه الكلمات الواردة في رسالة البابا فرانسيس إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، والذي عُقد في آذار/مارس ٢٠١٧:

”إن الأخلاقيات والقوانين التي تستند إلى التهديد بالتدمير المتبادل – وربما بتدمير البشرية جمعاء – تتناقض وروح الأمم المتحدة في حد ذاتها.“

ويجب أن نفعل شيئا حيال ذلك. إنها مسؤوليتنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا.

السيد سوخي (منغوليا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ جمهورية فييت نام الاشتراكية على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن أعرب عن امتناني إزاء عقد هذه المناقشة المفتوحة.

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيبا حارا بجميع الأعضاء الجدد المنتخبين في مجلس الأمن – إستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفييت نام والنيجر – ولأعرب عن ثقتنا الكاملة في قيادتهم والتزامهم بمعالجة قضايا السلم والأمن العالميين. ونعرب عن تقديرنا أيضا للأعضاء المنتهية ولايتهم – بولندا وبيرو وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار والكويت – على مساهمتهم الهامة في عمل مجلس الأمن.

وقد قام الآباء المؤسسون للأمم المتحدة بإنشاء المنظمة على ثلاث ركائز هي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان – لمنع نشوب الحروب عن طريق ربطنا جميعا بأواصر نظام دولي قائم على القواعد. وبعد إنشاء الأمم المتحدة بخمسة وسبعين عاما، ما زلنا نصارع تحديات هائلة، منها النزاعات المطولة، واستمرار الفقر والجوع والإرهاب والتطرف العنيف، وانتهاكات حقوق الإنسان، والأزمات المالية والاقتصادية، والتقلبات المناخية السريعة. وكذلك يتضاءل احترام المؤسسات والمعايير الدولية. وتواجه تعددية الأطراف تحديات أكبر مما واجهته في أي وقت مضى.

وتحديات العالم المعاصر في مجالات السلام والأمن، والتنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون تُلح على المجتمع الدولي بتجديد التزامه بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والدفاع عنها. ولصون السلام والأمن الدوليين، يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتقيد بمبادئ الميثاق بحسن نية. وينبغي لجميع الأعضاء في المنظمة بصفة خاصة أن يفوا بواجب الامتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي، أو إتيان أي تصرف آخر يتنافى ومقاصد الأمم المتحدة.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد للحاضرين التزام منغوليا الراسخ بدعم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومبادئ القانون الدولي وتعزيزها. ولذلك، أود أن أكرر تأكيد موقف منغوليا المبدئي والتزامها بتعزيز تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، على نحو لا يعرض السلم والأمن والعدل الدوليين للخطر.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على أن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠ تتيح للمجتمع الدولي فرصة ليؤكد من جديد التزامه الجماعي بدعم ميثاق الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة أسوسينا (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

نهنئ فييت نام – ويمثلها اليوم معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، السيد فام بينه مينه – على تولي رئاسة مجلس الأمن. ونرحب بحضور الدولتين العضوتين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا – إندونيسيا وفييت نام – باعتبارهما عضوين غير دائمين في المجلس، ونتطلع إلى مواصلة تعزيز الشراكة والتعاون الشاملين بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن العلاقة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة علاقة راسخة في ميثاقيهما. فمن ناحية، فإن المادة ٢ من ميثاق الرابطة تلزمها ودولها الأعضاء بدعم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ومن ناحية أخرى، تشير المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة إلى دور الترتيبات أو الوكالات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. ويعد التعاون من أجل تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين سمة رئيسية من سمات الشراكة والتعاون الشاملين بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة.

وتعتقد الرابطة أن النزعة الإقليمية وتعددية الأطراف مبدآن من المبادئ والأطر الهامة للتعاون، وأن قوتهما وقيمتهما تكمنان في شموليتها وطبيعتها القائمة على القواعد والتأكيد على المنفعة والاحترام المتبادلين. ولدينا التزام مشترك بصون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، وكذلك بالحل السلمي للمنازعات، بما في ذلك الاحترام الكامل للعمليات القانونية والدبلوماسية، دون اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وفقا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ونقوم بتعزيز الأمن المستدام في المنطقة من خلال تعزيز الثقة الاستراتيجية والمتبادلة داخل الرابطة وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع نطاقا، وقدمنا المساعدة من خلال إعادة تأكيد مبادئ معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، فضلا عن تطبيقها على المنطقة الأوسع نطاقا، وعلى أساس التمسك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وننوه بالمساهمة المستمرة لاجتماع وزراء دفاع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاجتماع الموسع لوزراء دفاع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا في صون السلام والاستقرار الإقليميين. ونرحب بموضوع الهيئة القطاعية للدفاع في العام الماضي بشأن الأمن المستدام، بهدف تعزيز التعاون في مجال الدفاع وتوطيده وتحقيق الاستفادة المثلى منه ودعم الأنشطة المشتركة بين الركائز. ويسرنا أن نلاحظ إحراز مزيد من التقدم في مجال المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، والأمن البحري، وعمليات حفظ السلام، ومكافحة الإرهاب، والطب العسكري، والأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام، وأمن الفضاء الإلكتروني.

ولا يزال حفظ السلام هو البرنامج الرئيسي لمؤسسة الأمم المتحدة. ويستمر تعزيز التعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، مع الاضطلاع بالأنشطة من خلال مراكز التنسيق الوطنية للدول الأعضاء في الرابطة وشبكة مراكز حفظ السلام التابعة للرابطة. وحتى تموز/يوليه ٢٠١٩، ساهمت الدول الأعضاء في الرابطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بنحو ٥٥٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، فضلا عن الإسهام بالخبرة التقنية.

وقد كثفنا الجهود للنهوض بخطة المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال توفير عدد متزايد من حفظة السلام من النساء وإنشاء سجل رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمرأة من

أجل السلام، الذي أكد الأمين العام من جديد على التزام الأمم المتحدة بتقديم الدعم التقني له.

وعزز تعاون الرابطة الجهود المبذولة بشأن المسائل المتصلة بالإرهاب الدولي والتهديدات غير التقليدية، بما في ذلك الجريمة عبر الوطنية. وشارك ممثلو الدول الأعضاء في الرابطة والأمانة العامة للرابطة في حلقات عمل ومؤتمرات إقليمية ترعاها الأمم المتحدة بشأن مسائل مثل مكافحة الإرهاب، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، والجريمة الإلكترونية، والجريمة البيئية، والاتجار غير المشروع بالبشر والمخدرات.

وتتطلع الرابطة إلى مواصلة تعزيز شراكتها مع الأمم المتحدة في طموحها المشترك المتمثل في صون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار ومواصلة تعزيز القيم الموجهة نحو السلام في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

وأود، بصفتي الوطنية، أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، إن الفلبين، بصفتها عضوا يفخر بأنه من المؤسسين للأمم المتحدة، ملتزمة التزاما راسخا بالقانون الدولي، حيث إنه أساس لا غنى عنه في جهودنا لبناء عالم أكثر سلما وازدهارا وعدلا، مع تمتع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي. ومن أجل تعزيز احترام القانون الدولي، يجب تسوية جميع المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا للمادة ٢ والفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ويمثل إعلان مانيلا لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية لعام ١٩٨٢ التعبير الرسمي لواجبنا الجماعي المتمثل في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية في الساحة الدولية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، يشكل الإرهاب، بما له من صلات بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين. وتؤيد الفلبين الجهود التي صدر بها تكليف بموجب ميثاق الأمم المتحدة بشأن اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع الأخطار التي تهدد السلام والقضاء عليها. ونؤيد الصكوك القانونية التي وضعناها على مر السنين لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه، إلى جانب قرارات مجلس الأمن وتنفيذها تنفيذا فعالا.

ثالثا، ندعم أولوية السيادة، ومبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها. وتعتمد الأمم المتحدة على أساس السيادة الإجمالية لأعضائها. ولا تسخر السيادة من أجل البعض ضد الآخرين، بل للأغراض المشتركة المتمثلة في تحقيق السلام والتعاون المثمر. ونرى أيضا أن نزاعات اليوم تتطلب نفس القدر من الثقة واحترام السيادة، وليس فرض مبدأ تعددية الأطراف على الدول ذات السيادة. فالعمل ضد السيادة يقوض النظام الدولي، على نحو ما شهدنا عندما تفشل الدول في العمل المتعدد الأطراف.

وأختتم بياني بإعادة تأكيد التزام الفلبين بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا خلال تصدينا بثبات للتهديدات المستمرة التي تواجه السلام العالمي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

السيدة كويل مورسيا (بنما) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى حكومة فييت نام على عقد مناقشة اليوم الحسنة التوقيت، التي تسعى إلى إعادة تأكيد القيمة التي لا تقدر بثمن لميثاق الأمم المتحدة والتزام المجتمع الدولي بدعمه من أجل صون السلم والأمن الدوليين. كما نرحب بالإحاطتين اللتين قدمهما الأمين العام والسيدة ماري روبنسون، وشددا فيهما على المسائل البالغة الأهمية لمناقشة اليوم.

لقد عززت بنما، بصفتها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، مقاصد الميثاق ومبادئه وأيدت تعددية الأطراف بوصفها آلية بلا منازع لمعالجة المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي

معالجة فعالة، وإطارا مثاليا للتعاون في تعزيز وجود نظام سلمي أكثر عدلا وإنصافا للجميع. وفي وقت شديد الحساسية في عالم اليوم، حيث أصبح بذل جهود جماعية من أجل السلام أمرا وشيكا، من المهم تجديد الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي قبل سبعة عقود لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، عن طريق تهيئة الظروف التي يمكن فيها صون العدالة واحترام الالتزامات التي قطعت بموجب المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. ويعد تجديد الالتزام أمرا أساسيا لكفالة تهيئة مناخ من التعايش والثقة والتسامح للجميع.

ويجب أن نفكر على وجه السرعة في بناء عالم من هذا النوع – عالم يقوم على احترام حقوق الإنسان الأساسية وتعزيز القيم التي تعزز تقدم البشرية، مع وجود نظام عالمي للعدالة والحرية يقدر البشر، بعد الألم والمعاناة التي سببتها الحربان العالميتان.

وتزداد التحديات والتوترات تعقيدا بشأن جدول الأعمال العالمي. ويشكل تزايد التهديدات الناشئة عن النزاعات وعدم المساواة وآفة الإرهاب والتطرف وكراهية الأجانب وخطاب الكراهية والأزمات الإنسانية التي تسببها الآثار المدمرة لتغير المناخ تحديا يوميا لفعالية هذه المنظمة، بل لفعالية مجلس الأمن في المقام الأول، بوصفه الجهاز الذي تقع على عاتقه المسؤولية الكبرى عن صون السلام.

وكما بيّنا من قبل، فإن فعالية الأمم المتحدة تتطلب إبداء العزم والإرادة السياسية لمواجهة تلك التحديات. ولا يمكننا الاستمرار في إصدار الوثائق والإعلانات في حين أن تكلفة العجز عن اتخاذ إجراءات جماعية تقاس بالأرواح التي تزهق في جميع أنحاء العالم. ونهيب بالأمم المتحدة لأن تكون نصيرة للمصلحة الجماعية وناهضة ببناء السلام. ولكي يتسنى لها ذلك فإن عليها المضي من القول إلى العمل الملموس. وبوصفنا بلدا يؤيد الحوار البناء، تدرك بنما أن المنظمة لن تكون قادرة على خدمة جميع الشعوب إلا بقدر ما تبدي الدول الممثلة هنا العزم على تحقيق ذلك.

وعلينا العودة إلى ذلك الجوهر الذي منح الحياة لمنظمتنا هذه. وعلينا أن نمكن لأنفسنا حقا بثقافة فعالة ومتجددة للسلام من شأنها الحفاظ على رؤية الموقعين الأصليين على ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يكون الدفاع عن المبادئ والقيم النابعة منه التزاما يوحد بيننا، فضلا عن الإرث الذي نخلفه للأجيال القادمة التي تنشد ذلك الإرث اليوم أكثر من أي وقت مضى لأنها تستحق الحماية من ويلات الحرب.

ولقد ظلت بنما طوال تاريخها جزءا من تسوية النزاعات بين البلدان في منطقتنا وشاهدا عليها. وبنما دولة طرف في المعاهدات التي تدعو إلى نزع السلاح لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن على ثقة تامة في عمل محكمة العدل الدولية الرامي إلى وضع طرائق للتسوية السلمية للمنازعات الدولية.

وبهذه الرؤية وفي هذه السنة التي تكتسي أهمية خاصة نستعد فيها للاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، تؤكد بنما مجددا عزمها والتزامها الوطيد بتعزيز النظام المتعدد الأطراف على أساس المقاصد والمبادئ التي نشأت عليها الأمم المتحدة، والتي يجب أن يظل جوهرها صون السلم والأمن الدوليين، مثلما كان دائما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد جينغا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد رومانيا البيان الذي سيتلى باسم الاتحاد الأوروبي. وسأدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تؤمن رومانيا بأن الأمم المتحدة لا تزال المحفل الأنسب للتصدي الجماعي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وميثاق الأمم المتحدة عنصر أساسيا لتحقيق ذلك الهدف. ويعود التزام بلدي بالتعددية إلى وقت طويل سابق لإنشاء الأمم المتحدة. ورومانيا هي البلد الوحيد الذي قدم دبلوماسيا انتخب مرتين لرئاسة عصبة الأمم. وكان اسمه نيكولاي تيتوليسكو.

وتمشيا مع الهدف الطموح الوارد في ديباجة الميثاق بشأن تهيئة الظروف التي يمكن فيه تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، فإن الأمم المتحدة هي الإطار الرئيسي للتعاون العالمي وركيزة من ركائز العدالة والقانون الدوليين.

واليوم يخضع دور الأمم المتحدة للمزيد من المناقشة. ومع ذلك يمكننا أن نتفق جميعا على أن الأمم المتحدة قد ساعدت مجتمعاتنا بعد مرور ٧٥ عاما على إنشائها على النمو من خلال الحوار والتفاوض والمسؤولية المشتركة. وبرهن الميثاق على أنه وثيقة حية واستشرافية تتضمن الأدوات اللازمة للتصدي للتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين أو تسمح بإنشاء تلك الأدوات. ومن واجبنا تحسين تلك الأدوات. وتشيد رومانيا بالجهود التي يبذلها الأمين العام في السعي لإصلاح منظومة الأمم المتحدة حتى تتمكن من التصدي على نحو أفضل للتحديات العالمية الراهنة.

ونسلم بالدور الذي يؤديه الفصل السادس من الميثاق في دعم تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ودعوته إلى زيادة استخدام منع نشوب النزاعات والتسوية السياسية للمنازعات عن طريق الإنذار المبكر والوساطة والتنسيق والاتصالات الاستراتيجية. وقد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى في ظل هذه البيئة الدولية المضطربة حاليا اتباع مسار سياسي يؤدي إلى التهدئة. وتؤكد التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن المجتمع الدولي مسؤول عن إيجاد فرص للحلول السياسية دعما للسلام الدائم. وليس لدينا خيار آخر قابل للتطبيق.

ويوفر الفصل الثامن من الميثاق الأساس لمشاركة المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. وأود التنويه إلى أن رومانيا قد أخذت زمام المبادرة في عام ٢٠٠٥، بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، لاتخاذ أول قرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وعلاوة على ذلك، وعندما تولت رومانيا رئاسة لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٨، أُضفي الطابع المؤسسي للمرة الأولى على التعاون بين لجنة بناء السلام والاتحاد الأفريقي. وعلى نفس المنوال نظمت وزارة الشؤون الخارجية الرومانية بدعم من الاتحاد الأفريقي برنامجا تدريبيا للخبراء الأفارقة في مجال تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، عقد في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

وعلى الرغم من أن الميثاق لم ينص صراحة على إنشاء عمليات حفظ السلام، فإن روح الميثاق تقتضي تنفيذ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد اشتهر عن داغ همرشولد أنه كان يعتبر عمليات حفظ السلام ”الفصل السادس ونصف الميثاق“ وأنه توقع لها أن تكون في منزلة بين التسوية السلمية للمنازعات الواردة في الفصل السادس والأساليب الأكثر قسرية المنصوص عليها في الفصل السابع. وبذلك تبوأت الأمم المتحدة مكانها تدريجيا بوصفها المنظمة الرائدة في ميدان حفظ السلام. وما برحت رومانيا تؤيد ذلك النهج. فعلى سبيل المثال، شارك بلدي في ١٠ بعثات وعمليات للأمم المتحدة في عام ٢٠١٩.

وإذ نستهل عاما جديدا يتعين علينا السعي فيه لإيجاد حلول للتحديات العالمية الأكثر إلحاحا، أود أن أؤكد التزام رومانيا مجددا بأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقيمه الأساسية. ويدعو الميثاق إلى حماية كرامة البشر وقدْرِهم. وإذ يظل تحسين أدواته موضع نظر ومسألة يتعين اتخاذ قرارارت بشأنها، فلا جدال في مبادئ الميثاق وقيمه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد سكوغ (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان ألبانيا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وصربيا ومقدونيا الشمالية.

واحتراما لجميع المتكلمين بعد ظهر هذا اليوم وربما بعد غد، أوجزت بياني إلى حد كبير، وستكون نسخته الكاملة متاحة على شبكة الإنترنت.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تعازينا للأسر التي فقدت أحباءها في حادث تحطم الطائرة المأساوي خارج طهران صباح أمس.

وأهنئكم سيدي وبلدكم فييت نام على تولي رئاسة مجلس الأمن. ويرحب الاتحاد الأوروبي باختياركم موضوع مناقشة اليوم المفتوحة.

وعلى مدى ما يقرب من ثلاثة أرباع قرن، لم يظل ميثاق الأمم المتحدة بمثابة الأساس القانوني لهذه المنظمة فحسب، بل ظل أيضا رمزا دائما للتعاون المتعدد الأطراف وللنظام الدولي القائم على القواعد. ويمثل هذا الميثاق، الذي سُطِّر في نهاية أحلك الأيام في تاريخ البشرية، أملا جديدا لشعوب العالم. ولا يزال ميثاق الأمم المتحدة مهما ومجديا اليوم كما كان عند التوقيع عليه للمرة الأولى. وليس تأييد القواعد والمعايير المتفق عليها سوى نقطة البداية التي ننطلق منها للتصدي للتحديات المتزايدة التعقيد. وما برح الميثاق والتعاون المتعدد الأطراف الناشئ عنه رمزا للنجاح الباهر. فقد تراجع بصورة واضحة العنف وأشكال النزاعات بين الدول التي وُضع الميثاق لمعالجتها. وهو مفيد لنا جميعا سواء للبلدان التي تملك القوة العسكرية والهيمنة الاقتصادية أم تلك التي لا حول لها ولا قوة. فجميعنا يستفيد منه ويظل الميثاق في خدمتنا جميعا.

ويجب علينا أن نسلم في الوقت نفسه بتزايد الأنواع الجديدة من التهديدات، بما في ذلك الحرب الهجينة والتدخل الأجنبي والتطرف العنيف. وستواصل التطورات العالمية الكبرى، مثل تغير المناخ وتغيرات التركيبة الديمغرافية والتكنولوجيا التحولية، طرح تحديات جديدة أمام السلم والأمن الدوليين. وعلينا أن نواصل إيجاد سبل للحيلولة دون نشوء هذه التحديات ومعالجتها عن طريق تطوير النظام المتعدد الأطراف وتعزيزه وإصلاحه. إن نقطة انطلاقنا الوحيدة للتصدي للتحديات العالمية المعقدة والمترابطة هي التعاون المتعدد الأطراف الذي يربط بيننا جميعا. ويأتي ميثاق الأمم المتحدة في صميم ذلك.

وعلى الرغم من أننا نعيش في عصر لم يسبق له مثيل من حيث كمية ونطاق الهياكل متعددة الأطراف، فإن النظام المتعدد الأطراف يواجه كذلك تحديات متزايدة. وتقوض أشكال التنافس والتوترات الجديدة هذا النظام. وتبدو المعاهدات والاتفاقات المقبولة على نطاق واسع موضع تشكيك. وقد قيل إن ذلك هو نتاج تحول في القوة وما يبدو أنه عجز تعددية الأطراف في مواجهة التحديات العصرية؛ وإن مشروعية النظام المتعدد الأطراف تتلاشى وإن المثل التي يمثلها قد تجاوزها الزمن.

ولكن لنبني مناقشتنا هنا اليوم على الحقائق. إن من شأن تهميش النظام المتعدد الأطراف والرجوع إلى قواعد تعود إلى فترة ما قبل اعتماد ميثاق الأمم المتحدة أن يعيدنا إلى أمر نعرفه جميعا، ولا سيما نحن الأوروبيين، معرفة جيدة – الفوضى والعنف. فالقوة ليست لعبة صفرية ويصب احترام النظام الدولي القائم على القواعد في مصلحة الجميع.

إن التصعيد الذي تتابع فصوله في الشرق الأوسط مثال بالغ الخطورة. فهو يمكن أن يعرض الأمن الإقليمي للخطر ويقوي شوكة الإرهاب العالمي. ويساور الاتحاد الأوروبي قلق عميق إزاء الزيادة الأخيرة في المواجهات العنيفة في العراق ويشدد على ضرورة وقف التصعيد واللجوء إلى الحوار واحترام السيادة العراقية. فالسبيل الوحيد للمضي قدما هو التوصل إلى حل سياسي إقليمي يتماشى مع القانون الدولي. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة، في هذا السياق، على الحفاظ على خطة

العمل الشاملة المشتركة وعلى تنفيذها تنفيذا كاملا. فهي عنصر أساسي في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي وعنصر حاسم لأمن المنطقة والعالم.

وفي الوقت نفسه، من الضروري، في عالم ممزق، أن تسمح جميع الدول الأعضاء للأمم المتحدة بأن تضطلع بدورها كمنبر للحوار. ورسالة القيادة الجديدة للاتحاد الأوروبي واضحة. فالاتحاد الأوروبي حارس لتعددية الأطراف، وسيظل كذلك، مدافعا عن النظام الدولي القائم على القواعد، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان، وهو نظام توجد الأمم المتحدة وميثاقها في صميمه. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم المؤسسات التي تخدمنا بشكل جيد والقواعد والمعايير التي أرست الأساس للتقدم الذي شهدناه واستفدنا منه على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية.

ولا يصب دعم النظام المتعدد الأطراف واحترام ميثاق الأمم المتحدة في مصلحة جميع الدول الأعضاء فحسب؛ بل إنه مسؤولية جميع الدول الأعضاء أيضا. وسيُعلي الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه على الدوام التعاون على المواجهة وتعددية الأطراف على الانعزالية وسيتقيدون بالتزاماتنا وسيساعدون الآخرين عن طيب خاطر على التمسك بالتزاماتهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي، وجمهورية فييت نام الاشتراكية على الدعوة إلى المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة. وكذلك أرحب بالأعضاء الجدد غير الدائمين في مجلس الأمن وأتمنى لهم التوفيق.

إن مشاركتنا جزء من التزام الأرجنتين الراسخ بميثاق الأمم المتحدة واحترامها الكامل للقانون الدولي. ويرتبط الموضوع الذي اختارته فييت نام بالأحداث الجارية أشد الارتباط. وتجري هذه المناقشة في سياق بالغ الحساسية بالنسبة للمجتمع الدولي.

فالأزمة التي نشبت في هذا الأسبوع في الشرق الأوسط تتطلب منا أن نفهم أن الامتثال الكامل لمسؤولية مجلس الأمن واحترام الميثاق أمران لا غنى عنهما أكثر من أي وقت مضى. ومن الضروري اليوم استخدام أدوات الميثاق بعزم كامل لأن السلام والأمن الدوليين في الوقت الراهن في حالة توازن هش، زاد عدم استقراره في الأيام الأخيرة.

وقد أصدرت جمهورية الأرجنتين، في هذا السياق، بيانا في ٤ كانون الثاني/يناير جاء فيه ما يلي:

”تعرب جمهورية الأرجنتين عن قلقها إزاء الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط. فأعمال العنف في عالم معولم وشديد الترابط يمكن أن تترتب عليها عواقب مباشرة في جميع أنحاء العالم. ويمكن للشعب الأرجنتيني أن يشهد على هذا، إذ أنه عانى من أعمال إرهابية دولية مرتين على الأقل في ماضينا القريب.

”وفي مواجهة هذا الواقع واستنادا إلى تجربتنا الخاصة، تحث حكومة الأرجنتين الأطراف المتنازعة على اتخاذ خطوات لتخفيف حدة التوترات والعمل على التوصل إلى حل سلمي عن طريق التفاوض لمنع حدوث تصعيد قد يعرض الأمن الدولي للخطر.

”إن جمهورية الأرجنتين، كسابق عهدها دائما، تؤيد التفاوض والدبلوماسية بوصفهما السبيل لتسوية المنازعات. وبناء على ذلك، تهيب الأرجنتين بالمجتمع الدولي أن يضطلع بدور بناء وتحث المنظمات المتعددة الأطراف على الاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بها، وخاصة فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين.“

وما فتئت الأرجنتين، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، ترى أن هناك حاجة حتمية للحفاظ على الحوار وبناء توافق في الآراء لحل أي نزاع. ونحن ندعم دور الميثاق بوصفه صكا يحظر الحرب في سياسات الدول. ويسند نظام الأمن الجماعي إلى

المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن، وهو الجهاز الذي أضفينا عليه الشرعية من خلال الميثاق لذلك الغرض، والذي توافق الدول الأعضاء، بموجبه وعلى النحو الواجب، على القبول بقرارات المجلس والامتثال لها.

وينص الميثاق على توازن دقيق في الإذن باستخدام القوة. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن مسؤولية أساسية عهدت بها إليهم الدول الأعضاء الأخرى. وقد أسهمت الأرجنتين منذ بداية وجود الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى تحسين عملية صنع القرار في المجلس. ويشكِل هذا الموقف انعكاسا طبيعيا لحقيقة أن أعمال هذا الجهاز قد أُحبطت في مناسبات عديدة بالغة الخطورة. ويسلط الواقع الضوء على ضرورة أن يكون مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وشفافية وكفاءة وتمثيلا ومساءلة أمام المجتمع الدولي من أجل الوفاء بمهمته. فأداؤه ضروري، كما تثبت أحداث هذا الأسبوع. وفي هذا السياق، فإن المناقشة بشأن عملية الإصلاح عنصر حاسم يهدف إلى الاستجابة للأحداث المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها والتي تقع في عالم معولم ومضطرب.

ومن الضروري اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تعزيز تعددية الأطراف، كما إنه لا يمكن صياغة إطار عالمي يوجه هذه التوترات من دون مجلس قادر على توفير استجابات للمجتمع الدولي. ومن بين الوسائل والحلول السلمية المتاحة للمنظمة ودولها الأعضاء، ينص الميثاق على التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى الترتيبات أو الاتفاقات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي تختارها. وإذ تعيد الأرجنتين تأكيد التزامها بالميثاق، فإنها تؤكد من جديد الأهمية الأساسية لمبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية وترى أن أي طريقة للتسوية السلمية صالحة بنفس القدر لحل النزاعات والتوصل إلى حلول عادلة.

والتفاوض هو الوسيلة الرئيسية والأساسية لحل المنازعات ويجب على الأطراف أن تلبي بحسن نية النداءات الصادرة عن أجهزة المنظمة، بما فيها الجمعية العامة، للتفاوض. ويقع على عاتق الأطراف التزام بالتصرف بطريقة تجعل للمفاوضات معنى والامتناع عن السلوك الذي قد يحبط المفاوضات. وبدورها، يجب على الدول التي ليست أطرافا في نزاع ما أن تمتنع عن أي سلوك يمكن أن يعرقل الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي.

وفي سياق عملية إنهاء الاستعمار، يتعزز الالتزام بالتفاوض بضرورة إنهاء الاستعمار، على النحو المنصوص عليه في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ٢٦٢٥ (د-٢٥). فنهاية الاستعمار والنظام الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والتطورات في مجال البيئة وحقوق المرأة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تمثل، جميعها، تطورات تقدمية ناشئة عن الميثاق وتسهم مجتمعة في تحقيق الأهداف الأساسية للمنظمة بتعزيز الهدف النهائي المتمثل في الإسهام في السلم والأمن الدوليين وصونهما.

وخلاصة القول، في مواجهة أحداث هذا الأسبوع، أن الدفاع عن مقاصد الميثاق ومبادئه أهم اليوم من أي وقت مضى. ونشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تثق بمسار التفاوض والدبلوماسية وأن تدعمه بنشاط. ويجب على هذه المنظمة المتعددة الأطراف بامتياز، ومجلس الأمن بصفة خاصة، أن يعملا على الوفاء بالمسؤوليات التي أناطها بهما الميثاق. وهذا ما يتطلبه السلم والأمن الدوليان. وستتيح المناقشة المقبلة لمجلس الأمن، المقرر عقدها في ٢١ كانون الثاني/يناير، فرصة أخرى لإرسال إشارة واضحة في إطار هذه العملية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد أروتشا أولابويناغا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تشكركم المكسيك، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة التي تعقد في مناخ سياسي دولي أصبح فيه الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة أمرا أساسيا. وكما قال الأمين العام مؤخرا،

فإننا نعيش في أوقات خطيرة. ويجب علينا في هذه الظروف بالذات أن نعود إلى ما هو جوهري: الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والدفاع عنه.

وبتوقيع ميثاق الأمم المتحدة قبل ٧٥ عاما اتخذ المجتمع الدولي قرارا يضع نظاما دوليا جديدا. ويعتبر الحظر الصريح للتهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية سابقة ولاحقة في تاريخ الدبلوماسية والقانون الدولي. وتعتمد افتراضا كل إمكانيات الأمم المتحدة لتوطيد عالم من التنمية والوئام والمساواة الاجتماعية خلال ممارسة جميع صلاحياتها ومواردها، على ضرورة احترام ذلك المبدأ الحتمي والهش في الوقت نفسه.

ويضطلع مجلس الأمن، بصفته الجهاز الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، بدور رئيسي في ذلك الصدد. وعلاوة على كونه الهيئة التي تتصدى للأزمات، فإن على المجلس أن يوحد صفوفه في نهاية المطاف بوصفه الهيئة الوقائية بلا منازع، في حين يواصل بدأب تيسير وفاء جميع الدول بالتزامها بتسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية.

وفي الأمور المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، يجب على الدول أن تتصرف على نحو يتسق مع الميثاق والقانون الدولي العام. ويقوَّض القانون متى تم تجاهله. وعندما تخفق الدول في ذلك الالتزام، فإن من الأهمية بمكان أن يرقى المجلس إلى مستوى المسؤولية في إنفاذ ميثاق الأمم المتحدة والدفاع عنه وفق سلطاته والوفاء التام بمسؤوليته. وفي حالات الأزمات لا تكون شرعية المجلس وحده على المحك، بل تكون حياة الإنسان وكرامته وقدره عرضة للخطر.

وفي ذلك السياق، تدعو المكسيك مرة أخرى جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، ولا سيما الأعضاء الدائمين في المجلس، إلى الانضمام إلى المبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن الحد من استخدام حق النقض في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية. وكما ذكر ممثل فرنسا هذا الصباح، فقد حظيت هذه المبادرة سلفا بتأييد ١٠٥ من الدول الأعضاء. وفي عصرنا هذا، فإن من غير المقبول أن ترتهن حماية المدنيين ومكافحة الإفلات من العقاب وتقديم المساعدة الإنسانية للخلافات السياسية التي تؤدي إلى تقاعس المجلس.

وبالمثل، تكرر المكسيك للمجلس الإعراب عن قلقها من استمرار بعض الدول في الاحتجاج بالمادة ٥١ من الميثاق للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان بالوسائل العسكرية، ولا سيما ضد الجهات الفاعلة من غير الدول. ومن المقلق أن هذه الممارسة تنطوي على خطر توسيع استثناءات الحظر العام لاستخدام القوة بصورة غير نظامية وجعلها من حكم الواقع. ونظرا لأهمية وجدية المسائل الواردة في الملاحظات التي أحيلت إلى المجلس بموجب المادة ٥١ وانعدام الشفافية التي عولجت بها، فإن من الضروري أن يستعرض المجلس ويعدل أساليب عمله لكفالة الامتثال التام لميثاق الأمم المتحدة، لا سيما في الحالات التي يحتج فيها بأن الدفاع عن النفس قد أصبح وشيكا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي – آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي النرويج.

ونشكر فييت نام على تنظيم هذه المناقشة. وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي بقوة النظام الدولي القائم على القواعد. ولا تزال الأمم المتحدة، التي يشكل الميثاق جوهرها، على أهميتها اليوم أكثر من أي وقت مضى. ونحن نتحدث بصوت واحد دعما لتعددية الأطراف والحل السلمي للنزاعات ومكافحة الفقر واحترام حقوق الإنسان. وأود التشديد على ثلاثة من الإنجازات التي حققناها نحن شعوب الأمم المتحدة في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

فقد اضطلعت البعثات السياسية الخاصة والمبعوثون الخاصون بدور حاسم في تخفيف التوترات. وتمكنت في كثير من الحالات بواسطة الدبلوماسية الخلاقة والدؤوبة من منع نشوب النزاعات وتبيان الطريق إلى الخروج منها. وأثبتت عمليات حفظ السلام أنها بالغة الأهمية في وقف العنف وتهيئة بيئة مواتية للسلام. وسيظل التنسيق والتعاون الوثيقان مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية في الميدان ذي أهمية حيوية. وتعد المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أساسية في منع التهديدات التي يتعرض لها السلام والقضاء عليها. ولا يزال مجلس الأمن يتمتع بشرعية وصلاحيات فريدة في دعم الالتزام بالقانون الدولي. وعندما تتحد صفوف أعضائه، فلا مثيل لدوره أبدا.

ويعد الهيكل الدولي للمنظمات والقواعد التي أنشأناها معا منذ عام ١٩٤٥ نجاحا لا مثيل له. ومع ذلك، نشهد اليوم اتجاها مثيرا للقلق يضع النظام المتعدد الأطراف تحت ضغط كبير، وكذا القواعد والمعايير التي يستند إليها. وبالمثل، فإن التصعيد الأخير الهائل الذي حدث في الشرق الأوسط يشكل مصدر قلق عميق لنا جميعا. ومن الأهمية بمكان أن تمارس جميع الأطراف أقصى درجات ضبط النفس وتستأنف الحوار، فضلا عن التعاون فيما بينها بالوسائل السلمية لحل خلافاتها. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن للإسهام في حل سياسي طويل الأجل للوضع الراهن.

وبوجه أعم، فإننا نواجه تحديات عالمية رئيسية – تغير المناخ والهجرة غير القانونية والإرهاب والأزمات الإنسانية والنزاعات التي لا تستطيع أي من الدول أن تحلها بمفردها. وإذ نعمل على إحياء الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، فإن بلدان الشمال الأوروبي وندعو إلى حشد جديد لدعم تعددية الأطراف. ويتيح الاحتفال بالأمم المتحدة هذا العام فرصة مواتية للتشديد على فوائد التعاون الدولي وما يعنيه للناس في حياتنا اليومية. وسوف يظل ذلك في صميم الجهود المتعددة الأطراف التي تبذلها بلدان الشمال الأوروبي.

ولا يقتصر على عملنا بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة على وقف النزاعات فحسب، بل يشمل أيضا الحفاظ على السلام وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. ونحن نعلم أن من الأرجح أن نتمكن من تحقيق السلام المستدام عندما تشارك المرأة في عمليات السلام والمصالحة وتسهم في صنعها. ونؤيد تماما الجهود الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة بما يمكن من اتباع نهج أكثر شمولا للسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وستواصل بلدان الشمال الأوروبي الدعوة إلى الاستثمار في بناء أمم متحدة قوية فعالة وقابلة للمساءلة. وما زلنا شركاء دائمين في جهودنا المشتركة لدعم النظام الدولي القائم على القواعد، يمكننا من التنبؤ ويهيئ الظروف اللازمة للتصدي لأكثر القضايا العالمية إلحاحا اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في الشهر الأول من فترة عضوية فييت نام الحالية فيه. وأشكركم أيضا على عقد هذه المناقشة في بداية العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لميثاق الأمم المتحدة.

وقد خدمتنا قيم الميثاق أفضل ما يكون. وأصبحت مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ركيزة للقانون الدولي. وأدت دورها في سعي الكثير من الدول الأعضاء إلى تحقيق السلام والأمن والتعاون الدولي. ولذلك فإن تأييد تلك القيم مجددا يأتي في الوقت المناسب. بيد أن الواقع، في عالم دائم التغير، هو أن التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين لا تواكبها النظمَ

المصممة للتصدي لها. ومن الواضح الآن أن هناك حرائق في جميع أنحاء المعمورة. ولإجراء تقييم عادل للآليات المتاحة دون التقليل من أهميتها، يتعين أن نتساءل ما إذا كانت لا تزال صالحة لأغراض تنفيذ المبادئ الأساسية للميثاق.

إن الافتراض الأساسي الذي يقوم عليه ميثاق الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن هو ضمان السلام العالمي الخاضع للقانون، الذي كان الأمن الجماعي هو الصيغة المقترحة له. ولكن ذلك الهدف لا يزال للأسف بعيد المنال. ولذلك فإن أدوات تنفيذ هذا الهدف الرئيسي، تُستخدم بمرور الوقت في أنشطة أخرى. وبازدياد السعي إلى تحقيق التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، برزت إلى الواجهة الأعمال الارتجالية. وقد ذُكر العديد منها من قبل.

كانت عبقرية الميثاق تكمن في أن المؤسسات التي أنشأها قد عملت على تضخيم قدرات الدول ذات السيادة، بدلا من تقييدها. لذا فهناك ما يبرر الدعوة إلى القيام بابتكارات التي توسع رؤية سيادة القانون على الصعيد العالمي. فمن الممكن أن واضعي الميثاق قد استجابوا، كما يخوض القادة العسكريون غالباً حربهم الأخيرة مرة أخرى، للعوامل والقوى التي أدت إلى الحرب العالمية الثانية، دون توقع منهم لما نواجهه الآن. ولا يزال ميثاق الأمم المتحدة، رغم كل عيوبه، التجسيد الرئيسي للروح العالمية. إن ثبات مبادئه يرتقي بالصالح العام. وقد يترتب عن الانتقال من نظام رسمي مفهوم جيدا إلى نظام يستند إلى تفسيرات لم تُختبر عواقبُ غير متوقعة. فالعدالة التي يتم تطبيقها في عُجالة تكون مبغوضة.

ومن المسلم به على نحو متزايد أن المجلس يواجه أزمات تتعلق بهويته وشرعيته، فضلا عن أهميته وأدائه. إن عولمة الشبكات الإرهابية، وتسليح التكنولوجيات الجديدة، وعدم القدرة على التصدي لمن يلجؤون إلى الحنكة السياسية الهدّامة، أمور تظهر أوجه القصور في المجلس.

وقد عرض أحد الوفود الذي يجسد فنون الشر مرة أخرى بضاعته بترويج الأكاذيب في وقت سابق من اليوم، وهو ما نرفضه بازدراء. إن ردّي البسيط على ذلك الوفد – وفد باكستان – هو: على الرغم من أن الوقت قد تأخر، أيها الجار، فعليك أن تخلّص نفسك من عللها – فلا يوجد هنا من يرغب في أخذ بضاعتك الرديئة.

إننا بحاجة إلى أن يتصدى المجلس، كجزء من مجموعة الأدوات السياسية، للتهديدات الجارية والمقبلة للسلم والأمن العالميين. ويكمن الحل للأزمات التي يواجهها المجلس في استحضار أحكام الميثاق التي تنص على الإصلاح والتغيير والعمل من خلالها. إننا بحاجة إلى مجلس يمثل الحقائق الراهنة، ويتسم بالمصداقية والشرعية، أكثر من حاجتنا إلى مجلس لا يقوم إلا على الادعاء بأنه كان موجودا في البداية. ويتعين أن يكون المجلس صالحا للغرض الذي أنشئ له في القرن الحادي والعشرين.

وكما قال المهاتما غاندي ذات مرة: ”يجب على المرء أن يهتم بالعالم الذي لن يراه“. إن المنظمات القادرة على الصمود هي تلك التي لا تقاوم التغيير – وإلا تحولت حالات الطوارئ الحالية إلى كوارث، حتى في الوقت الذي نواصل فيه مراوغتنا التي لا نهاية لها. ويقال إن البشرية تتقدم عندما تفي بصورة جماعية بمسؤوليتها عن المستقبل. لقد حان الآن وقت العمل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم تعليق الجلسة، بموافقة أعضاء المجلس، حتى الساعة ١٠/٠٠ من صباح الغد، ١٠ كانون الثاني/يناير.

عُلّقت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.